الهجرة العكسية

وأثرها على رأس المال البشري في الدول العربية

2025

الهجرة العكسية

وأثرها على رأس المال البشري
في الدول العربية

الاشراف العام

د. ماهر حماد جوهان | وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية/ جمهورية العراق

أ.م.د. مها عبدالكريم حمود | مدير عام دائرة التنمية البشرية/ وزارة التخطيط/ جمهورية العراق

اعداد الدراسة

د. احمد عبدالناظر | خبير دولي | صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

الفريق الساند

السيدة سحر فيضالله محمد علي | مدير قسم السياسات السكانية | دائرة التنمية البشرية/ وزارة التخطيط / جمهورية العراق

الانسة ديان حميد مجيد | مسؤول شعبة التخطيط وتنمية الموارد السكانية | دائرة التنمية البشرية | وزارة التخطيط / جمهورية العراق

السيد امين حسين هادي | دائرة التنمية البشرية | وزارة التخطيط / جمهورية العراق

الانسة منالله صباح غضبان | دائرة التنمية البشرية | وزارة التخطيط / جمهورية العراق

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي	**أ**
تعريف المصطلحات	**ز**
المقدمة	**ي**
الفصل الأول: الهجرة الدولية في العالم، الملامح والتطور	**١**
أبرز ملامح الهجرة الدولية في العالم	**٢**
الهجرة والتنمية	**٤**
التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين	**٥**
-	
أبرز علامات الاتفاق وأبعاده	٦
مساهمة الدول العربية في مراحل الإعداد للاتفاق	٦
أهداف الاتفاق العالمي	٧
هجرة العودة في الاتفاق العالمي من أغلب الهجرة الأمنة والمنظمة والنظامية	٨
الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الأمنة والمنظمة والنظامية	١٠
الفصل الثاني: الهجرة الدولية في المنطقة العربية، الملامح والتطور	**١١**
أنماط الهجرة الدولية واتجاهاتها في المنطقة العربية	**١٢**
ملامح الهجرة الدولية في المنطقة العربية	**١٣**
صافي الهجرة في دول المنطقة	**١٤**
دوافع الهجرة الدولية من و إلى المنطقة العربية	**١٦**
الهجرة الدولية بين الرغبة والعوائق	**١٩**
السياسات العربية حول الهجرة	**١٩**
التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها	**٢٥**
الفصل الثالث: رأس المال البشري: التعريف، العناصر والأهمية	**٢٧**
رأس المال البشري في المنطقة العربية: الملامح والتحديات	**٢٩**
دلالات تفصيلية حول رأس المال البشري في المنطقة العربية	**٣٣**
التعليم	٣٣
البحث العلمي	٤٠
الإنفاق على البحث والتطوير في المنطقة العربية	٤٠

ملامح ومؤشرات دالة عن الوضع الصحي للسكان في دول المنطقة ٤٢
الدخل ومستوى العيش والحماية الاجتماعية ٤٧
الفجوة بين الجنسين ٥٣

الفصل الرابع: الهجرة العكسية أو هجرة العودة ٥٥

التعريف ٥٦
هجرة العودة في سياسات الهجرة لدول المنطقة ٥٦
أصناف هجرة العودة ٥٦
نماذج من الإنتاج البحثي حول هجرة العودة في المنطقة العربية -
حجم هجرة العودة في المنطقة العربية ٥٨
دوافع العودة ٥٨
هجرة ذوي الكفاءات: من هجرة العقول إلى كسب العقول ٥٩
هل يمكن أن تكون هجرة العودة جزءا من الحل؟ ٦١
تنمية رأس المال البشري، هل تكون الهجرة العكسية أحد الحلول؟ ٦١
من هجرة الأدمغة إلى مكاسب الأدمغة المهاجرة ٦٢
هل تضرّ هجرة الكفاءات الاقتصادات الأقل نموا؟ ٦٣
هل الدول العربية قادرة حاليا على استرجاع كفاءاتها ونخبها؟ ٦٨

مؤشرات وبيانات حول رأس المال البشري وهجرة العودة في بعض الدول العربية المختار ٧١

حالة مصر ٧٣
حالة العراق ٧٩
حالة المغرب ٨٩
الطريق إلى الأمام: مقترحات حول تطوير أثر الهجرة العكسية على رأس المال البشري في المنطقة العربية ٩٦
الملاحـــق ١٠٠
١. الإشكالية ومنهجية البحث ١٠١
٢. استبيان جمع البيانات ١٠٣
٣. دليل تيسير عمل المجموعات البؤرية واللقاءات الحوارية ١٠٨
٤. نماذج من البحوث والدراسات حول هجرة العودة في بعض الدول العربية ١١٢
المصادر ١١٤

قائمة الجداول:

الجدول ١	صافي الهجرة في الدول العربية – العدد والنسبة ٪	١٤
الجدول ٢	عدد المهاجرين الدوليين في المنطقة العربية حسب البلدان والنسبة من إجمالي السكان ٢٠٢٠	١٥
الجدول ٣	تقديرات عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في الدول العربية ٢٠٢٠	١٦
الجدول ٤	مؤشر رأس المال البشري وعناصره في الدول العربية ٢٠٢٠	٣١
الجدول ٥	الترتيب العالمي للدول العربية حسب مؤشر التعليم ومؤشر جودة التعليم المعدّل ٢٠١٩	٣٥
الجدول ٦	نسبة النفقات العمومية المخصصة للتعليم في دول عربية مختارة ٢٠٢١ (٪)	٣٧
الجدول ٧	نسبة الأشخاص بين ١٥ و ٢٤ سنة المشاركين في البرامج التقنية أو المهنية في الدول العربية ٪ (٢٠١٩-٢٠٢٣)	٣٨
الجدول ٨	تطور عدد الباحثين لكل مليون ساكن في بعض الدول العربية خلال الفترة ٢٠١٥ -٢٠٢١	٤٢
الجدول ٩	مؤشرات سكانية للدول العربية (٢٠٢١)	٤٤
الجدول ١٠	الإنفاق على الصحة في الدول العربية	٤٦
الجدول ١١	الدخل الفردي السنوي وتطوره في المنطقة العربية ٢٠٢٣	٤٨
الجدول ١٢	مستويات الفقر في الدول العربية	٥٠
الجدول ١٣	مؤشرات مختارة حول رأس المال البشري والهجرة في مصر	٧٤
الجدول ١٤	مؤشرات مختارة حول رأس المال البشري والهجرة في العراق	٨٠
الجدول ١٥	بيانات حول الهجرة العكسية من القطاعات المسؤولة	٨٣
الجدول ١٦	مؤشرات مختارة حول رأس المال البشري والهجرة في المغرب	٩٠
الجدول ١٧	تطور الوضع المهني للمهاجرين العائدين إلى المغرب	٩٣
الجدول ١٨	المهاجرون العائدون إلى المغرب والحاملون لمشاريع أو رأس مال بشري	٩٤
الجدول ١٩	الصعوبات التي واجهها المهاجرون المغاربة العائدون إلى بلد الأصل	٩٤

قائمة الاشكال:

الشكل ١	تطور عدد المهاجرين الدوليين في العالم ١٩٩٠-٢٠٢٠	٢
الشكل ٢	تطور نسبة المهاجرين الدوليين من مجموع سكان العالم	٣
الشكل ٣	نسبة إكمال الدراسة في المرحلة الابتدائية ٪	٣٤
الشكل ٤	نسبة إكمال الدراسة في المرحلة العليا من التعليم الثانوي ٪	٣٤
الشكل ٥	نسبة الشباب في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحدّ الأدنى من مستوى الكفاءة في الرياضيات والقراءة ٢٠١٩	٣٦

الشكل ٦	لنسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم العالي حسب المنطقة ٢٠٢٢ (النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية المتوافقة مع مستوى التعليم العالي)، نسبة خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من مجموع خريجي التعليم العالي ٢٠٢٢ ٪	٣٨
الشكل ٧	الفوارق في الصحة حسب الدخل لدول عربية مختارة، في الألف	٤٥
الشكل ٨	الدخل الفردي السنوي بالدولار ٢٠٢٣	٤٧
الشكل ٩	نسب التغطية ببرامج المساعدة الاجتماعية ٪	٥٢
الشكل ١٠	عدد المغاربة العائدين إلى البلد	٩٢

قائمة الأطـــر:

الإطار ١	الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية	٧
الإطار ٢	مشروع خطة استراتيجية للحد من الهجرة غير الشرعية في العراق ٤٠ توصية للجهات المسؤولة	٢١
الإطار ٣	من ملامح سياسة الهجرة في مصر	٢٢
الإطار ٤	من ملامح سياسة الهجرة في العراق	٢٤
الإطار ٥	رأس المال البشري في السياسات الوطنية ، العراق نموذجا	٣٢
الإطار ٦	مبادرات رائدة: استقطاب تركيا العلماء والباحثين الأتراك من الدول التكنولوجية	٥٩
الإطار ٧	جمعيات الكفاءات المغربية المهاجرة	٦٠
الإطار ٨	مصر: هجرة العقول مقابل الهجرة من أجل التنمية	٦٥
الإطار ٩	مبادرات «لكسب الأدمغة»: حالة كوريا الجنوبية	٦٧

ملخص تنفيذي

يقدر عدد المهاجرين في العالم بنحو ٢٨١ مليون مهاجر دولي أي ما يمثل ٣,٦٪ من مجموع سكان العالم وذلك حسب تقديرات منتصف عام ٢٠٢٠. ويتطور عدد المهاجرين الدوليين في منحى تصاعدي إذ ارتفع من ١٥٣ مليون عام ١٩٩٠ إلى ٢٤٨ مليون عام ٢٠١٥ إلى ٢٨١ مليون عام ٢٠٢٠. ومع التغيرات السريعة والعميقة التي عرفها العالم بأسره خلال العشريات الأخيرة أصبحت الهجرة واقعاً تتقاطع فيه وتحدّد ملامحه وتحدياته وآثاره العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والأمنية والجغرافية والبيئية. ويقدم المهاجرون مساهمات مهمة في الازدهار الاقتصادي للبلدان المضيفة، وفي التدفق المالي والتكنولوجي والاجتماعي ورأس المال البشري إلى بلدانهم الأصلية أو عندما يعودون إليها.

إن الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط تواجه كمًا كبيرا من التحديات لعلّ من أهمها تنمية الاقتصاد وتوفير فرص العمل لشبابها الذي لا يزال يمثّل الفئة الأكبر من تركيبتها السكانية. وأمام الأزمات المتتالية وتعثّر مسارات التنمية بها، يجد الشباب نفسه «مرغما» على مغادرة بلدانهم الأصلية. إن الهجرة الدولية، بالرغم من تشعبها وتحدياتها، تمثل مكسبا بشريا ومحركا هاما للديناميكية التفاعلية بين كل البلدان سواء كانت بلدان الأصل أو بلدان المقصد. وإن المدى الإيجابي والمُثري للهجرة واسع ومتعدد الأبعاد، فالكفاءات والمهارات التي يكتسبها المهاجرون، سواء منهم العاملون بالفكر أو بالساعد، تحقق الكثير من المكاسب، لا فقط لأنفسهم، بل وخاصة لبلد المقصد والبلد الأصلي، لأجل ذلك، حصلت القناعة بأن الهجرة تبقى رافدا مهما من روافد التنمية المستدامة.

وتمثل التحويلات المالية للمهاجرين مصدرا هاما وأحيانا رئيسيا لبلدان الأصل وهي عادة البلدان متوسطة وضعيفة الدخل. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن مبلغ التحويلات المالية للمهاجرين نحو الدول ذات الدخل الضعيف والمتوسط عام ٢٠٢٢ تجاوز مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك الدول.

وفي ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ أقرّت ١٦٤ من البلدان الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة بما فيها أغلب الدول العربية الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وهو إطار حكومي دولي غير ملزم قانونيا يُغطي أغلب أبعاد الهجرة الدولية بمقاربة شمولية وبمفاهيم موحّدة ومسؤوليات مشتركة، وغاية موحدة هي التخفيف من تحديات الهجرة وتسخير فوائدها من أجل التنمية. وأرسى الاتفاق العالمي إطارا تعاونيا يشمل ٢٣ هدفا و١٨٧ إجراء وعملية تنفيذ ومسار متابعة واستعراض. وكان موضوع عودة المهاجرين إلى بلدان الأصل من ضمن المحاور والقضايا الرئيسية التي تناولها محتوى الاتفاق سواء في أهدافه أو التزاماته وإجراءاته العملية.

أما في المنطقة العربية، فقد ساهمت طبيعة المنطقة وموقعها واقتصاداتها المتواضعة منها والمتطورة وما عرفته عبر التاريخ، ولاتزال، من أزمات وصراعات وأحداث لم تتوقف، وتركيباتها الاجتماعية في جميع أشكالها وملامح ساكنيها، ساهمت كلها في أن تعيش المنطقة على وقع حراك دائم

فـردي وجماعـي لدوافـع وأسـباب مختلفـة. وفي الـعصر الحديـث أصبحـت المنطقـة مـن أنشـط ممـرّات الهجـرة في العـالم في الاتجـاهين. تعـرف المنطقـة العربيـة أنماطـا واتجاهـات متنوعـة للهجـرة تفـرض خصوصياتهـا وتركيباتهـا المعقـدة مقاربـات وجيهـة وفعالـة في حوكمتهـا مـن طـرف دول المصـدر ودول الاسـتقبال. ومعلـوم أن الـدول العربيـة ليسـت متجانسـة تمامـا على عديـد الأصعـدة ومـن ضمنهـا مسـائل الهجـرة والمهاجريـن، ولا يمكـن تعميـم الاسـتنتاجات والأحـكام الخاصـة بدولـة على باقـي الـدول. في عـام ٢٠٢٠ قُـدّر عـدد المهاجريـن واللاجـئين في المنطقـة العربيـة بــ ٤١,٤ مليـون شـخص أي حـوالي ١٥٪ مـن مجمـوع المهاجريـن الدوليين واللاجـئين في العـالم ثلثهـم مـن النسـاء، وقـد تضاعـف عددهـم ثلاث مـرات عـن عـام ١٩٩٠. وتغلـب على أغلـب دول المنطقـة وخاصـة دول الخليـج العـربي، والأردن ولبنـان بدرجـة أقـل، نمـط هجـرة العمـل أو الهجـرة الاقتصاديـة. ومما يميـز المنطقـة العربيـة أن حجـم تدفقـات المهاجريـن منهـا لا يبعـد كـثيراً مـن حيـث العـدد عـن المهاجريـن القـادمين إليهـا، إذ يقـدر عـدد المهاجريـن والنـازحين قسراً مـن البلـدان العربيـة لأسـباب مختلفـة مـا يقـارب ٣٣ مليـون شـخص عـام ٢٠٢٠ يقصـد نحـو ٤٤ ٪ منهـم بلـداً عربيـاً آخـر. وهـذه خاصيـة نوعيـة أخـرى للهجـرة الدوليـة في المنطقـة تنفـرد بهـا عـن غيرهـا مـن المناطـق مـن حيـث العـدد والثقـل الإحصـائي. وتعـود الدوافـع الرئيسـية لاتخـاذ قـرار الهجـرة في المنطقـة، طوعيـة كانـت أو قسريـة، إلى **الوضـع الاجتماعـي والاقتصـادي، والبحـث عـن الأمـن والاسـتقرار والدراسـة وكسـب المعرفـة وإلى العوامـل البيئيـة**. وتتصـدر الدوافـع الاقتصاديـة في أغلـب الـدول العربيـة مـن خلال اسـتطلاع أنجـز خلال عامـي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، قائمـة دوافـع الرغبـة في الهجـرة.

وأولـت الحكومـات وصنـاع السياسـات والمخططـون اهتمامـاً كـبيراً بتلـك القضايـا وأدمجوهـا ضمـن الخطـط والبرامـج التنمويـة الوطنيـة كأحـد المكونـات الهامـة في السياسـيات الوطنيـة العامـة والقطاعيـة في كل دول المنطقـة، إذ تبنّـت الـدول استراتيجيـات وخطـط عمـل، وطـوّرت منظوماتهـا التشريعيـة في المجـال، وأنشـأت المؤسسـات والآليـات المسـاعدة على المتابعـة والرصـد والتقييـم والتخطيـط، وتقدمـت أشـواطا، ولـو باخـتلاف بينهـا، في جهـود إنتـاج المعرفة حـول الهجـرة وإنتـاج البيانـات والاحصـاءات الضروريـة حولهـا.

وتغطـي هـذه الدراسـة طبيعـة وأهميـة العلاقـة بين الهجـرة العكسـية ورأس المال الـبشري الـذي يتألـف مـن المعـارف والمهـارات والقـدرات الصحيـة التـي يسـتثمر فيهـا النـاس وتتراكـم لـدى الأشـخاص على مسـار حياتهـم بمـا يمكنهـم مـن اسـتغلال إمكاناتهـم كأفـراد منتـجين في المجتمـع. وتكمـن أهميـة رأس المال الـبشري أيضـا في أن التعليـم الجيـد والمواكـب للحداثـة والمعرفـة والـخبرة والقـدرات الذاتيـة والوضـع الصحـي والنـفسي للسـكان، كلهـا عنـاصر لهـا قيمة اقتصاديـة ذات إنتاجيـة وربحيـة تسـاهم في تطويـر الاقتصـاد ورفـع معـدلات الثروة والدخـل. وقـد ثبـت بالأدلّـة والتجـارب أنـه لا تطـوّر للاقتصـاد المسـتدام وللدخـل ولنوعيـة الحيـاة للجميـع دون تعزيـز لـرأس المال الـبشري. ودون ذلـك لـن تكـون للـدول القـدرة على المنافسـة. وتواجـه منطقـة الشرق الأوسـط وشمال افريقيـا فجـوة حـادة في رأس المال الـبشري، إذ تسـجل أدنى نسـبة رأس المال الـبشري إلى نصيـب الفـرد مـن إجمالي الثروة مقارنـة بـأي منطقـة أخـرى مـن العـالم (٣٥٪)، وهـذا مـا تؤكّـده جملـة مـن الـدلالات التفصيليـة لقطاعـات التعليـم والبحـث العلمـي والصحـة، والدخـل ومسـتوى العيـش، وواقـع الحمايـة الاجتماعيـة. إن الـدول العربيـة مدركـة ومقتنعـة بأهميـة رأس المال الـبشري في التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة المسـتدامة، وتشـهد على ذلـك سياسـاتها وبرامجهـا التـي مـا فتئـت تتطـور وتتـغير نحـو الأفضـل في النهـوض بالقـدرات البشريـة وإثرائهـا. لكـن بالرغـم مـن ذلـك، يبقـى نسـق التطـور بطيئـا ولا يجـاري نسـق التحـولات العلميـة والتكنولوجيـة التـي يعرفهـا العـالم، ولا التحديـات المتنوعـة والمعقـدة التـي تواجـه العـالم بصفـة عامـة والمنطقـة العربيـة بصفـة خاصـة.

وهنـا تـأتي مسـألة الهجـرة العكسـية أو هجـرة العـودة كأحـد الحلـول الممكنـة للمسـاهمة في تطويـر رأس المال الـبشري للـدول العربيـة. فـخلال السـنوات الـعشر الأخيرة أخـذت هـذه «الظاهـرة» في البروز وبالتـالي بـدأت تسترعـي الاهـتمام أكثر فـأكثر. وعـادة مـا تتحـدد ملامـح هجـرة العـودة وفـرص نجاحهـا مـن خلال جملـة مـن العنـاصر المؤثـرة وهـي أساسـاً: الظـروف والأسـباب الدافعـة إلى الهجـرة خـارج الوطـن أو بلـد الإقامـة، وظـروف الإقامـة في بلـد الاسـتقبال وطبيعـة الانتظـارات المخطـط لهـا أو المؤملـة مـن العـودة. كما تتأثـر ملامـح هجـرة العـودة أيضـا بتطـور تركيبـة المهاجريـن العـرب في الخـارج. وخلال العشريـات الأخيرة بدأنـا نشـهد اهتمامـاً، ولـو ضعيفـاً، بالظاهـرة في بعـض الـدول العربيـة على غـرار العـراق والمغـرب وتونـس ومصر، وحركـة بحثيـة، لا تـزال محـدودة، ترمـي أساسـاً إلى تـوفير البيانـات والمـؤشرات التـي تشـجّع صانعـي السياسـات وأصحـاب القـرار على وضـع سياسـات واستراتيجيـات وطنيـة لاسـتثمار هجـرة العـودة على أكثر مـن صعيـد.

وبالعـود إلى السـؤال: هـل يمكـن للهجـرة الدوليـة في المنطقـة العربيـة، وبالأسـاس هجـرة العـودة أو الهجـرة العكسـية أن تسـاهم في الرفـع مـن رأس المال الـبشري؟ وفي حـال الإيجـاب، كيـف يكـون ذلـك؟ يتـبيّن، اسـتناداً إلى البيانـات المتوفّـرة، أن الهجـرة الدوليـة لـن تكـون قـوة رافعـة لـرأس المال الـبشري إلاّ إذا

كانت محفّزة للمهارات وذات قدرة معرفية علمية وتكنولوجية وابتكارية عالية، هجرة دولية مستعدّة للاستثمار ولبعث المشاريع ونقل التكنولوجيا العالية لبلدان المصدر، ومساهمة في تطوير النشاط البحثي المعمّق وفي الرفع من اقتصادات دول الأصل لترتفع قدراتها، على مراحل وتدريجيا، على المنافسة وتقليص الفجوة التكنولوجية والعلمية العظمى القائمة بين دول المنطقة وبين الاقتصادات الكبرى والمهيمنة، إنها هجرة الكفاءات أو ما يطلق عليه مصطلح «هجرة الأدمغة»، وهؤلاء، سواء عادوا إلى أوطانهم أم بقوا على اتصال وتفاعل معها مع مواصلة العيش في المهجر، هم الذين يمكن الاستثمار فيهم والاستفادة من القيمة المضافة التي اكتسبوها من أجل المساهمة في تطوير مستويات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي لبلدانهم والرفع بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تعظيم قيمة رأس المال البشري الوطني. **إن الأثر السلبي الأساسي لهجرة الأدمغة على بلدان الأصل والمتمثل في تفريط هذه البلدان في قسم هام وفاعل ومؤثر من رأس ماله البشري، يمكن أن يُعوّض ويُكافأ بالفوائد والمكاسب التي تنجرّ عن تلك الهجرة ضمن مساهمتها في تعزيز رأس المال البشري الوطني بشرط أن توضع لذلك السياسات والحوافز والاستراتيجيات والمنظومات التشريعية والترتيبية والمؤسسية.** إن المهمّة، وإن بدت صعبة، فهي ليست مستحيلة. إننا نعايش اليوم جملة من التوجهات والخيارات والسياسات الوطنية في عدد من دول المنطقة التي تبنّت هذا الخيار ونما لدى قادتها ومخططيها مستوى القناعة بضرورة تنمية رأس المال البشري بوسائل مختلفة ومسالك تغييرية فاعلة من بينها استرجاع جزء من رصيد كفاءاتها المهاجرة، وراهنت على عودة طوعية لهم والاستفادة من مردودهم ومساهمتهم في النهوض بوطن المنشأ بما توفّر لهم من قدرات ومكتسبات علمية وتكنولوجية وتجربة مهنية وإمكانات مادية، ومن علاقات وتواصل مع جامعات ومراكز بحثية ومؤسسات تكنولوجية وصناعية. وقد اتخذت هذه الدول العديد من القرارات، وتبنت رؤى وتوجهات من أجل تحقيق ذلك، لكن لا أثر لأي تشجيع صريح على عودتهم وخاصة عودة الكفاءات العليا منهم. ويبدو أن هذا الموقف الأخير هو السائد في أغلب الدول العربية المرسلة للمهاجرين الدوليين اعتبارا لعدم استعدادها حاليا لاسترجاع مهاجريها لعوامل عدّة أهمها الصعوبات الاقتصادية ومحدودية قدراتها التنموية ومحدودية فرص سوق العمل وحاجتها الملحّة، وأحيانا الحياتية، لتحويلاتهم المالية. **لكن يبقى التغيير ممكناً وتبقى إمكانية الاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة قائمة وممكنة من خلال استنباط أساليب وآليات غير نمطية، وحسن حوكمة المجال، والاستئناس بدول نجحت في ذلك وحققت عائدات هائلة منه، وحوّلت الخسارة كسبًا، وعوّضت هجرة الأدمغة بمكاسب الأدمغة المهاجرة.**

Executive summary:

There are an estimated 281 million international migrants in the world, representing **3.6%** of the world's total population, according to mid-2020 estimates. The number of international migrants is evolving in an upward trend, rising from 153 million in 1990 to 248 million in **2015** to **281 million** in **2020**. With the rapid and profound changes that the entire world has witnessed during the last decades, migration has become a reality in which many political, economic, social, intellectual, security, geographical and environmental variables intersect and determine its features, challenges and effects. Migrants make important contributions to the economic prosperity of host countries, and to the flow of financial, technological, social and human capital of their countries of origin or when they return to them.

Low- and middle-income countries face a great deal of challenges, perhaps the most important of which is developing the economy and providing job opportunities for their youth, who still represent the largest segment of their population. In the face of successive crises and stalled development paths, young people find themselves "forced" to leave their countries of origin.. International migration, despite its complexity and challenges, represents a human gain and an important engine of interactive dynamism among all countries, whether countries of origin or destination. The positive and enriching scope of migration is wide and multidimensional. The competencies and skills acquired by migrants, whether they are white collar or blue collar workers, bring many benefits, not only for themselves, but also for the country of destination and the country of origin, which is why migration remains an important element of sustainable development. Migrant remittances represent an important and sometimes major source of income for countries of origin, usually middle- and low-income countries. Available data indicate that the amount of migrant remittances to low- and middle-income countries in **2022** exceeded the total foreign direct investment in those countries.

On December 19, 2018, 164 UN member countries, including most Arab countries, endorsed the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, a non-legally binding intergovernmental framework that covers most dimensions of international migration with a holistic approach, common concepts, shared responsibilities, and a common goal of mitigating the challenges of migration and harnessing its benefits for development. The Global Compact established a cooperative framework with 23 goals, 187 actions, an implementation process, and a follow-up and review process. The return of migrants to their countries of origin was one of the main themes and issues addressed by the content of the agreement, whether in its goals, commitments or practical measures.

In the Arab region, the specificities of the region, its location, its low and developed economies, the crises, conflicts and events it has experienced and still experiencing throughout history, and its social structures represented by the specificities of its inhabitants, have all contributed to the region living in a constant individual and collective movement for various motives and reasons. In modern times, the region has become one of the most active migration corridors in the world in both directions. The Arab region is characterized by a variety of migration patterns and trends, and its complexity and characteristics require relevant and effective approaches to its governance by both source and receiving countries. It is well known that Arab countries are not completely homogeneous on many levels, including migration and migrants, and findings and conclusions about one country cannot be generalized to others. In 2020, the number of migrants and refugees in the Arab region was estimated at 41.4 million people, about 15 percent of all international migrants and refugees in the world, a third of whom are women, and their

number has tripled since 1990. Most countries in the region, especially the Gulf countries and to a lower extent Jordan and Lebanon, have as a predominant migration pattern the economic or labor migration. What distinguishes the Arab region is that the volume of migration flows from it is not far away in terms of number from the migrants coming to it, as the number of migrants and forcibly displaced people from Arab countries for various reasons is estimated at approximately 33 million people in 2020, about 44% of whom go to other Arab countries. This is another qualitative characteristic of international migration in the region that sets it apart from other regions in terms of number and statistical weight. The main drivers of the decision to migrate, whether voluntary or forced, are **socio-economic status, the search for security and stability, studying and gaining knowledge, and environmental factors**. In most Arab countries, according to a survey conducted in 2023 and 2024, economic motives top the list of reasons for wanting to migrate.

Governments, policymakers and planners have paid great attention to these issues and integrated them into national development plans and programs as one of the important components of general and sectorial national policies in all countries of the region. Countries have adopted strategies and action plans, developed their legislative systems in the field, established institutions and mechanisms to help follow-up, monitoring, evaluation and planning, and made progress, albeit in different ways, in efforts to produce knowledge about migration and produce the necessary data and statistics on it.

This study covers the nature and importance of the relationship between international migration and human capital, which consists of the knowledge, skills and health capabilities that people invest in and accumulate over the course of their lives, enabling them to realize their potential as productive members of the society. The importance of human capital also lies on the fact that quality and up-to-date education, knowledge, experience, expertise, personal capabilities, and the health and psychological status of the population are all elements that have economic value with productivity and profitability that contribute to the development of the economy and raise wealth and income rates. It has been proven by evidence and experience that there is no sustainable economic development, income and quality of life for all without enhancing human capital. Without it, countries will not be competitive. The MENA region faces a severe human capital gap, with the lowest ratio of human capital to total wealth per capita of any region in the world (35%), as evidenced by a number of detailed indicators for education and research, health, income and standard of living, and social protection. Arab countries are aware and convinced of the importance of human capital in sustainable economic and social development, as evidenced by their policies and programs that are constantly evolving and changing for the better in enhancing and enriching human capacities. However, the pace of development remains slow and does not keep up with the pace of scientific and technological transformations in the world, nor with the diverse and complex challenges facing the world in general and the Arab region in particular.

Reverse migration or return migration is one of the possible solutions to contribute to the development of human capital in Arab countries. During the last ten years, this “phenomenon” has been gaining prominence and thus has started to attract more and more attention. The features of return migration and its chances of success are usually determined by a number of influential factors: The circumstances and reasons for migration outside the home country or country of residence, the conditions of residence in the host country, and the nature of the planned or

hoped-for expectations of return. The defining features of return migration are also influenced by the evolution of the composition of Arab migrants abroad. In recent decades, we started witnessing a modest interest in the phenomenon in some Arab countries, such as Iraq, Morocco, Tunisia and Egypt, and a relatively limited research dynamic aimed mainly at providing data and indicators that encourage politicians and decision-makers to develop national policies and strategies to capitalize on return migration on more than one level.

Back to the question: Can international migration in the Arab region, mainly return migration or reverse migration, contribute to increasing human capital, and if so, how? Based on the available data, it is clear that international migration will only be a force for increasing human capital if it stimulates skills and has a high scientific, technological and innovative knowledge capacity, an international migration that is willing to invest, initiate projects and transfer high technology to the countries of origin, contribute to investment, entrepreneurship, high technology transfer to the source countries, and to the development of in-depth research activity and the upgrading of the economies of the countries of origin to gradually increase their abilities to compete and reduce the great technological and scientific gap that exists between the countries of the region and the major and dominant economies, this is what is known as "brain drain". . These people, whether they return to their home countries or remain in contact and interaction with them while living in the diaspora, are the ones who can be invested in and benefit from the added value they have acquired in order to contribute to the development of human development levels and economic growth in their countries and directly or indirectly maximize the value of national human capital. **The main negative impact of brain drain on the countries of origin, namely the loss of an important, effective and influential part of its human capital, can be compensated and rewarded by the benefits and gains that result from this migration as part of its contribution to strengthening national human capital, provided that policies, incentives, strategies, legislative, regulatory and institutional systems are put in place.**

The task, while seemingly difficult, is not impossible. Today, we are witnessing a number of national trends, options and policies in a number of countries in the region that have adopted this option, and their leaders and planners have a raising conviction of the need to develop human capital through various means and effective methods of change, including recovering part of the balance of their migrant skills, and betting on their voluntary return and benefiting from their return and contribution to the advancement of the motherland with their scientific and technological capabilities and acquisitions, professional experience, material resources, and relations and communication with universities, research centers, technological and industrial institutions. These countries have made many decisions and adopted visions and directions to achieve this. However, there is no sign of any explicit encouragement for their return, especially the return of high-level professionals. This latter attitude seems to prevail in most Arab origin countries, given their current unwillingness to take back their migrants due to several factors, the most important of which are economic difficulties, limited development capacities, limited labor market opportunities, and their urgent and sometimes vital, need for remittances. **However, change remains possible and the possibility of utilizing Arab migrants talents' remains viable and possible by devising non-standard methods and mechanisms, improving the governance of the field, and taking inspiration from countries that have succeeded in this and achieved huge returns from it, turning loss into gain, and compensating the brain drain with the gains of migrant skills.**

تعريف المصطلحات

(المصدر: المنظمة الدولية للهجرة-منظمة العمل الدولية/ قاموس مصطلحات الهجرة -إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية -بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص).

الهجرة الدولية:	تحركات أفراد يغادرون بلدهم الأصلي أو بلد إقامتهم، للإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة في بلد آخر، وفي هذه الحالة يعبرون الحدود الدولية. ويشمل مفهوم الهجرة جميع أنواع الهجرة السكانية التي تنطوي على تغيير مكان الإقامة المعتادة، مهما كان سببها وتكوينها ونوعيتها، ومدتها، بما في ذلك على وجه الخصوص تحركات العمال أو اللاجئين أو الطلبة.
المهاجر الدولي:	هو الشخص الذي يغير دولة الإقامة المعتادة، بغض النظر عن سبب الهجرة أو وضعه القانوني. عموما، يتم التمييز بين الهجرة على المدى القصير أو المؤقتة، التي تغطي الانتقال لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و ١٢ شهرا، والهجرة على المدى الطويل أو الدائمة، في اشارة الى تغيير دولة الإقامة لمدة سنة واحدة أو أكثر.
الهجرة الطوعية:	تصف الهجرة الطوعية انتقال الناس بمحض إرادتهم. لكن، بينما أصبح انتقال البشر أكثر عالمية وتواترا، أصبح التمييز التقليدي بين الهجرة القسرية والطوعية أقل وضوحا. وهذا يؤدي إلى حجة مقنعة على نحو متزايد لمعالجة حقوق اللاجئين والمهاجرين بطريقة شاملة بغض النظر عن دوافعهم لترك دولتهم الأصلية أو وضعهم القانوني.
الهجرة القسرية:	يشير هذا المصطلح إلى الأشخاص المهجرين الذين لا يستوفون تعريف اللاجئ على النحو المعرّف بموجب القانون الدولي. المهجرون قسراً هم الملايين من الناس الذين يضطرون للانتقال نتيجة عدد من الأسباب مثل النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية، أو التدهور البيئي، أو انتهاكات حقوق الإنسان والمجاعة، والإتجار بالبشر، والاضطرابات الخطيرة للنظام العام أو العجز أو عدم رغبة الدولة في حماية حقوق مواطنيها. يشمل مصطلح «المهجرون قسرا» كلا من اللاجئين وغيرهم من فئات الأشخاص المضطرين للانتقال بالإكراه.
المهاجرون في وضع غير نظامي أو الذين لا يحملون وثائق (المهاجرون غير الشرعيين):	هم الأشخاص غير المصرح لهم بالدخول أو الإقامة أو العمل في دولة المقصد. غالباً ما يكون للمهاجرين سيطرة قليلة على العوامل المعقدة التي تحدد وضعهم وهذه كثيراً ما تتعلق بالظروف الإدارية، وليس بالضرورة بتصرفات المهاجرين.

صافي الهجرة:	هـو الفـرق بين عـدد الأشـخاص الـذي يدخلـون دولـة مـا وعـدد الأشـخاص الذيـن يغادرونهـا خلال السـنة لـكل ١٠٠٠ شـخص اسـتناداً إلى عـدد السـكان في منتصـف العـام.
الهجرة العكسية أو هجرة العودة:	هـي مختلـف الأشـكال والأسـاليب والعمليـات التـي يعـود بهـا المهاجـرون أو يـجبرون على العـودة إلى بلدهـم الأصلي أو مـكان إقامتهـم المعتـاد، ويشـمل ذلـك العـودة الطوعيـة/ المسـتقلة، والعـودة المسـاعدة والترحيـل والطـرد والتسـليم أو أي ترتيـب آخـر للعـودة.
الهجرة الدائرية:	تـشير الهجـرة الدائريـة إلى حركـة مؤقتـة ذات طابـع تكـراري سـواء بشـكل نظامـي أو غير نظامـي عبر الحـدود. وقـد ظهـرت برامـج الهجـرة الدائريـة المـدارة أو المنظمـة كأداة تسـتخدم في وضـع سياسـات الهجـرة للتخفيـف مـن آثـار هجـرة الأدمغـة وتعزيـز التنميـة في دول المنشـأ مـن خلال التدفـق المسـتمر للتحـويلات، وعـودة الـعمال ذوي المهـارات، وتقديـم الدعـم لتنميـة المشـاريع.
هجرة العمالة:	تعـرف هجـرة العمالـة على أنهـا انتقـال الأشـخاص مـن موقـع جغـرافي إلى آخـر مـن أجـل العثـور على عمـل بأجـر. قـد تكـون هجـرة العمالـة داخليـة، على سـبيل المثـال مـن الريـف إلى المدينـة، أو دوليـة، عبر الحـدود.
هجرة الأدمغة:	هجـرة الأفـراد ذوي المهـارات مـن دولهـم الأصليـة إلى دولـة أخـرى، ويكـون ذلـك عـادة بغيـة الحصـول على أجـور أعلى أو ظـروف عمـل أفضـل.
كسب الأدمغة:	هجرة الأفراد ذوي المهارات إلى دول المقصد، وتسمى أيضا «هجرة الأدمغة المعاكسة».
النزوح الداخلي:	الأشـخاص النازحـون داخليـا هـم الأشـخاص أو الجماعـات الذيـن أجبروا على مغـادرة منازلهـم نتيجـة أو سـعياً لتفـادي آثـار النـزاع المسـلح وحـالات العنـف العـام، أو انتهـاكات حقـوق الإنسـان أو الكـوارث الطبيعيـة أو التـي مـن صنـع الإنسـان، ولكـن الذيـن لم يـعبروا الحـدود الدوليـة.
دولة المنشأ:	هو مصطلح محايد ودقيق يشير إلى الدول التي نشأ فيها المهاجر أو طالب اللجوء أو اللاجئ.
دولة المقصد:	دولـة المقصـد أو دولـة الوجهـة هما المصطلحـان الأكثر حياديـة ودقـة للإشـارة إلى الدولـة التـي يعتـزم المـرء أن يعيـش أو يعمـل فيهـا.
اللاجئون:	هـم الأشـخاص خـارج دولتهـم الأصليـة ويطلبـون الحمايـة الدوليـة لأسـباب الخشـية مـن الاضطهـاد على أسـاس العـرق أو الديـن أو الجنسـية أو الـرأي السـياسي أو الانـتماء إلى فئـة اجتماعيـة معينـة أو بسـبب الصراع والعنـف المعمـم، أو ظـروف أخـرى أخلـت بشـكل خـطير بالنظـام العـام مما أجبرهـم على الفـرار. يـرد تعريـف اللاجـئ في اتفاقيـة عـام ١٩٥١ وصكـوك اللاجـئين الإقليميـة، وكذلـك النظـام الأسـاسي لمفوضيـة الأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجـئين.
طالب اللجوء:	هـو الفـرد الـذي يسـعى للحصـول على الحمايـة الدوليـة. ويعـتبر طالـب اللجـوء الشـخص الـذي لم يبـت بعـد في طلـب لجوئـه مـن قبـل الدولـة التـي كان قـد طلـب اللجـوء إليهـا. في نهايـة المطـاف، لا يعـتبر كل طالـب لجـوء لاجئـا، وتتـم معاملـة اللاجـئين وطالبـي اللجـوء في العديـد مـن الحـالات على أنهـم مهاجريـن غير شرعـيين.
الشتات:	يـشير الشـتات الى شـعب أو سـكان مـن أصـل عرقـي مـعين تركـوا أوطانهـم الأصليـة، أو دول المنشـأ، وانـتشروا في مناطـق أخرى مـن كافـة أنحـاء العـالم. كما يعـرف الشـتات على نطـاق واسـع على أنـه أفـراد وأعضـاء في شـبكات وجمعيـات وجماعـات غـادروا دولهـم الأصليـة لكـن حافظـوا على الروابـط الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسـية. ويشـمل هـذا المفهـوم الجماعـات المسـتقرة، والـعمال المهاجريـن المقيـمين مؤقتـاً في الخـارج، والشـعوب التـي تحمـل جنسـية دولـة المنشـأ أو دولـة المقصـد، وحـاملي جنسـية مزدوجـة، والمهاجريـن مـن الجيـل الثاني/الثالـث.
العودة الطوعية إلى الوطن:	عـودة اللاجـئين إلى وطنهـم على أسـاس قـرار حـر ومسـتنير، تـم تسـهيلها في ظـل الظـروف التـي تـؤدي إلى عودتهـم الآمنـة بكرامـة وإعـادة إدماجهـم الدائمـة

العودة وإعادة الإدماج:	تشير العودة وإعادة إدماج العمال المهاجرين إلى العملية التي يعود فيها المهاجرون إلى دولهم الأصلية وتتم إعادة دمجهم اقتصادياً واجتماعياً. ويمكن أن يكون ذلك بشكل مؤقت أو دائم، إذ أن العديد من المهاجرين قد عادوا إلى بلدانهم لمدة معينة (تمليها أحيانا شروط عقود عملهم) قبل الهجرة إلى الخارج مرة أخرى. ويمكن أن تشمل سياسات العودة وإعادة الإدماج تدابير للاستفادة من مهارات جديدة وتجارب يكون العمال قد اكتسبوها في الخارج أو لمساعدة العمال العائدين في إقامة مشاريع صغيرة أو لتشجيع الاستثمار المنتج للمدخرات.
ممر الهجرة:	هو نمط الهجرة بين دولتين توجد بينهما وصلات هجرة منتظمة.
المجتمع المضيف:	هو المجتمع، أو الأسر الفردية، التي تستضيف مؤقتا السكان اللاجئين أو النازحين وتتقاسم معهم الموارد الخاصة والعامة.
التحويلات:	التحويلات هي الأموال المكتسبة أو التي حصل عليها العمال المهاجرون والتي يحولونها إلى دولهم الأصلية. وغالباً ما تكون فرصة كسب الأجور المرتفعة وإرسال التحويلات إلى المنزل الدافع الأساسي للعمال المهاجرين من الدول الفقيرة.
الحماية:	تم تعريف مفهوم الحماية من قبل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بأنه "كافة الأنشطة التي تهدف إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الفرد وفقا لنص وروح الهيئات ذات الصلة في القانون (أي قانون حقوق النسان وقانون الإنسانية الدولي وقانون اللاجئين).
الإتجار بالبشر:	تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم، عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو من موقف ضعف أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال في العمل، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو العمل القسري أو الخدمات، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء. (بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وتحديدا النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000، المادة 3 (أ)
راس المال البشري:	يتألف رأس المال البشري من المعارف والمهارات والقدرات الصحية التي يستثمر فيها الناس وتتراكم لدى الأشخاص على مسار حياتهم بما يمكنهم من استغلال إمكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع، ويساعد الاستثمار في البشر من خلال توفير التغذية والرعاية الصحية والتعليم الجيد والوظائف والمهارات على تنمية رأس المال البشري
التنمية الإنسانية:	عملية توسيع الخيارات...وحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان. والتنمية الإنسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته، فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات، وتركّز على النتائج التي تمّ تعزيزها. (من تقرير التنمية الإنسانية العربية 2020)
حوكمة الهجرة:	هي الأطر المشتركة للمعايير القانونية والقوانين واللوائح والسياسات والتقاليد وكذلك الهياكل المؤسسية (دون الوطنية والوطنية والإقليمية والدولية) والعمليات ذات الصلة التي تشكل وتنظم نهج الدول فيما يتعلق بالهجرة بجميع أشكالها، مع معالجة الحقوق والمسؤوليات وتعزيز التعاون الدولي
التغطية الصحية الشاملة:	هي حصول جميع المجتمعات المحلية وجميع الناس على الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها ووقايتهم من المخاطر الصحية مع ضمان حمايتهم من الصعوبات المالية. وتشمل التغطية الصحية الشاملة حماية الصحة وتعزيزها والوقاية من الأمراض وعلاجها والتأهيل والرعاية

المقدمة

تعـرف المنطقـة العربيـة تحـولات سريعـة وعميقـة، وأحيانـاً خـطيرة، على كل المسـتويات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والديموغرافيـة والأمنيـة والبيئيـة. وتمـرّ أغلبهـا بظـروف وأوضـاع غير مسـبوقة في تاريخهـا الحديـث، بعضهـا متوقـع وبعضهـا غير متوقـع. ولأن حرصـت جميعهـا على وضـع سياسـات وخطـط تنمويـة قطاعيـة ومندمجـة واعـتماد خيـارات واستراتيجيـات تنمويـة، وانخرطـت في المسـارات العالميـة والدوليـة للنهـوض بسـكانها وتـأمين احتياجاتهـم وضمان حقوقهـم الإنسـانية الأساسـية، فـإن النتائـج المحققـة والتغيـير الحاصـل في أغلبهـا لم يكـن بالمسـتويات المنشـودة، وباسـتثناء الـدول ذات المـوارد الطبيعيـة الهائلـة، فـإن باقـي الـدول العربيـة متوسـطة وضعيفـة الدخـل بقيـت تصـارع تحدياتهـا وإشـكالاتها، تتقـدم بخطـى ثقيلـة وصـغيرة أحيانـاً، وتتراجـع بقفـزات كـبيرة إلى الـوراء أحيانـاً أخـرى.

لقـد راهنـت هـذه الـدول على طاقاتهـا البشريـة، في غيـاب المـوارد الطبيعيـة الكـبيرة، وعلى عائدهـا الديموغـرافي الـذي مـرّت ولا تـزال تمـرّ بمختلـف مراحلـه منـذ عقـود، فعمّمـت التعليـم وجعلتـه بعضهـا إجباريـا، وحرصـت على تـوفير الخدمـات الصحيـة الأساسـية وتحـسين مـؤشرات الصحـة لـكل الفئـات وعلى كامـل دورة الحيـاة، واعتمـدت سياسـات ذات أبعـاد اجتماعيـة، ولكـن المخرجـات لم تكـن بالجـودة والقيمـة التـي تسـمح لهـا بتحـسين القـدرات الذاتيـة والإبداعيـة لسـكانها، ولا بالمنافسـة العالميـة أو المسـاهمة الفاعلـة والبـارزة في إنتـاج المعرفـة الإنسـانية. ويكفـي اسـتحضار مـؤشرات التعليـم والبحـث العلمـي والتحـول الرقمـي وخصوصيـات سـوق العمـل ومسـتوى البطالـة والفقـر والانتفـاع بالخدمـات الأساسـية والحمايـة الاجتماعيـة، حتـى نقـف على حقيقـة ثابتـة ومؤكـدة وهـي أن الـدول العربيـة لم تنجـح بمـا فيـه الكفايـة في الرفـع مـن رأس المال البـشري لسـكانها وهـو الرافعـة التـي لا جـدال في جدواهـا وأهميتهـا، والعـنصر الـذي نقـل دول مـن خانـة الـدول الناميـة إلى مصـاف الـدول الصناعيـة والتكنولوجيـة المتقدمـة والتـي احتلـت مكانتهـا بين الكبـار. لأجـل ذلـك أصبـح لزامـاً أن تتبنـى الـدول العربيـة كلهـا، ضمـن مسـاراتها التنمويـة الشـاملة، رؤى ومسـالك ذات أثـر إيجـابي وتحـويلي على مسـتوى رأس مالهـا البـشري.

واعتبـاراً لأن المنطقـة كانـت، ولا تـزال، مجـالاً للهجـرة الدوليـة في الاتجـاهين يتقاطـع فيهـا الحـراك البـشري بدواعـي مختلفـة، فـإن الهجـرة عمومـاً يمكـن أن تكـون أحـد عنـاصر تنميـة رأس المال البـشري المـحلي وخاصـة منهـا هجـرة الكفـاءات والأدمغـة وروّاد الأعمال والـخبراء والباحـثين والمتمكـنين مـن المعرفـة التكنولوجيـة والعلـوم الرقميـة ومناهـج وآليـات التجديـد والابتـكار الصناعـي والتكنولوجـي. ويعظـم ذلـك الأثـر في حـال عـادت تلـك الكفـاءات إلى بلـدان الأصـل بعـد فترة مـن الهجـرة خارجهـا. وهـو مـا يطلـق عليـه مصطلـح «**الهجـرة العكسـية**» أو «هجـرة العـودة».

في هـذا الإطـار وضمـن المبـادرات الإقليميـة ذات العلاقـة بالسـكان والتنميـة، صـدر عـن اجـتماع الـدورة العاديـة الخامسـة للمجلـس العـربي للسـكان والتنميـة بجامعـة الـدول العربيـة المنعقـد بجمهوريـة مصر العربيـة/ القاهـرة خلال شـهر تشريـن الثـاني ٢٠٢٣، القـرار رقـم (٦) «انعكاسـات الهجـرة العكسـية على رأس المال البـشري» وإنجـاز دراسـة نوعيـة حـول الموضـوع. وقـد عبّرت عشر دول عربيـة عـن مشـاركتها في هـذه الدراسـة عبر تقديـم رؤاهـا

الوطنية وبياناتها الكمية والنوعية في المجال، وعيّنت كل دولة لذلك ضابط اتصال من العاملين أو المشرفين في المجال. كما وقع الاتفاق على أن تكون وزارة التخطيط/ دائرة التنمية البشرية في جمهورية العراق هي الجهة الأساسية لهذا النشاط كونها الجهة التي اقترحت إعداد هذه الدراسة. أما الدول التي عبرت عن مشاركتها، إضافة إلى العراق، فهي: المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية اليمنية، الجمهورية اللبنانية، المملكة المغربية، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، دولة ليبيا.

ويحظى هذا النشاط بدعم سامي ومؤثر من جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان (مكتب العراق) ومن المجلس الأعلى للسكان في العراق.

أهداف الدراسة:

١. المساهمة في إثراء المعرفة حول الهجرة العكسية في بعض دول المنطقة العربية: الحجم والمتغيرات المحيطة بها والمؤثّرة فيها
٢. الوقوف على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للهجرة العكسية في المنطقة
٣. المساهمة في إثراء قائمة المؤشرات الكمية والنوعية حول الهجرة العكسية في المنطقة العربية
٤. فهم الخيارات الشخصية والظروف المحيطة بقرار العودة والعوامل الدافعة لها.
٥. الوقوف على مدى مساهمة الهجرة العكسية في تعزيز المهارات وقدرات الأفراد والمجموعات من أجل مساهمة أفضل لرأس المال البشري في جهود التنمية الوطنية.
٦. التعرّف على مساهمة المهاجرين العائدين في تحسين مناخ ريادة الأعمال والمعرفة ومنسوب نقل التكنولوجيات والأساليب الحديثة في بلدانهم الأصلية.
٧. توفير مادة ومخرجات ومقترحات يمكن أن تستأنس بها المؤسسات والهياكل الوطنية الرسمية في وضع سياساتها وبرامجها حول الهجرة عامة والهجرة العكسية خاصة.

على هذا الأساس انطلق العمل في إعداد دراسة « انعكاسات الهجرة العكسية على رأس المال البشري في المنطقة العربية» حسب منهجية وقعت مناقشتها ثم إقرارها من طرف الجهات المسؤولة والمشاركة (انظر منهجية العمل في الملحقات) كما تمت صياغة أدوات جمع البيانات ومناقشتها وإقرارها (انظر في الملحقات).

وبالتوافق مع الجهات المشرفة والدول المشاركة، تمّ بناء محتوى ومفردات الدراسة على أساس محاور ومواضيع مترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض يمهّد الواحد منها لما يليه ويوفّر الأدلة الموضوعية والوجيهة التي يستند إليها التحليل والاستنتاجات، فكان أن تضمّنت الدراسة قسماً أوّلاً تقديمياً حول الهجرة الدولية في العالم والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ومساهمة الدول العربية في صياغته واعتماده وعلاقته بهجرة العودة أو الهجرة العكسية (وقع استعمال المصطلحين في الدراسة للدلالة على نفس المفهوم)، يليه قسم ثان أكثر تخصيصاً حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية، فقسم ثالث حول رأس المال البشري من خلال المراجع والأدبيات المتوفرة مع تخصيص موضوع رأس المال البشري في المنطقة العربية بحيّز هام من التقديم والبيانات والتحليل والدلالات التفصيلية. أما القسم الرابع فخصص للهجرة العكسية أو هجرة العودة الذي تضمن بعداً تعريفياً وآخر تحليلياً لواقع المنطقة العربية في مجال هجرة العودة وما يحيط بها من ظروف وفرص وتحديات.

وقد كان موضوع هجرة الكفاءات أو هجرة العقول من أهم النقاط التي تمّ تحليلها في هذا القسم اعتباراً لعلاقة هذه الفئة من المهاجرين بتنمية رأس المال البشري في بلدان الأصل عند العودة أو حتى مع البقاء في دول الاستقبال لكن مع ربط جسور دائمة وفاعلة مع بلدان الأصل.

وحتى تتضمّن الدراسة نماذج ناجحة وتجارب ومبادرات حول أثر هجرة العودة على رأس المال البشري، تعرضت إلى عدد من النماذج الناجحة في العالم، وأيضا إلى حالة مصر والعراق والمغرب من زاوية مؤشرات رأس المال البشري وما يتوفر من بيانات وتوجهات وبحوث حول هجرة العودة بها.

وتضمّن الجزء الأخير من الدراسة مقترحات عملية أو سيناريو للاسترشاد به حول كيفية تحول هجرة الأدمغة إلى مكاسب، وضمان عودة مفيدة ذات أثر إيجابي على رأس المال البشري للمهاجرين الدوليين من الكفاءات والنخب. وعُرضت هذه المقترحات عبر ٧ مستويات متكاملة.

الفصل الأول

الفصل الأول | الهجرة الدولية في العالم: الملامح والتطور

الهجرة حراك دائم في الزمن ما فتئت رقعته الجغرافية تتسع إلى أن غطّت حالياً أغلب مناطق العالم، كما أن متغيراته المؤثرة وأنساق تغيّر أبعاده الإحصائية والنوعية دائمة التطوّر والتسارع. لأجل ذلك كان من الضروري متابعة قضايا الهجرة والمهاجرين ومراجعة اتجاهاتها ودوافعها وتحليل آثارها ومردودها على مختلف أوجه التنمية البشرية بصفة منتظمة.

أبرز ملامح الهجرة في العالم

يقدر عدد المهاجرين في العالم بنحو **٢٨١ مليون** مهاجر دولي أي ما يمثل **٣,٦٪** من مجموع سكان العالم وذلك حسب تقديرات منتصف عام **٢٠٢٠**، **٤٨ ٪** منهم من النساء والفتيات و**٦,٣ ٪** من الأطفال دون **١٨ سنة** و**١١ ٪** من الفئة العمرية **١٥-٢٤ سنة**. أما المهاجرون من فئة **٦٥ سنة** فأكثر فتقدّر نسبتهم بـ **١٢,٢ ٪** من المجموع في منتصف عام ٢٠٢٠. ويقدّر عدد العمال المهاجرين في العالم بـ **١٦٩ مليون** شخص عام **٢٠١٩** وهو ما يمثل حوالي **٦٠ ٪** من مجموع المهاجرين الدوليين في نفس السنة، **٥٨,٥ ٪** منهم من الذكور و**٤١,٥ ٪** من الإناث.

ولم يتّبع كل هؤلاء المهاجرين مساراً واحداً، بل تعدّدت المسارات والسبل من أجل مغادرة بلدان الأصل إلى بلدان بنوا عليها آمالاً أو رأوا فيها ملذات للأمن والحياة الكريمة أو مثّلت لهم ملجأ من واقع صعب وأحياناً قاس فرّوا منه، حتى وإن كلّفهم ذلك الفرار حياتهم إذ فقد ٦٨ ألف شخص على الأقل حياتهم خلال هجرتهم الدولية فيما بين عام **٢٠١٤** وأغسطس **٢٠٢٤**.[1]

وحتى نستوعب كل فصول "القصة" وندرك ماهيتها وآثارها، لا مناص من الوقوف على عدد من العلامات والمؤشرات الكمية والنوعية التي تُثري الحوار حول الموضوع وترفع من مستويات الوعي المجتمعي والرسمي وفرصه وتحدياته وتساعد على استشراف المستقبل من أجل وضع السياسات الوجيهة وحسن استثمار عوائدها. ويعرض الشكلان ١ و٢، الثقل العددي لبعض المؤشرات الكمية في تطورها خلال العشريتين الأخيرتين بالخصوص.

الشكل ١ تطور عدد المهاجرين الدوليين في العالم ١٩٩٠-٢٠٢٠

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة – تقرير الهجرة في العالم ٢٠٢٠ وتقرير ٢٠٢٤

[1]. UN.DESA.2020 : Migration data portal (migrationdataportal.org/international data

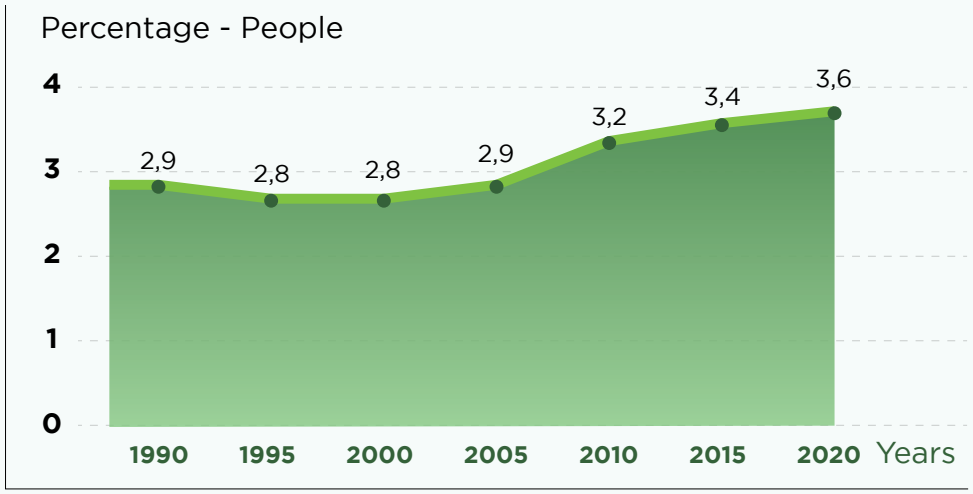

الشكل ٢ **تطور نسبة المهاجرين الدوليين من مجموع سكان العالم**

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة – تقرير الهجرة في العالم ٢٠٢٠ وتقرير ٢٠٢٤

يتطور عدد المهاجرين الدوليين في منحى تصاعدي متوسط الحدة إذ ارتفع عددهم الإجمالي من **١٥٣ مليوناً** عام **١٩٩٠** إلى **١٦١,٣ مليوناً** عام **١٩٩٥**، ثم إلى **١٧٣,٢ مليوناً** عام **٢٠٠٠** فإلى **١٩١,٤ مليوناً** عام **٢٠٠٥** ، ليصل إلى **٢٢١ مليوناً** عام **٢٠١٠** ثم إلى **٢٤٨ مليوناً** عام **٢٠١٥** وإلى **٢٨١ مليوناً** عام **٢٠٢٠**. وتشير البيانات الحالية إلى أن أغلب المهاجرين الدوليين (**١٩٠ مليونا** أي **٧٩,٦ %**). يقيمون في بلدان ذات مؤشر تنمية بشرية مرتفع أو مرتفع جدا. فجميع البلدان العشرة الأولى التي يقصدها المهاجرون هي بلدان ذات مؤشر تنمية بشرية مرتفع جدا (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، السعودية، روسيا، المملكة المتحدة، الإمارات العربية، فرنسا، كندا، استراليا، إسبانيا، إيطاليا)[٢]

ولأن كان تعريف الهجرة الدولية بسيطاً ولا اختلاف كبير حوله، إذ عادة ما تُعرّف الهجرة الدولية بأنها « تحركات أفراد يغادرون بلدهم الأصلي أو بلد إقامتهم، للإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة في بلد آخر، وفي هذه الحالة يعبرون الحدود الدولية»[٣] ، إلّا أن قضية الهجرة وما يتصل بها من خصائص ومتغيرات أعمق من أن يعبّر عنها تعريف موجز بسيط مثل الذي سبق. فمع التغيرات السريعة والعميقة التي عرفها العالم بأسره خلال العشريات الأخيرة أصبحت الهجرة واقعا تتقاطع فيه وتحدّد ملامحه وتحدياته وآثاره العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والأمنية والجغرافية والبيئية سواء على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وما فتئت تعقيدات الهجرة تزيد حدّة وتشعّباً سنة بعد أخرى خاصة مع ما يسود العالم من اختلال الأمن والأمان في الكثير من أرجائه، ومع تتالي الأزمات الاقتصادية والأوبئة وتداعيات التغيّر المناخي ممّا قلص كثيراً فرص التنمية والشغل في كثير من دول العالم وأجبر أفواجاً من السكان على البحث عن ملذات عيش وعمل أخرى ليست دائما مستعدّة لاستقبالهم بالطرق والأساليب التي كانوا يأملونها.

كما تعدّدت سبل الهجرة بالتوازي مع التضييقات والشروط التي اعتمدتها دول الاستقبال المعتادة وتنامت المسالك غير النظامية وأنشطة الاتجار بالأشخاص. وبما أن محركات الهجرة وتمثّلاتها تتنزل ضمن سياقات سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية وبيئية دائمة التغيّر والتعقّد، فقد اكتست خصائصها ومكوناتها البشرية والتنظيمية والمادية الكثير من التعقّد أيضا وتشابك العناصر التي تميّز كامل دورتها، وهو ما يجعل «من الصعب التنبّؤ بدقة، بنطاق الهجرة الدولية وسرعتها واتجاهاتها»[٤] .

٢.IOM- World migration report 2024 - www.iom.int

٣. المنظمة الدولية للهجرة: تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٩

٤. المنظمة الدولية للهجرة: تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠٢٠

الهجرة والتنمية:

" إن الحراك البشري بجميع أبعاده أمر ضروري لجهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع الجميع بالسلام والازدهار، و يشكل الأشخاص المتنقلون حجر الزاوية في التنمية والابتكار والازدهار والتقدّم". (المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة: 2023- Antonio Vitorino)

يُنظر إلى الهجرة على نحو متزايد باعتبارها من العوامل المساهمة في التنمية. ويقدم المهاجرون مساهمات مهمة في الازدهار الاقتصادي للبلدان المضيفة، وفي التدفق المالي والتكنولوجي والاجتماعي ورأس المال البشري إلى بلدانهم الأصلية أو عندما يعودون إليها، مما يساعد على تقليل نسب الحرمان والفقر لمئات الآلاف من الأسر ويحفّز التنمية الاقتصادية هناك أيضاً.

وتمثل التحويلات، وهي الأموال المرسلة من المهاجرين إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية، مصدراً هاماً لتمويل الميزانية للعديد من الدول النامية. كما أنها توفر الغذاء والتعليم للأطفال وتحسّن بشكل عام مستويات العيش لمئات الآلاف من الأسر.

ويركز الخبراء بشكل متزايد على تحقيق نتائج ذات فائدة مشتركة للدول المرسلة والمستقبلة على حد سواء، وكذلك للمهاجرين أنفسهم. وهناك جهود حالياً لإبطال مفعول الآثار السلبية لهجرة العقول، ولتشجيع المهاجرين على الاستثمار في بلدانهم الأصلية، وجلب معرفتهم ومهاراتهم وخبراتهم الفنية إلى عملية التنمية.

لقد حدّدت أجندة **٢٠٣٠** للتنمية المستدامة الهجرة باعتبارها عاملاً رئيساً في التنمية، وتبنت أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر **٢٠١٥** دعوة لحماية الحقوق العمالية للمهاجرين، ومكافحة شبكات الإتجار بالبشر، وتعزيز الهجرة وحرية الانتقال بصورة مقننة.

إن الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط تواجه كمًا كبيرا من التحديات لعلّ من أهمها تنمية الاقتصاد وتوفير فرص العمل لشبابها الذي لا يزال يمثّل الفئة الأكبر من تركيبتها السكانية. وأمام الأزمات المتتالية وتعثّر مسارات التنمية بها، يجد الشباب نفسه "مرغما" على مغادرة بلدانهم الأصلية. ووفق أحدث الإحصاءات من شعبة السكان بالأمم المتحدة لعام **٢٠١٩**، بلغ عدد المهاجرين الدوليين دون **سن ٢٠** عاما **٣٨ مليوناً** أي **١٤** في المائة من إجمالي عدد المهاجرين في العالم. أما في الدول العربية وفي نفس العام (٢٠١٩) فإن أكثر من **١** لكل **٥ مهاجرين** هم من الفئة العمرية تحت سن العشرين أي حوالي **٩ مليون** شاب بنسبة **٢٢** في المائة من المهاجرين، كما أن واحدا من كل **١١ مهاجراً** (٩٪) كان سنهم يتراوح بين **١٥-٢٤ سنة** من العمر،[٥] وبذلك تكون الهجرة فرصة لأولئك الشباب للعمل للتكفّل بذواتهم وبأسرهم ولإفادة بلدانهم ومجتمعاتهم المحلية سواء عن طريق التحويلات المالية أو من خلال كسب القدرات والخبرات.

إن الهجرة الدولية، بالرغم من تشعبها وتحدياتها، تمثل مكسبا بشريا ومحركا هاما للديناميكية التفاعلية بين كل البلدان سواء كانت بلدان الأصل أو بلدان المقصد. وإن المدى الإيجابي والمُثري للهجرة واسع ومتعدد الأبعاد، فالكفاءات والمهارات التي يكتسبها المهاجرون، سواء منهم العاملون بالفكر أو بالساعد، تحقق الكثير من المكاسب، لا فقط لأنفسهم، بل وخاصة لبلد المقصد والبلد الأصلي وذلك بغض النظر عن دوافعهم وانتظاراتهم عند الهجرة. فدول المقصد، التي تكون عادة في حاجة إلى يد عاملة متخصصة وغير متخصصة، وإلى كفاءات علمية وتكنولوجية وخدميّة عالية ومتوسطة، تجد في المهاجرين قيمة مضافة لاقتصادها ولمستوى تلبية حاجات شعوبها ولتعزيز منظومة الخدمات المختلفة بها، بفضل كفاءات وقدرات جاهزة للإنتاج والمساهمة. كما تستفيد بلدان الأصل من عوائد هجرة أبنائها وبناتها، ليس فقط عن طريق التحويلات المالية التي تمثل في بعض البلدان المصدر الأول للعملة الصعبة وتتجاوز مجموع الاستثمارات الأجنبية السنوية بها، بل أيضا عن طريق استثمار العوائد الفكرية، والتكنولوجية والخبرات التي يكتسبها المهاجرون في رحلة هجرتهم والتي كثيرا ما ينقلونها إلى بلدانهم سواء عادوا إليها نهائيا أو حافظوا على التواصل المستمرّ معها أو استثمروا فيها. ويبقى كل ذلك رهين حسن إدارة الهجرة الدولية في بلدان الأصل واعتماد سياسات استشرافية تُحسّن توظيف عائدات الهجرة واستثمار فرصها.

لأجل ذلك، حصلت القناعة بأن الهجرة تبقى رافدا مهمًا من روافد التنمية المستدامة، إذ تقرّ خطة التنمية المستدامة 2030 أن الهجرة تمثل محركا قويا للتنمية المستدامة لفائدة المهاجرين أنفسهم وللمجتمعات، فهي توفّر مزايا وإضافات ذات قيمة عبر الكفاءات، وتعزيز اليد العاملة والاستثمار والتبادل الثقافي كما أنها تساهم في تحسين نوعية عيش المجتمعات المحلية في بلدان الأصل عبر التحويلات المالية الهامة.

٥. صندوق الأمم المتحدة للسكان – الهجرة - https://arabstates.unfpa.org/ar/topics/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9

إن عوائد الهجرة تتجاوز ما يمكن أن يقدمه المهاجرون لبلد المقصد وما يمكن أن يجنونه من فوائد مادية. فالرابط بين الهجرة والتنمية يبدو أكثر تعقيدا وعمقا. فالهجرة، كما جاء في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية «واقع متعدد الأبعاد لا يمكن التعاطي معه من خلال قطاع تنموي واحد». لذلك فإن المقاربة الأفضل والتي تدعو لها أغلب الهيئات والهياكل المتخصصة هي تلك التي تعتمد الحوكمة الشاملة للهجرة التي تشمل كل مكونات الحكومات والمجتمعات بما يسمح بضمان أن يقع التكفل بقضايا الهجرة والمهاجرين على كل الأصعدة السياسية والتشريعية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها. وتعرّف المنظمة الدولية للهجرة « حوكمة الهجرة « بأنها « الأطر المشتركة للمعايير القانونية والقوانين واللوائح والسياسات والتقاليد وكذلك الهياكل المؤسسية (دون الوطنية والوطنية والإقليمية والدولية) والعمليات ذات الصلة التي تشكل وتنظم نهج الدول فيما يتعلق بالهجرة بجميع أشكالها، مع معالجة الحقوق والمسؤوليات وتعزيز التعاون الدولي»[٦].

وتساعد المنظمة الدولية للهجرة الدول على إدراك خصوصيات العلاقة بين كل هذه المجالات والهجرة والتفاعل القائم بينهما في الاتجاهين، أي تبيان كيف تساعد مختلف قطاعات التنمية أو تعطّل قدرات المهاجرين على المساهمة في تنمية مجتمعاتهم ومجتمعات الاستقبال. وتحثّ المنظمة الدول وتساعدهم على «دمج الهجرة ضمن استراتيجيات التخطيط للسياسات والاستراتيجيات التنموية الوطنية والمحلية». وطبيعي أن يتطلب ذلك اعتماد تشريعات وسياسات وبرامج عمل وطنية ومحلية جديدة أو تطوير ما هو قائم منها، تأخذ في الاعتبار حاجيات المهاجرين وانتظاراتهم والتحديات التي يمكن أن يواجهونها.

ومن خصوصيات هذه المقاربة المنشودة أيضاً أن سياسات حوكمة الهجرة يجب توطينها على المستوى المحلّي لأن أثر الهجرة على التنمية في بلدان الأصل خاصة يتضح أكثر على المستويات المحلية. كما تفرض إشراك المهاجرين في تصوّر ووضع تلك السياسات والبرامج وتمكينهم وتعزيز قدراتهم لكي يؤدّوا دورهم كما يجب كفاعلين تنمويين.

التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين

في أثناء الأزمات، تغلّب المهاجرون على المخاطر وأظهروا قدرة على الصمود في مواجهتها لدعم أسرهم وذويهم في بلدانهم، لكن ارتفاع معدلات التضخم وضعف النمو العالمي يؤثران على حجم الأموال التي يمكنهم إرسالها. ويجب أن تشمل أسواق العمل وسياسات الحماية الاجتماعية في البلدان المضيفة، المهاجرين الذين تمثل تحويلاتهم شريان حياة حيويا للبلدان النامية».(عفت شريف: المدير العام لقطاع الممارسات العالمية للحماية الاجتماعية والوظائف في البنك الدولي.)

التحويلات: هي تحويلات مالية أو عينيّة يرسلها المهاجرون مباشرة إلى أسرهم وإلى مجتمعاتهم المحلية. وتفصح البيانات المتوفرة اتجاهاً متزايداً ومسترسلاً في الزمن في التحويلات المالية الدولية في السنوات الأخيرة إذ ارتفعت من حوالي **١٢٨ مليار** دولار أمريكي في عام **٢٠٠٠** إلى **٨٣١ مليار** دولار أمريكي في عام **٢٠٢٢**.[٧] وعلى عكس التوقعات، لم ينخفض حجم التحويلات خلال فترة كوفيد ١٩ بل ارتفعت نسبيا عام ٢٠٢٠ نتيجة تحوّل عمليات التحويل المالي التي كانت تقع عن طريق قنوات غير رسمية وغير منظمة إلى القنوات المنظمة والتي تعتبر المصدر الرئيسي للبيانات حول هذا الموضوع. لذلك يمكن القول بأن حجم التحويلات المالية للمهاجرين الحقيقية تتجاوز البيانات المستقاة من المصادر والقنوات الرسمية المنظمة وهي التي تعتمدها مؤسسات البحث والمتابعة والمنصات الإحصائية.

وتمثل التحويلات المالية للمهاجرين مصدراً هاماً وأحياناً رئيسياً لبلدان الأصل وهي عادة البلدان متوسطة وضعيفة الدخل. وحسب تقديرات البنك الدولي ارتفعت التحويلات المالية نحو البلدان المتوسطة وضعيفة الدخل ب **٣,٨ ٪** عام **٢٠٢٣** وبحسب نفس المصدر، فإنه من المتوقع أن ينخفض تطوّر القيمة الإجمالية لتلك التحويلات عام ٢٠٢٤ ليكون في حدود **٣,١ ٪** اعتبارا للوضع العالمي الذي يشهد معدلات تضخّم عالية ومؤشرات تدنّي النمو الاقتصادي.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن قيمة التحويلات المالية للمهاجرين نحو الدول ذات الدخل الضعيف والمتوسط عام **٢٠٢٣** بلغت **٦٥٦ مليار** دولار أمريكي، ويتجاوز هذا المبلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك الدول بـ **٢٧٠ مليار** دولار عام **٢٠٢٣**. ويبلغ الارتفاع المسجل عام

٦. المنظمة الدولية للهجرة IOM.Migration 4 development.org.fr

٧. المنظمة الدولية للهجرة: تقرير الهجرة العالمية ٢٠٢٤

أبرز علامات الاتفاق وأبعاده

أ. يستند الاتفاق إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإلى مجموعة كبيرة من الإعلانات والعهود والمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والعالمية المعنية بحقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهاجرين والعمل، وإلى خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وغيرها.

ب. يقرّ الاتفاق في ديباجته «بأنه لا يمكن لأي دولة أن تعالج مسألة الهجرة بمفردها». كما جاء ضمن فقرة «الرؤيا والمبادئ» أن هناك إدراكاً لتحسين التأثيرات الإيجابية للهجرة من خلال تحسين حوكمة الهجرة. كما ركّز في ديباجته على الفهم المشترك لمفاهيم الهجرة وأبعادها المختلفة وأدواتها وفوائدها وتحدياتها، وعلى المسؤوليات المشتركة بين الدول والمنظمات الأممية والدولية المعنية بالهجرة والمهاجرين واللاجئين وبالسكان وبالتنمية المستدامة وبالمساواة بين الجنسين وبحقوق الإنسان في مداها الشامل والواسع.

ت. يستند الاتفاق العالمي إلى عشر مبادئ توجيهية هي بمثابة القواعد والثوابت التي تتنزّل فيها أهداف ومفردات الاتفاق، وهذه المبادئ هي : البعد الإنساني لكامل الاتفاق ومحتواه (الإنسان هو المركز)، الاتفاق هو إطار تعاوني دولي، احترام السيادة الوطنية للدول، مراعاة سيادة القانون والأصول القانونية وتكريس العدالة، أهمية الهجرة في تحقيق التنمية المستدامة، الاستناد إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، ضرورة احترام منظور المساواة بين المرأة والرجل، مراعاة حقوق الأطفال، اعتماد المنهج الشامل لحوكمة الهجرة، شراكات واسعة النطاق تجمع كل الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة والأكاديميين والإعلام وغيرهم.

مساهمة الدول العربية في مراحل الإعداد للاتفاق

لم تقتصر مشاركة الدول العربية على المشاركة في المؤتمر الحكومي الدولي المنعقد في **مراكش**/ المملكة المغربية-كانون الأول **٢٠١٨** والمصادقة على اعتماد الاتفاق العالمي والالتزام به، بل كانت فاعلا بنّاء في المشهد التحضيري للاتفاق عبر عديد المحطّات الحوارية والتشاورية الإقليمية والدولية التي ساهمت في إثراء المحتوى ورسم مكونات منهجية العمل وآلياتها واستشراف الواقع المنتظر والمؤمّل للهجرة والمهاجرين واللاجئين في المنطقة وفي العالم. ومن تلك المحطات نذكر:

- الاجتماع التشاوري العربي حول الهجرة واللجوء المنعقد تحت رئاسة جامعة الدول العربية في تموز/يوليو **٢٠١٧** للإعداد للمشاورات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وكان من أبرز مخرجاته، الاتفاق على الرسائل الرئيسية التي ستعرضها المنطقة العربية حول الاتفاقين والتي ركّزت على العديد من المحاور من بينها مسألة مساهمة المهاجرين والمغتربين في التنمية المستدامة.

- الاجتماع التشاوري الإقليمي المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية في إطار التحضير للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بتنظيم من الاسكوا والمنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية وذلك ببيروت في أيلول/ سبتمبر **٢٠١٧** بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى عن **١٦ دولة عربية** ومختلف أصحاب المصلحة. وتضمنت الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع جملة الرسائل الرئيسية التي عُرضت في اجتماع التقييم المنعقد في كانون الأول/ ديسمبر **٢٠١٧** بالمكسيك. وتمثلت أولويات المنطقة العربية في المسائل والقضايا التالية:

- **إنفاذ حقوق الإنسان للمهاجرين**
- **التوظيف الأخلاقي والعمل اللائق**
- **أوضاع المهاجرين وحقوقهم في الأزمات والصراعات**
- **مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر**
- **الحدّ من العوامل السلبية للهجرة ومعالجة هجرة الكفاءات**
- **مساهمة المهاجرين في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان العربية**

- ومثلت الهجرة أحد مواضيع المؤتمر الاقليمي لمراجعة إعلان القاهرة حول السكان والتنمية لعام ٢٠١٣ وذلك ببيروت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى عن الحكومات العربية والمجالس الوطنية للسكان وبرلمانيين وممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة وخبراء وأكاديميين.

- احتضان المملكة المغربية المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والذي يعرف أيضاً باتفاق مراكش للهجرة لاحتضان مدينة مراكش هذا المؤتمر في ١١ و١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨.

أهداف الاتفاق العالمي:

لقد أرسى الاتفاق العالمي إطاراً تعاونياً يشمل ٢٣ هدفا و ١٨٧ إجراء وعملية تنفيذ ومسار متابعة واستعراض. وغطت الأهداف الثلاثة والعشرون وإجراءاتها طيفاً واسعاً جداً من القضايا المتصلة بالهجرة والمهاجرين على نحو متفاعل ومتكامل من شأن تنفيذها، بالمستويات المطلوبة وفي آجالها، أن تحدث تغييراً ملموساً وإيجابياً قابلاً للقياس عبر مؤشرات وبيانات تستند إلى الأدلة. ولعل من أبرز المجالات التي غطّتها تلك الأهداف ما يتصل بجمع واستخدام البيانات والمعلومات الدقيقة، وضمان هوية قانونية للمهاجرين، وسبل التقليص من الدوافع السلبية للهجرة، والتوظيف المنصف والأخلاقي والعمل اللائق، ومأساة المهاجرين المفقودين، ومكافحة تهريب المهاجرين ومنع الاتجار بالبشر، وتعزيز أنظمة الحماية والمساعدة وحصول المهاجرين على الخدمات الأساسية، وتحقيق الاندماج الكامل، والقضاء على التمييز، والاستثمار في تنمية المهارات، وتيسير مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة، وتيسير عمليات تحويل الأموال، وتيسير عودة المهاجرين وإعادة إدماجهم، واستحقاقات الضمان الاجتماعي والتعاون الدولي والشراكات العالمية في الإدارة السليمة والمفيدة للهجرة.

أهداف الاتفاق العالمي:

١. **جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة.**
٢. **تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطرّ الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي**
٣. **تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة.**
٤. **ضمان حيازة جميع المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية ووثائق كافية**
٥. **تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية**
٦. **تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي، وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق.**
٧. **معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها.**
٨. **إنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين**
٩. **تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين**
١٠. **منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية**
١١. **إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة.**
١٢. **تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ في إجراءات الهجرة من أغلب الفرز والتقييم والإحالة على نحو مناسب**
١٣. **عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلاّ كملاذ أخير، والعمل على إيجاد بدائل**
١٤. **تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون القنصلي على امتداد دورة الهجرة.**
١٥. **تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية.**
١٦. **تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين.**

١٧. القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أأغلب التأثير على التصورات العامة عن الهجرة.
١٨. الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات.
١٩. خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان.
٢٠. تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أمانا وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين.
٢١. التعاون على تيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم، وكذلك إعادة إدماجهم إدماجا مستداما.
٢٢. إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة
٢٣. تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقا للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

هجرة العودة في الاتفاق العالمي:

من خلال القراءة المعمّقة والتحليلية للاتفاق العالمي يتبيّن ان موضوع عودة المهاجرين إلى بلدان الأصل كان من ضمن المحاور والقضايا التي تناولها محتوى الاتفاق سواء في أهدافه أو التزاماته وإجراءاته العملية. كما كان مجال الاتفاق وإطاره مركّزا على عملية الهجرة كقرار واختيار وحراك في المجال الجغرافي وانتقال من البلد الأصلي إلى بلد المقصد وما يتخلل كل مراحل الانتقال، بما فيها الإقامة في بلدان المقصد، من دوافع وصعوبات وتحديات ورحلة بحث عن الحقوق والفرص والعمل اللائق والكريم وعن اندماج حقيقي وتماسك اجتماعي.

وبالرغم من عدم الحاجة الصريحة والمعلنة لدول منطلق المهاجرين إلى عودة مهاجريها في الظروف الحالية لأسباب شتى من أهمها الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تمرّ بها تلك الدول أو أغلبها مما يجعلها غير مستعدة تماما لرحلة العودة خاصة المكثفة منها، وهو ما يؤكّده غياب سياسات واستراتيجيات وخطط استشرافية جدية للتحضير للهجرة العكسية في الكثير من دول العالم المصدرة للمهاجرين، فإن مفردات الاتفاق العالمي تعرضت في أكثر من هدف وإجراء وموضع لمسألة هجرة العودة إمّا بصفة مباشرة وصريحة أو في علاقة بقضايا ومقترحات أخرى. فقد كانت حالة العودة هي الإطار الأبرز الذي تنزّل فيه الهدف 19 وكل الاجراءات الملتزم بها ضمنه وهو الهدف المعنون: " خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان" الذي جاءت فيه عبارات وإجراءات تؤكد على " أن الهجرة حقيقة متعدّدة الأبعاد ذات أهمية كبرى في التنمية المستدامة للبلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد". كما ركّزت بعض إجراءاته على "ضرورة تيسير مساهمات المهاجرين والمغتربين في بلدانهم الأصلية" وعلى ضرورة "وضع برامج دعم هادفة ومنتجات مالية تيسّر استثمارات المهاجرين والمغتربين ومزاولتهم للأعمال الحرة ".

كما خصّص الإعلان الهدف 21 "التعاون في تيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم وكذلك إعادة إدماجهم إدماجاً مستداماً"، لعرض عدد من الاجراءات والمقترحات الخاصة بالعودة وبالمهاجرين العائدين، إذ أعلنت الدول المصادقة على الإعلان **"التزامها بكفالة استقبال مواطنيها والسماح لهم بالدخول مجددًا في ظل الاحترام لحق الإنسان في العودة إلى بلده وواجب الدول**

بالسماح لمواطنيها بالعودة... والتزامها بتهيئة الظروف المواتية للسلامة الشخصية والإدماج في المجتمعات المحلية".

كما تلتزم الدول **" بالتشجيع على وضع برامج للعودة وإعادة الإدماج... على نحو يضمن أن تتم جميع حالات العودة في سياق هذه البرامج الطوعية، بموافقة المهاجرين الحرة والمسبقة والمستنيرة... وأن يلقى المهاجرون العائدون المساعدة في عملية إدماجهم".**

وتضمّنت إجراءات هذا الهدف الدعوة إلى تأمين المساعدة القنصلية للمهاجرين العائدين، وضمان العودة بأمان وفي ظروف تحفظ كرامتهم.

ودعا الإعلان ضمن هذا الهدف أيضاً وإجراءاته إلى **" إنشاء أو تعزيز آليات رصد وطنية خاصة بالعودة... وإلى تيسير اندماج المهاجرين العائدين في الحياة المجتمعية بصورة مستدامة".**

إذا، يمكن أن نستنتج مما سبق أن الاتفاق العالمي لم يغفل عن مسألة عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية وخصّهم بهدف صريح وجملة من الإجراءات التي تُؤمّن حقهم في العودة الكريمة وفي الاندماج مجدّدا في مجتمعاتهم المحلية، وتدعو إلى إدراج قضاياهم ومشاغلهم ضمن السياسات الوطنية للهجرة وإنشاء أو تعزيز آليات المتابعة والتأطير والمرافقة الخاصة بهم، وآليات الرصد التي من شأنها أن توفّر البيانات والمعلومات والمؤشرات حول حركة العودة والعائدين إلى أوطانهم.

إن التزام الدول العربية بما ورد ضمن الهدف 21 من الاتفاق العالمي وإجراءاته، من شأنه أن يوضّح الصورة ويعزز المعرفة ويُيسّر المتابعة والرصد ويدفع من مستويات الوعي بحركية عودة المهاجرين إلى أوطانهم وخصوصياتهم وباحتياجاتهم ومدى ممارستهم لحقوقهم ومدى نجاح اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي في مجتمعاتهم الأصلية وفرص مساهمتهم في التنمية المستدامة لبلدانهم، شريطة أن تترجم الالتزامات إلى سياسات وبرامج وموازنات خصوصية وآليات ومؤسسات تمكن من إحداث التغيير الذي ينشده الاتفاق العالمي في هذا المجال.

٢٠٢٣ ما قدره **٨ ٪** في المبالغ المحوّلة إلى دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، و**٧,٢ ٪** نحو دول جنوب آسيا و**٣ ٪** نحو جنوب شرق آسيا والباسفيك، و**١,٩ ٪** نحو دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وفي المقابل انخفضت التحويلات الموجهة إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للسنة الثانية على التوالي وذلك بنسبة ٥,٣ ٪ وذلك خاصة بسبب الانخفاض الملموس في التحويلات الموجهة إلى مصر.

وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأول لتحويل أموال المهاجرين. ومما تستوجب الإشارة إليه أن تلك التحويلات تمثل لبعض الدول مساهمة عالية جدا في الناتج المحلي الخام وفي الحدّ من مستويات عجز الميزانية والمنظومة المالية العمومية، وهو ما نعاينه مثلا في طاجكستان (٤٨ ٪ من الناتج المحلي الخام) ولبنان (٢٨ ٪ من الناتج المحلي الخام) ونيكاراجوا (٢٧ ٪ من الناتج المحلي الخام).

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

استناداً إلى التطورات السريعة للهجرة وقضاياها وأبعادها وآثارها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كان لزاما على المجموعة الدولية أن تلتزم بإطار موحّد وغايات وأهداف واضحة وقابلة للقياس خاصة وأن مسار الهجرة يتطور في كل الاتجاهات في العالم وبالتالي فهي مشغل الجميع ولا يمكن لأي دولة أو منطقة أن تُقصيها من خياراتها وسياساتها التنموية الشاملة، شأنها في ذلك شأن البيئة والمناخ. كما أثبتت الوقائع والأحداث، عبر التاريخ المعاصر خاصة، أن قضايا الهجرة وما توفره من فرص وما تواجهه من تحديات، لا يمكن التعامل معها بصفة انفرادية فهي ظاهرة عامة وبالتالي يستوجب فهمها وتحليلها وتنظيمها وإدارتها واستثمارها وحماية المعنيين بها ورعاية مصالحهم واحترام حقوقهم، عبر مقاربة شمولية متكاملة والتزام من كل الدول، بحكوماتها ومكوناتها الفاعلة من مجتمع مدني وقطاع خاص وأفراد.

لقد قدّرت أعداد المهاجرين في العالم بـ **٢٨١ مليون** مهاجر يتنقلون بطرق ومسالك شتى، يبحثون عن عمل أو عن معرفة يكتسبونها أو عن أمان افتقدوه حاملين معهم آمالًا ومشاريع لمستقبلهم قد تتحقق وقد لا تتحقق. ولا يمكن أن يُترك كل هؤلاء، بعددهم الكبير الذي ما فتئ ينمو سنة بعد أخرى، خارج أي نظام يرعاهم ويرعى مصالحهم وحقوقهم، ودون حدّ أدنى من وضوح الرؤيا لديهم والاطمئنان على أنفسهم وعلى حقوقهم والشعور بأنهم محلّ عناية وتكفّل واحترام حيث ما كانوا سواء في الدول الأصلية أو في دول الاستقبال خاصة وأن القوانين الداخلية الوطنية في مجال الهجرة غير متطابقة بل إن بعضها يضمن حقوقاً لا يضمنها البعض الآخر ويفرض إجراءات في السفر والإقامة والعمل أو الدراسة وغيرها مختلفة تماماً عن مثيلاتها في دول أخرى.

ولأن صدرت عديد الاتفاقيات والصكوك الدولية والإقليمية حول الهجرة والمهاجرين وحول اللاجئين مثل الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (١٩٥١)، والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين (١٩٦٧) والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (١٩٩٠)، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البرّ والبحر والجو (٢٠٠٠) وغيرها، فإن «الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية» والمعروف أيضا باسم «اتفاق مراكش العالمي للهجرة « يعتبر أول اتفاق دولي يتم التفاوض عليه بين الحكومات بشأن نهج مشترك لإدارة الهجرة الدولية إذ يوفر إطاراً تعاونياً يشمل مبادئ وأهداف ومسار تنفيذ واستعراض، والتزاماً من الدول المصادقة عليه»[٨].

وبهذا أقرت الدول والتزمت بضرورة اعتماد نهج شامل لإدارة الهجرة الدولية وتعزيز التعاون والشراكة في ذلك.

إذا، هكذا أقرّت **١٦٤** من البلدان الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة في **١٩** كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، بما فيها الدول العربية باستثناء الجزائر وليبيا (امتناع) والصومال (غائبة)[٩] ، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وهو إطار حكومي دولي غير ملزم قانونيا يُغطي أغلب أبعاد الهجرة الدولية بمقاربة شمولية وبمفاهيم موحّدة ومسؤوليات مشتركة، وغاية موحدة هي التخفيف من تحديات الهجرة وتسخير فوائدها من أجل التنمية.

٨ - الأمم المتحدة/ المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة ٢٠٢٢ نيويورك Un.org/ar/migration 2022.

[٩] - تقرير حالة الهجرة الدولية ٢٠١٩ O.I.M والاسكوا وغيرهما

الفصل الثاني

الفصل الثاني | الهجرة الدولية في المنطقة العربية: الملامح والتطور

الهجرة في المنطقة العربية ظاهرة ضاربة في القدم، فقد ساهمت طبيعة المنطقة وموقعها واقتصاداتها سواء منها البدائية أو المتطورة وما عرفته عبر التاريخ، ولاتزال، من أزمات وصراعات وأحداث لم تتوقف، وتركيباتها الاجتماعية في جميع أشكالها وملامح ساكنيها، ساهمت كلها في أن تعيش المنطقة على وقع حراك دائم فردي وجماعي لدوافع وأسباب مختلفة.

وفي العصر الحديث أصبحت المنطقة من أنشط ممرّات الهجرة في العالم في الاتجاهين إذ أن كل بلدانها منخرطة، وبعمق بالنسبة لبعضها، في موجات الهجرة سواء كبلدان مصدر أو بلدان استقبال.

ومع ما اكتسبته الهجرة من أبعاد اقتصادية وتنموية واجتماعية وعلمية وثقافية، وما أصبحت تمثله كواحد من الروافد الهامة للتنمية المستدامة ولتحسين أوضاع ملايين البشر ومساعدة أغلب دول المنطقة في إدارة شؤونها وتحسين دخلها وبناء اقتصادها أو الحدّ من عجز موازناتها وتأمين الخدمات الأساسية لسكانها، زاد الاهتمام بها وبقضاياها وتطوّرت أساليب معالجة آثارها الإيجابية وتداعياتها وتحدياتها. وطوّرت دول المنطقة، بتفاوت بينها، سياساتها ومقارباتها في حوكمة الهجرة والمهاجرين. كما تشهد المنطقة تناميا تدريجيا، وإن كان غير كاف، للحركة البحثية حول الهجرة الدولية وفرصها وتحدياتها وكذا لموضوع إنتاج البيانات والمؤشرات الضرورية للفهم الصحيح وللتحليل المعمّق لمختلف واجهاتها وعناصرها ولاستشراف المستقبل المتصل بها والاستعداد له بما يضمن الاستفادة القصوى من الهجرة بكل أصنافها وتجنّب ما لها من تداعيات سلبية. ويعرض هذا الفصل معلومات وبيانات حول اتجاهات الهجرة وأصنافها في المنطقة العربية.

من الدوافع التي جعلت موضوع الهجرة، في الدول العربية وفي غيرها، مسألة أساسية في سياسات التنمية المستدامة تحتل لها موقعا ضمن أولويات دول المنطقة، ارتباطها الوثيق بمجالات خطيرة في أبعادها وحساسة في آثارها مثل حقوق الإنسان والحرية في التنقل وعدم التمييز وقوانين العمل والعدالة بين الجنسين وعلوية القانون الإنساني وضمان الكرامة والخصوصية ومقاومة الاتجار بالبشر واستغلالهم والحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والبيئة وغيرها. وهي مجالات لا يمكن الحياد أو التغافل عنها في التعاطي مع قضايا الهجرة وواقع المهاجرين، فكان أن طورت الدول العربية تشريعاتها وأثرتها في المجال حتى تنسجم وتتناغم مع القوانين واللوائح والقرارات الدولية ذات العلاقة. كما بادرت العديد من دول المنطقة في وضع سياسات وبرامج وطنية قائمة على الأدلة أو راجعت سياساتها وبرامجها في المجال.

أنماط الهجرة واتجاهاتها في المنطقة

تعرف المنطقة العربية أنماطا واتجاهات متنوعة للهجرة تفرض خصوصياتها وتركيباتها المعقدة مقاربات وجيهة وفعّالة في حوكمتها من طرف دول المصدر ودول الاستقبال. ويُفصّل البعض تلك الأنماط إلى ثلاثة هي: هجرة العمال النظامية وغير النظامية، والهجرة القسرية والهجرة المختلطة [١٠]. وهناك من يرسم قائمة أوسع لأنماط الهجرة الدولية إذ يربطها بأسبابها فتجد هجرة العمل أو الهجرة الاقتصادية والهجرة البيئيّة والهجرة القسرية أي غير الإرادية وهجرة الاضطرار وهي الحركات التي يتمّ تبريرها بأسباب اضطرارية كالاضطهاد العرقي والديني والاستبداد السياسي والحروب الداخلية والخارجية. وهذا النمط هو أساسا الذي ينطبق عليه مصطلح "اللجوء"، وهجرة الدراسة، وهجرة الأدمغة أو الكفاءات.

ولأن كان مفهوم هجرة العمال أو الهجرة الاقتصادية والهجرة القسرية واضحا ومدركا من الجميع، فإن المقصود من الهجرة المختلطة هو الانتقال غير النظامي عبر الحدود الدولية لأعداد كبيرة من الأشخاص لأسباب شتى طوعا أو قسرا بحثا عن حماية دولية أو فرص اقتصادية وفي معظم الأحيان يصعب تصنيف هؤلاء المهاجرين في فئة معينة. وكثيرا ما يكون للاتّجار بالبشر وتهريب المهاجرين دور هام في حركة الهجرة غير النظامية والمختلطة.

وتفرض القراءة الموضوعية لمسألة الهجرة الدولية في المنطقة العربية والتحليل الجاد القائم على عملية فكرية تسمح بتفكيك كل العناصر المكونة لها وإقامة العلاقات فيما بينها، استحضار أن الدول العربية ليست متجانسة تماما على عديد الأصعدة ومن ضمنها مسائل الهجرة والمهاجرين، ولا يمكن تعميم الاستنتاجات والأحكام الخاصة بدولة على باقي الدول. إلا أن ذلك لا يمنع من أن يقع تناول القضية إقليميا فيما يتعلق بالمؤشرات

١٠ . المصدر: المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا: تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥ – الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة

والمعطيات الكمية العامة، وعلى المستوى دون الإقليمي أي على مستوى مجموعات فرعية من الدول فيما يهم الخصوصيات والتفرعات وما يميز البعض عن الآخر سواء إيجابا أو سلبا.

استنادا إلى كل هذا، فإن الاتفاق حاصل على أن الهجرة الدولية سمة بارزة جدا في المنطقة العربية وأن كل أنماطها متبعة وقائمة فيها، وأن دولها، على غرار دول العالم، تنقسم إلى دول أصل ودول استقبال للمهاجرين بل إن بعضها تجمع بين الحالتين.

ملامح الهجرة الدولية في المنطقة العربية

بداية، من الضروري الإشارة إلى أن مصادر ومنصات البيانات الاحصائية كثيرا ما تجمع المهاجرين واللاجئين في نفس الخانة إذا اتسم الإطار الجغرافي المدروس بكثافة مخزون اللاجئين كما هو الوضع في المنطقة العربية وخاصة في شرقها.

في عام **٢٠٢٠** قُدّر عدد المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية بـ ٤١,٤ مليون شخص أي حوالي **١٥ ٪** من مجموع المهاجرين الدوليين واللاجئين في العالم ثلثهم من النساء، وقد تضاعف عددهم ثلاث مرات عن عام **١٩٩٠**، في حين بلغت نسبة الأطفال (٠-١٤ سنة) من بينهم **١٨ ٪**، وكانت بلدان المقصد الخمسة الأولى في المنطقة عام **٢٠٢٠** هي: المملكة العربية السعودية (١٣,٥مليون) ثم الإمارات العربية المتحدة (٨,٧ مليون) ثم الأردن (٣,٥ مليون، ٣٧,٣٪) فالكويت (٣,١ مليون) ثم عُمان (٢,٤ مليون) [١١].

ومثّلت المملكة العربية السعودية (٣ عالميا) والإمارات العربية المتحدة (٦ عالميا) والأردن (١٨ عالميا) والكويت (٢٠ عالميا) ضمن العشرين دولة الأوائل في العالم المستقبلة للمهاجرين الدوليين. في حين تواجدت الجمهورية العربية السورية بـ ٥,٨ مهاجر ولاجئ (٥ عالميا) وفلسطين (١٦ عالميا) وجمهورية مصر العربية (٢٠ عالميا) ضمن العشرين دولة أصل الأوائل في العالم من حيث عدد المغادرين [١٢] .

وتغلب على كثير من دول المنطقة وخاصة دول الخليج العربي، والأردن ولبنان بدرجة أقل، نمط هجرة العمل أو الهجرة الاقتصادية إذ تتساوى في دول الخليج مثلا الحاجة الاستراتيجية لعمل المهاجرين من أجل سير دواليب الاقتصاد ودعمه، مع حاجة العمال المهاجرين الملحّة والحياتية أحيانا لفرص عمل وكسب. وهذا ما يفسّر ان أكثر من ثلثي المهاجرين واللاجئين المقيمين في البلدان العربية هم من الفئة العمرية ٢٥-٦٥ سنة أي من الأشخاص في سن العمل.

وفي عام **٢٠١٩** بلغ عدد العمّال المهاجرين الدوليين **٢٤,١ مليون شخص** في اثني عشر بلدا عربيا أي **١٤ ٪** من مجموع العمال في العالم. وتبقى بلدان الخليج العربي المقصد الرئيسي في المنطقة للعمالة المهاجرة تتصدرها الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت من حيث نسب العمال المهاجرين من مجموع سكانها [١٣] .

وعلى غرار الوضع العالمي، تسجل المنطقة العربية فجوة بين عدد العمال المهاجرين الذكور والعاملات المهاجرات. فعلى مستوى العالم ومن بين **١٦٩ مليون** عامل مهاجر عام **٢٠١٩**، هناك **٩٩ مليون** من الذكور (٥٨,٥ ٪) و**٧٠ مليون** من الإناث (٤١,٥ ٪). ويبرز هذا الخلل في التوزيع بين الذكور والإناث من المهاجرين بصفة واضحة في المنطقة العربية ومنطقة افريقيا جنوب الصحراء، إذ يقدر عدد العمال المهاجرين الذكور في المنطقة العربية العشرين مليون تقريبا، وهو دون الخمسة ملايين بالنسبة للعاملات المهاجرات في المنطقة. وتعدّ دول الخليج وجهات رئيسية للعمال المهاجرين الذكور. وفي عام **٢٠١٩** كان **٨٣٪** من جميع العمال المهاجرين في المنطقة العربية من الذكور [١٤].

ومما يميز المنطقة العربية أن حجم تدفقات المهاجرين منها لا يبعد كثيرا من حيث العدد عن المهاجرين القادمين إليها، إذ يقدر عدد المهاجرين والنازحين قسرا من البلدان العربية لأسباب مختلفة ما يقارب **٣٣ مليون** شخص عام **٢٠٢٠** يقصد نحو **٤٤ ٪** منهم بلدا عربيا آخر. وهذه خاصية نوعية أخرى للهجرة الدولية في المنطقة تنفرد بها عن غيرها من المناطق من حيث العدد والثقل الإحصائي [١٥].

وضمن أبرز **٢٠** ممرّا للهجرة من دولة إلى دولة في العالم نجد ممرّ سوريا نحو تركيا (المرتبة ٢) وممرّ الهند نحو الإمارات العربية المتحدة (المرتبة ٤) وممر الهند نحو المملكة العربية السعودية (المرتبة ٩)، وممر إندونيسيا نحو المملكة العربية السعودية (المرتبة ١٧) وممر الجزائر نحو فرنسا (المرتبة ١٨) [١٦].

[١١] -ESCWA-IOM-ILO : 2023 معالجة قضايا الهجرة في المنطقة العربية

[١٢] - IOM : World migration report 2024 / source: UNDESA 202٥

[١٣] -ESCWA-IOM-ILO : 2023 معالجة قضايا الهجرة في المنطقة العربية

[١٤] -IOM –World migration report 2024

[١٥] - المصدر السابق

[١٦]- IOM : World migration report 2024 / source: UNDESA 2021

وتختص دول الخليج العربي بالارتفاع الكبير لنسب المهاجرين الدوليين فيها من مجموع السكان التي تقدّر بـ**٨٨,٤ ٪** في الإمارات العربية المتحدة و **٧٥,٥ ٪** في قطر و **٧٣,٦ ٪** في الكويت و **٥٣,٤ ٪** في البحرين (حسب بيانات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالبحرين: ديسمبر ٢٠٢٤) و**٤٢٪** في عمان و **٣٢,٣ ٪** في السعودية. وهي مرتفعة أيضا في الأردن ولبنان إذ تبلغ على التوالي حوالي **٤١ ٪** و **٣٤ ٪**.[١٧] أما العراق، فبالإضافة إلى حجم مهاجريه الدوليين الذي يقدر بحوالي **٣,٧ مليون مهاجر** عام **٢٠٢١**، فإنه أصبح أيضا من الدول المستقبلة لمهاجرين من عدد من دول المنطقة[١٨].

واستناداً إلى كثافة الوجود العمالي الأجنبي في دول الخليج خاصة، يعبّر بعض الباحثين عن التخوّف من «خطر انتفاء الهوية» نتيجة تعدّد التجمعات السكانية الأجنبية وكثافتها وتعدديتها الاثنية والثقافية واللغوية وارتباطها المستمر والثابت بمجتمعاتها الأصلية لا بالمحيط السياسي والاجتماعي والثقافي لمجالات إقامتهم وعملهم.[١٩] ويبرر أصحاب هذا الرأي تخوفهم بالارتفاع الهائل لنسبة العمالة المهاجرة من مجموع السكان بل وحتى من مجموع عدد المواطنين في بعض الدول، وبتواجدهم وارتباطهم بمواقع هامة وأحيانا استراتيجية في المشهد الاقتصادي والخدماتي والتنموي عامة لبعض بلدان الخليج العربي.

صافي الهجرة في المنطقة العربية

يعرف صافي الهجرة بأنه « الفرق بين عدد الأشخاص الذي يدخلون دولة ما وعدد الأشخاص الذين يغادرونها خلال السنة لكل ١٠٠٠ شخص استنادا إلى عدد السكان في منتصف العام [٢٠] ». ويشير هذا المعدل إلى مساهمة الهجرة في المستوى العام للتغيّر السكاني ولا يميز بين المهاجرين لأسباب اقتصادية واللاجئين والأنماط الأخرى من المهاجرين، ولا بين المهاجرين النظاميين وغير النظاميين.

ويعرض الجدول التالي معدل صافي الهجرة والقيمة العددية لصافي الهجرة في عدد من الدول العربية.

وللملاحظة فإن مؤشرات صافي الهجرة في المنطقة العربية تعكس نقص البيانات أو عدم دقتها وتحيينها الذين تشكو منهما المنظومة الإحصائية في المنطقة، وهو ما يترجم الاختلاف الملاحظ بين المصادر.

الجدول ١ — **صافي الهجرة في الدول العربية – العدد**

العدد: تقديرات ٢٠٢٣		العدد: تقديرات ٢٠٢٣	
الأردن	-١٥٧٣٩٢	الكويت	١٢٠٠٠
اليمن	- ٢٩٩١٤	المغرب	- ٣٩٩٩٨
الصومال	- ٣٠٠٠٠	السعودية	٢٩٠٠٠
فلسطين	- ٥٠٠٠	تونس	- ٤٠٠٠
العراق	- ٦٠٠٠	جزر القمر	- ٢٠٠٠
سوريا	٧٥٧١٠٣	مصر	٣٠٥٠٠٦
ليبيا	- ٢٠٠٠	جيبوتي	٩٠٠
موريتانيا	٣٠٠٠	لبنان	- ١٧٧٣٣١

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي Data.albankaldawli.org/indacators

١٧ . مجموعة البنك الدولي data.albankaldawli.org

١٨ . هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية في العراق: الإسقاطات السكانية لعام ٢٠٢٣

١٩ . محمد باقر النجار: العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي/ مأغلبة "عمران" للعلوم الاجتماعية والإنسانية – المأغلبد الأول omran.dohainstitute.org.ar

٢٠ - The Worl Factbook/ cia.gov/ the.word-factbook/feeld/net-migration-rate

والجدير بالملاحظة أن نسبة المهاجرين الدوليين واللاجئين في المنطقة العربية من مجموع سكان المنطقة يساوي أكثر من ضعفي النسبة العالمية (٨,٧ ٪ في المنطقة العربية و٣,٦ ٪ في العالم).

كما تضمّ الدول العربية أكثر من **٢٧ ٪** من اللاجئين وطالبي اللجوء في العالم، وذاك نتاج منطقي لتتالي الأزمات الأمنية والصراعات والحروب والاحتلال في العديد من دول المنطقة وتواصلها لسنوات وعقود، مما يجعل من الدول العربية المجاورة المقصد الأول للاجئين الباحثين عن الأمان. كما يقصد الكثير من مواطني بعض الدول الإفريقية المنطقة العربية في هجرة قسرية غير نظامية فرارا من الفقر والجفاف واختلال الأمن أيضا، إما للاستقرار بها كلاجئين أو كمرحلة عبور في انتظار اللجوء إلى أوروبا خاصة.

الجدول ٢ **عدد المهاجرين الدوليين في المنطقة العربية حسب البلدان والنسبة من إجمالي السكان ٢٠٢٠**

الدولة	العدد	النسبة من إجمالي السكان	الدولة	العدد	النسبة من إجمالي السكان
العالم	٢٨١ مليون	٪٣,٦	العراق	٣٦٥٧٦٦	٪٠,٩
ج. القمر	١٢٤٩٦	٪١,٤	الأردن	٣٤٥٧٦٩١	٪٣٣,٩
جيبوتي	١١٩٧٣٨	٪١٢,١	الكويت	٣١١٠١٥٩	٪٧٢,٨
موريتانيا	٢٨٦ ١٨٢	٪٣,٩	لبنان	١٧١٢٧٦٢	٪٢٥,١
الصومال	٥٨٥٩٠	٪٠,٤	عمان	٢٣٧٢٨٣٦	٪٤٦,٥
الجزائر	٢٥٠٣٧٨	٪٠,٦	قطر	٢٢٢٦١٩٢	٪٧٧,٣
مصر	٥٤٣٩٣٧	٪٠,٥	السعودية	١٣٤٥٤٨٤٢	٪٣٨,٦
ليبيا	٨٢٦٥٣٧	٪١٢,٠	فلسطين	٢٧٢٧٨٤	٪٥,٣
المغرب	١٠٢٣٥٨	٪٠,٣	سوريا	٨٦٨٧١١	٪٥,٠
السودان	٣٧٩١٤٧ ١	٪٣,١	الأمارات	٨٧١٦٣٣٢	٪٨٨,١
تونس	٦٠١٤٥	٪٠,٥	اليمن	٣٨٧١١٣	٪١,٣
البحرين	٧٥٨٩٤١ شخص غير بحريني	٪٥١,٦	المنطقة العربية	٤١,٤ مليون	٪٨,٧

المصدر: UNDESA-un.org / development/desa/content International migration stock

الجدول ٣ تقديرات عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في الدول العربية ٢٠٢٠

الدولة	العدد	الدولة	العدد
العالم: اللاجئون وطالبو اللجوء	٣٥,٣ مليون عام ٢٠٢٢	الصومال	٣٥٦٧٢
الأردن	٣٠١٧٤٠١ *	جيبوتي	٣٠٧٩٤
فلسطين	٢٣١٩٠٧٣	المغرب	٩٧٥٦
لبنان	١٤٠٤٣١٢	الأمارات	٨٥١٧
السودان	١٠٧١٠٣٤	تونس	٣٢٦٩
سوريا	٥٩٠٥٩٤	السعودية	٢٦٥١
مصر	٧٨٩٨٢٧ **	الكويت	١٧٦٥
العراق	٢٨٦٩٣٠	عمان	٥٦٣
اليمن	٢٧٩١٩٣	قطر	٣٠٣
الجزائر	١٠٠٢٧٢	الدول العربية	٩٦١٩٠٦٣
موريتانيا	٨٦٤٥٨		
ليبيا	٤٥٤٥٨		

* هذا العدد يشير إلى تقديرات عدد غير الأردنيين بمن فيهم اللاجئين وطالبي اللجوء وذلك حسب المجلس الأعلى للسكان
** www.unhcr.org/eg/ar/about-us/refugee-context-in-egypt (september ٢٠٢٣)
المصدر: UNDESA-un.org / development/desa/content International migration stock بالأردن

دوافع الهجرة من وإلى المنطقة العربية

قد تطول قائمة دوافع الهجرة كثيرا إن تجاوز البحث العوامل والأسباب الأكثر تداولا، والتي يعتبرها أصحابها رئيسية ومحددة لاتخاذ قرار الهجرة، إلى الأسباب والدوافع الذاتية جدا والعاطفية أحيانا والمتصلة بأحلام كل مهاجر وطموحه في بلوغ الوضع والمنزلة الذين يطمح إليهما، وهي عادة تلك الدوافع والأسباب التي لا يمكن معرفتها إلا من خلال الحوارات المباشرة الجماعية أو خاصة الفردية مع أصحاب المصلحة الأوائل أي المهاجرين. لذلك سنتوقف في هذه المرحلة عند الدوافع الرئيسية لاتخاذ قرار الهجرة طوعية كانت أو قسرية.

أ-الوضع الاجتماعي والاقتصادي

من المؤكّد أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والأسر هي الدافع الرئيسي للهجرة لعدد من الدول العربية أو للهجرة منها نحو آفاق أخرى داخل المنطقة وخارجها.

إن المتأمل في بلدان الأصل للمهاجرين العرب وللقادمين إليها مهاجرين من بلدان أخرى بعيدة، يدرك، وبيسر، أن بلدان الأصل تلك يغلب عليها ثقل الفئات الشبابية وترتفع فيها مستويات الفقر وأحيانا الفقر المدقع ومعدّلات البطالة خاصة بين الشباب بمن فيهم الشباب الحاصل على درجات تعليمية عليا وهي سمة العشريات الثلاث الأخيرة، وتتقلص فيها فرص العمل والاستثمار، وإن وُجد فتدنّي الأجور إلى مستوى لا يفي بسدّ الحاجيات الأساسية للعيش الكريم، وتدني نوعية الخدمات الأساسية من صحة وتعليم خاصة.

إن هذه الدوافع والأسباب هي التي تتردّد على ألسن العمال من الشباب خاصة والفئات في سن العمل سواء من ذوي القدرات والكفاءات المهنية المختلفة أو حتى ممن تواضعت مستوياتهم التعليمية والمهنية. وطبيعي أن تكون وجهة هؤلاء، سواء كانوا من المنطقة أو من خارجها، الدول ذات الاقتصاديات المزدهرة والدخل المرتفع وفرص العمل الأكثر وهي أساسا دول الخليج العربي الست ودول أوروبا الغربية بالنسبة للمهاجرين من دول شمال افريقيا.

ب-البحث عن الأمن والاستقرار

سواء في المنطقة العربية أو في مناطق أخرى من العالم، تكثر بؤر الصراع والقتال وانعدام الأمن والنزاعات الداخلية أو الخارجية. وقد لا يكون اختلال الأمن والأمان ناجما عن حروب أو صراعات مسلحة بل قد ينتج أيضا عن الاضطهاد وسلب الحقوق وانتشار الفساد والمحسوبية والإقصاء والتمييز، تُغذّيها السياسة أو التناحر العرقي والاثني والديني والفكري. وفي مثل هذا الواقع تُنتهك الحقوق وتُهدد الأرواح والمكاسب وتعمّ الفوضى وتعظم الرغبة في الهروب نحو فضاءات وأوطان توفّر الأمن والاستقرار حتى وإن كان ذلك بأساليب وطرق عالية الخطورة. ولو أننا وضعنا مؤشرات وتحاليل قائمة على الأدلة لترتيب مناطق العالم حسب ما سبق وصفه، لكانت المنطقة العربية في صدارة ذلك الترتيب عالميا.

ومن الفئات التي يحرّكها هذا الداعي أيضا، المثقفون والتواقون إلى العدالة والحرية وممارسة حقوقهم الإنسانية والحالمون بعيش ومستقبل خالين من العنف والتهديد. كما أن المهاجرين الدوليين العرب المتحركين بمثل هذا الدافع لا يغادرون بلدانهم وجوبا إلى خارج المنطقة بل إن عددا كبيرا منهم يهاجرون إلى بلدان عربية مجاورة أكثر استقرارا وأمنا، إما عن قناعة أو اضطرارا لأن الهجرة إلى مناطق أخرى وخاصة إلى أوروبا أو إلى أمريكا الشمالية ليست باليسيرة وأحيانا مستحيلة للبعض.

ج-الدراسة وكسب المعرفة

عرفت المنطقة العربية منذ بداية القرن العشرين هجرة البعض من طلابها وشبابها بغاية التعلّم واكتساب المعرفة. ولئن بدأ هذا الحراك بصفة محدودة نحو عدد قليل من الدول الأوروبية، فإنه تكثف في النصف الثاني من القرن الماضي وبداية هذا القرن من حيث عدد المغادرين العرب واتساع قائمة البلدان المقصودة ومجالات الدراسة والاختصاص. وأصبحت أغلب بلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وبعض دول آسيا هي الأكثر استقطابا للطلبة والدارسين والباحثين العرب. لكن هذا لا يحجب الواجهة الأخرى من هذا الحراك وهو الاتجاه لنفس الدواعي إلى بلدان عربية غير البلد الأصلي أو إلى بلدان إفريقيا الغربية جنوب الصحراء أو بعض بلدان أوروبا الشرقية التي يقصدها خاصة الطلبة من شمال إفريقيا الذين لم تسمح لهم نتائجهم بدخول كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان في بلدانهم.

وعلى صعيد الرصيد العددي، ما فتئ عدد الطلاب المنتقلين دوليا يتطور باستمرار وبنسق مرتفع منتقلا من ٢,٢ مليون في عام ٢٠٠١ إلى ٣,٨ مليون عام ٢٠١١ وإلى أكثر من ٦ ملايين في عام ٢٠٢١، حوالي ٥٢ ٪ منهم ذكورا (٣,٤ مليون(و ٤٨ ٪ إناثا (٣ ملايين) ، مع الإشارة إلى أن عدد الإناث ونسبتهم ما فتئت تتطوّر عبر السنين. أما في المنطقة العربية وحسب بيانات اليونسكو، فإن عدد طلاب التعليم العالي القادمين من الدول العربية والذين يتابعون دراستهم في الخارج يقدّر بـ٤٤٩ ألف طالب وطالبة عام ٢٠١٨.

وتصدرت كل من المملكة العربية السعودية (أكثر من ٧٣ ألف طالب) وسوريا (نحو ٥٦ ألف طالب) والمغرب (حوالي ٤٩ ألف طالب) قائمة الدول العربية لمنشأ الطلاب المهاجرين وذلك لنفس العام. وكما أسلفنا، كانت أوروبا هي المقصد الأول ب١٨٢ ألف طالب عام ٢٠١٨ تليها بلدان عربية خاصة منها السعودية والأردن، تليها المغرب ومصر والجزائر بـ١٠٢ ألف طالب، وأمريكا الشمالية بـ٩٥ ألف طالب. [٢١]

[21] -IOM : World migration report 2024 –unesco data

د-العوامل البيئية (الهجرة المناخية)

لئن كانت للعوامل البيئية دور ومساهمة في الحراك السكاني للبشر منذ القدم وفي كل القارات والمناطق فإن التغيرات المناخية وتداعياتها وخاصة منها الجفاف المتواصل والارتفاع غير المعهود في دراجات الحرارة لسنوات عدة والفيضانات وارتفاع مستوى البحر في كثير من المناطق، والتصحّر والكوارث الطبيعية المختلفة، أصبحت ثابتا ومعطى لا سبيل إلى الإغفال عنه خلال العقود الأخيرة، ذلك أن أثر التغير في المناخ والبيئة الطبيعية وما يترتب عنه من تداعيات تتقاطع حتما مع أنشطة الناس وتحركاتهم ونوعية عيشهم وعلى بعض خياراتهم المصيرية. فالجفاف وانحباس الأمطار لفترات طويلة ومتعاقبة يدمّر الزراعة ويقلل الإنتاج وبالتالي الدخل للمزارعين أفرادا كانوا أو أسرا أو مجتمعات محلية، ويزيد من حدة الفقر ويمنع من الانتفاع بالخدمات الأساسية والحياتية مثل خدمات الصحة والتعليم، وبذلك تنال عواقبه الجيل الحاضر وأجيال المستقبل، فتكون الهجرة الخارجية أو النزوح المكثف من الأرياف إلى المدن هو الحل الذي لا بد منه حتى وإن كان غير مرغوب فيه.

وينخرط في هذا المسار عادة سكان الريف وعمال الزراعة والمالكين الفلاحين الصغار الذي يغيرون نشاطاتهم إن نزحوا إلى المدن في نفس البلد حسب ما يتوفر لهم من فرص، أو يعملون في الزراعة أو البناء أو الأشغال العامة وتلك التي لا تتطلب اختصاصا إن هاجروا خارج بلدهم. وغالبا ما تنتقل هذه الفئة من المهاجرين إلى بلدان أخرى في المنطقة العربية في حاجة إلى عمال زراعة وعمال دون اختصاصات معينة.

ويهدد التغير المناخي والبيئي النظم الإيكولوجية ونظم سبل العيش في جميع أنحاء العالم، ومن المتوقع أن يؤديا إلى تزايد الهجرة والنزوح خلال العقود القادمة. فبحلول عام ٢٠٥٠ قد تؤدي تأثيرات التغير المناخي إلى نزوح أكثر من ١٤٣ مليون شخص داخل بلدانهم، وفقًا لتقديرات مؤسسة Groundswell لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية. وحتى لو تمّ سنّ سياسات " صديقة للمناخ"، فمن المرجّح أن يكون حوالي ٧٢ مليون شخص في المناطق الثلاث في حالة نزوح خلال نفس العام. وفي عام ٢٠٢٠ وحده، تسببت الكوارث البيئية في ٣٠,٧ مليون حالة نزوح داخلي جديدة في ١٤٩ دولة، وهو أعلى رقم يُسجل في عقد من الزمن، أكثر من ٩٨ في المائة منها كانت نتيجة المخاطر المرتبطة بالطقس مثل العواصف والفيضانات.

وفي المنطقة العربية، ساهمت الفيضانات بنسبة ٥٨ ٪ من مجموع النازحين بسبب الكوارث بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩. كما بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ٥٤,٣ مليون في عام ٢٠٢١، وكانت لتداعيات تغيّر المناخ على النشاط الزراعي الاثر الكبير في ذلك [٢٢]. وفي مواجهة ذلك، تبنّت أغلب الدول العربية سياسات وبرامج عمل للتصدّي لتداعيات وآثار التغيّر المناخي وارتفع مستوى أصحاب القرار بالتحديات التي تواجهها كل دول المنطقة على غرار دول العالم، خاصة وأن المنطقة العربية، بفعل موقعها وطبيعتها، تبقى من أكثر المناطق المعرضة للجوائح الطبيعية المؤثرة على واقع السكان وأوضاعهم مثل الجفاف طويل الأمد، والارتفاع الكبير لدرجات الحرارة والفيضانات الفجائية المدمّرة وفقدان المحاصيل الزراعية بفعل الأمراض والأوبئة وغيرها. وتتطلّب هذه الأوضاع توضيح الرؤى أكثر في البلدان العربية واعتماد سياسات واستراتيجيات فاعلة وذات أثر بشأن تغيّر المناخ وعلاقته بالتنقّل البشري داخليا وخارجيا، كما تدعو إلى الاستثمار أكثر في عملية جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالحراك السكاني، ودعم الجهود البحثية حول الترابط بين الهجرة والتغيّر المناخي والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والأمنية الناتجة عن ذلك.

ومن البلدان العربية التي أولت اهتماما خاصا لهذه القضايا البيئية في علاقة بالأوضاع السكانية، نشير، على سبيل الذكر لا الحصر، إلى أن خطة التنمية الوطنية للعراق للفترة ٢٠٢٤ – ٢٠٢٨ تضمنت توجّها يُفضي إلى إحداث وتطوير بُنى تحتية صديقة للبيئة، وآخر للحدّ من آثار التغيّر المناخي، تفرّعا إلى عدد من البرامج الفرعية منها:

- تعزيز نظام التصنيع المستدام ومواجهة التغيرات المناخية.
- برنامج حماية البيئة من التلوث.
- التكيّف للحدّ من التغيّر المناخي وتداعياته.
- الحدّ من التصحّر وانحسار الغطاء النباتي والذي ينعكس على الحدّ من الهجرة المناخية.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي [٢٣]

وتبقى مشكلة البيانات الدقيقة والمصنّفة قائمة في المنطقة العربية وهو ما يحول دون تقدير نسب النازحين واللاجئين لأسباب مناخية في كل دولة معنيّة .

[٢٢] - الآسكوا ومنظمات أخرى: الهجرة وتغيّر المناخ في المنطقة العربية ٢٠٢٣
[٢٣] - خطة التنمية الوطنية للعراق ٢٠٢٤-٢٠٢٨

الهجرة بين الرغبة والعوائق

لم يتوقف مسار الهجرة عن الحركة منذ عقود كثيرة في المنطقة العربية (منذ ستينات القرن الماضي خاصة) وذلك بأنساق وأعداد مختلفة قد ترتفع أحيانا وتنخفض أخرى لعوامل وأحداث مرتبطة بالسياسات الوطنية في دول الاستقبال أو دول الأصل، ولعوامل اقتصادية وأمنية أو بسبب ظروف غير منتظرة مثل جائحة كوفيد ١٩ التي كبحت جماح التنمية وعطلت التنقل بين الدول وداخلها.

لكن ومن المفارقات التي ما فتئت تثبت وترسخ، أنه بالرغم من حاجة دول عديدة، ذات اقتصادات ودخل مرتفعين، إلى مهاجرين يساهمون في عملية التنمية وضمان ازدهار الاقتصاد وتأمين الخدمات وتعويض النقص الكبير والخطير للنمو الديمغرافي لبعضها، خاصة في غربي أوروبا، فإن العراقيل والحواجز الإدارية والنظامية والثقافية ما فتئت تزيد، وتزيد معها معاناة الراغبين في الهجرة من الدول العربية ذات الاقتصادات والدخل المتوسطين أو الضعيفين والتي ترتفع فيها نسب الفقر والبطالة والهشاشة. كما اتجهت كثير من دول الاستقبال إلى تطبيق سياسات "الهجرة الانتقائية" وخاصة دول أوروبا الغربية المقصد الرئيس لمهاجري دول شمال افريقيا. وهذا ما يدفع إلى انتهاج مسالك غير نظامية وخطرة جدا للهجرة عبر الحدود البحرية والبرية والتي يذهب ضحيتها آلاف الشباب كل سنة، ولنا في قوارب الموت المنطلقة خاصة من شواطئ تونس وليبيا خلال السنوات الأخيرة أوضح مثال عن المآسي التي تحدث وعدد المفقودين وعدد الموق الذي قدرته المنظمة الدولية للهجرة بنحو **٨٥٠٠ متوفى** خلال عملية الهجرة غير النظامية في عام **٢٠٢٣**. وبين عامي **٢٠١٤** و **٢٠٢٣** سجل مشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة أكثر من ٦٣ ألف حالة وفاة واختفاء على طرق الهجرة [٢٤] . وتشير الدراسة حول "واقع الهجرة غير الشرعية في العراق وتداعياتها" إلى أن عدد الوفيات من المهاجرين غير الشرعيين العراقيين بسبب الغرق يقدر بـ ٥٦٨ شخصا من أصل ٤٠ ألف مهاجر في عام ٢٠١٥. [٢٥]

وبالتوازي مع ذلك، ما فتئت الرغبة في الهجرة خارج البلد لدى شباب عدد كبير من دول المنطقة وحتى من كهولها من الجنسين تتزايد. فقد أفصحت عديد البحوث والدراسات المنجزة حول الموضوع الارتفاع الكبير لنسب الراغبين في الهجرة، لا من العاطلين عن العمل أو الذين يتوقون إلى تحسين أوضاعهم المادية فقط، بل وحتى من أصحاب الشهادات العليا والذين لهم عمل لائق يتماشى ومؤهلاتهم في بلدانهم. من ذلك مثلا أن حوالي نصف مواطني الأردن وتونس أعربوا عن رغبتهم في الهجرة وفقا لمسح الباروماتر العربي لعام ٢٠٢٢، **٤٦ ٪** منهم في **تونس** و**٤٢ ٪** في **الأردن** و**٣٨ ٪** في **لبنان** و**٣٥ ٪** في **المغرب** و**٢٥ ٪** في **فلسطين** و **٢٢ ٪** في **موريتانيا**. كما أن الغالبية العظمى ممن يفكرون في الهجرة في الدول العربية هم من الشباب من الفئة **١٨-٢٩ سنة** حيث مثلوا **٧١ ٪** من مجموع **الراغبين** في الهجرة في **تونس** و**٥٨٪** في **لبنان** و**٥٥ ٪** في **المغرب** و**٥٤٪** في **الأردن**.

وتتصدر الدوافع الاقتصادية في أغلب الدول التي شملها الاستطلاع المنجز ضمن أعمال الدورة الثانية للباروميتر العربي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، قائمة دوافع الرغبة في الهجرة إذ تصل مستوى ٩٠ ٪ في الأردن و٨٩ ٪ في تونس و٧٢٪ في لبنان و٦٠٪ في موريتانيا. لكن أبرزت نتائج الاستطلاع دوافع أخرى لا يمكن التغافل عنها مثل الدوافع السياسية (٢٣ ٪ من المجيبين في لبنان) واستشراء الفساد (٢٤٪)، وانعدام الأمن والبحث عن الاستقرار والأمان خاصة في الدول التي تعرف صراعات وأزمات مثل لبنان. ويختلف الأمر في الدول العربية ذات الدخل المرتفع والآمنة إذ يصرح ٥٦٪ من الراغبين في الهجرة من الكويت أن السبب في ذلك يعود إلى البحث عن فرص تعليمية أفضل .[٢٦]

السياسات العربية حول الهجرة

على ضوء الملامح الرئيسية للهجرة في المنطقة العربية التي سبق وأن تعرضت هذه الدراسة إلى عناوينها الأبرز وخصوصياتها وأثرها سواء على الديناميكية الاقتصادية والحياة الاجتماعية والتغيرات الديمغرافية وعلى مسارات التنمية البشرية والتنمية المستدامة في كل بلدان المنطقة سواء كانت بلدان الأصل أو بلدان الاستقبال أو حتى بلدان العبور، كان من الطبيعي ومن المنطقي أن تكون قضايا الهجرة والمهاجرين، في جميع أنماطها وحالاتها، أحد المكونات الهامة في السياسيات الوطنية العامة والقطاعية في كل دول المنطقة. فنتيجة لارتفاع الوعي الرسمي بالقدرة التغييرية، إيجابا وسلبا، للهجرة وأبعادها التنموية والإنسانية وبفرصها وتحدياتها، أولت الحكومات وصناع السياسات والمخططون اهتماما كبيرا بتلك القضايا وأدمجوها ضمن الخطط والبرامج التنموية الوطنية، بل واعتمدوها في كثير من الأحيان وفي عديد الدول كمُعطى وعنصر تأثير لا يمكن التغافل

[24] - I.O.M : World Migration report 2024

[٢٥] - اللجنة العليا لإعداد خطة استراتيجية للحد من الهجرة غير الشرعية: "واقع الهجرة غير الشرعية في العراق وتداعياتها" ٢٠٢٣

[٢٦] - الباروميتر العربي/ الرأي العام تجاه الهجرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا/ أغسطس ٢٠٢٤/ محمد أبوفلغة.

عنه. وقد أفضى كل ذلك إلى بناء واعتماد سياسات وطنية عربية للهجرة، إما مدمجة ضمن الرؤية والسياسة التنموية العامة، أو سياسات مستقلة لكنها في تقاطع وتناغم مع باقي القطاعات التنموية.

وشملت السياسات الوطنية في مجملها كل ما يتعلق بالهجرة والمهاجرين وخصوصياتها في المنطقة العربية، إذ تبنّت الدول، خلال العشريات الأخيرة، استراتيجيات وخطط عمل، وطوّرت منظوماتها التشريعية والترتيبية في المجال إما بإصدار واعتماد تشريعات جديدة أو بإصلاح وإثراء ما سبق منها، وأنشأت المؤسسات والأليات المساعدة على المتابعة والرصد والتقييم والتخطيط، واعتمدت التنسيق والتعاون الدوليين فيما تتخذه من قرارات وما تنجزه من برامج، وتقدمت أشواطا، ولو باختلاف بينها، في جهود إنتاج المعرفة حول الهجرة وإنتاج البيانات والاحصاءات الضرورية لفهم أعمق للأوضاع ولوضع السياسات والبرامج القائمة على الأدلة.

ومما ساهم في تطور ونسق اعتماد الدول العربية لسياسات وطنية للهجرة وتطويرها المستمر، تطور الجهود والمبادرات العالمية لتحسين إدارة وحوكمة الهجرة وما بدر عنها من لوائح وبيانات وتوصيات وبرامج عمل وإجراءات، التزمت أغلب بلدان المنطقة بها حتى وإن كانت في أغلبها غير إلزامية. ومن المجالات التي شملتها السياسات الوطنية العربية بشأن الهجرة الدولية واللاجئين:

أ.مجال هجرة اليد العاملة:

عرف هذا المجال أكبر قدر من التطورات على مستوى السياسات منذ عام ٢٠١٩ لما لهذا النمط من الهجرة من وزن وأثر على كل بلدان المنطقة سواء كانت بلد أصل أو استقبال. وقد شملت التغييرات والتدابير المدخلة على السياسات مسائل الكفالة والتأشيرات وتصاريح العمل وتنظيم عمليات توظيف العمال المهاجرين، ومنازعات العمل وتقنين العقود، والعمل المنزلي، وتحديث قوانين العمل، والتوجهات حول توطين العمالة أي الاستبدال التدريجي للقوى العاملة الأجنبية بالقوى العاملة الوطنية، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية في مجال الهجرة الدولية، والحماية، والتصدي للاتجار بالبشر وغيره من الجرائم المتعلقة بالعمل، وصحة العمال، والتطور المؤسسي للهجرة. وطبيعي أن تكون دول الخليج العربي هي من اعتمدت أغلب هذه الإثراءات والتطورات في سياساتها الوطنية للهجرة.[٢٧]

ب.مجال الهجرة غير النظامية:

مثلما سبقت الإشارة إليه، ساهمت التضييقات والإجراءات الانتقائية والشروط التنظيمية التي تضعها دول الاستقبال بهدف تنظيم الدخول والاستقرار فيها وضمان حوكمة رشيدة للهجرة الدولية، في انتعاش حركات الهجرة غير النظامية التي يلتجئ إليها ممارسوها لفقدانهم للشروط والوثائق والتصاريح المطلوبة من دول الاستقبال. وتشير مختلف المؤشرات ذات العلاقة أن أكثر الممارسين لهذا النمط من الهجرة الدولية ينحدرون من دول غير مستقرة، أو تمرّ بأوضاع أمنية حرجة أو دول ترتفع فيها كثيرا معدلات البطالة والفقر وتتقلص فيها الفرص. ولئن لا تخلو دول الاستقبال العربية من هذا النمط من الهجرة، إلا أن هذه الأخيرة استفحلت وتنامت بسرعة هائلة سواء على مستوى الأعداد أو الكثافة أو الأنساق في عدد من دول شمال افريقيا ضمن قوافل الهجرة غير النظامية منذ عام ٢٠١١ وتزايدت معها أعداد المفقودين وضحايا قوارب الموت.

وقد اتخذ عدد من دول المنطقة إجراءات وقائية وتنظيمية حول الهجرة والمهاجرين غير النظاميين كإجراءات مراقبة الحدود وتسوية الأوضاع القانونية لبعض المهاجرين غير النظاميين.

ت.مجال التصدي للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين:

استنادا إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية حول مكافحة تهريب المهاجرين والتصدي للاتجار بالبشر طورت كثير من دول المنطقة تشريعاتها وإجراءاتها ومؤسساتها من أجل التصدي لتلك الممارسات أو تيسير عودة المهاجرين غير النظاميين لأوطانهم أو رعاية أطفالهم وأسرهم أو لتشديد العقوبة على القائمين بها.

[٢٧] . الاسكوا / IOM: تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠٢١ "بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية".
* انظر سلسلة تقارير الهجرة الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة وإصدارات الاسكوا حول الهجرة في العالم العربي وخاصة تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠٢١ " بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية"

تقدمت اللجنة العليا لإعداد خطة استراتيجية للحد من الهجرة غير الشرعية في العراق بأربعين توصية للجهات والهياكل المختصة والمسؤولة من أجل وضع خطة استراتيجية للحد من الظاهرة، نذكر منها:

- **تبسيط عمليات الهجرة القانونية للأفراد المؤهلين لتشجيع الهجرة القانونية وتثبيط الهجرة غير النظامية**
- **معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية مثل الفقر والعنف وانعدام الفرص الاقتصادية**
- **فرض عقوبات أكثر صرامة على شبكات الاتجار والتهريب**
- **تقديم حوافز للعودة الطوعية للمهاجرين غير الشرعيين**
- **رفع مستوى الرأي العام حول مسارات الهجرة القانونية والمخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية**
- **ضبط الحدود مع دول الجوار التي تساهم في تدفق المهاجرين غير الشرعيين**
- **تسخير الإعلام في مجال التوعية بخطر الهجرة غير الشرعية**
- **إعادة النظر في آليات تعيين الشباب العاطل عن العمل وتوفير فرص العيش الكريم لهم...**

مشروع خطة استراتيجية للحد من الهجرة غير الشرعية في العراق ٤٠ توصية للجهات المسؤولة | **الإطار** | **٢**

ث.مجال النزوح القسري وحماية اللاجئين:

في عام ٢٠٢٠، هاجر ٩,٤ مليون شخص إلى عدد من بلدان المنطقة العربية مُجبرين ومدفوعين بعامل الهروب من أوضاع أمنية خطرة وملتمسين الحماية والأمن. وكانت البلدان العربية منشأ لأكثر من ٨,٨ مليون لاجئ مشمولين بولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد فرضت الأوضاع، أن تتخذ بعض البلدان العربية إجراءات وتعتمد تطويرات في سياساتها وخططها القائمة أو المحدثة والمتعلقة باللاجئين، والحصول على الخدمات وممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولمّ شمل الأسر وغيرها.

ج.حوكمة المغتربين والعودة:

طبيعي أن تهتم الدول بمهاجريها خارج الوطن سواء من حيث تحسين ظروف إقامتهم، وممارساتهم لحقوقهم الإنسانية، والانتفاع بالخدمات والرعاية الاجتماعية، وبمساهمتهم في التنمية في بلدانهم عن طريق الاستثمار ونقل المعرفة والتكنولوجيا وغيرها من المجالات. كما كان لجائحة "كوفيد ١٩" دور في إطلاق مبادرات وطنية عربية وبرامج لتيسير عودة المهاجرين العرب إلى أوطانهم على غرار الاستراتيجية اللبنانية بشأن المغتربين اللبنانيين الراغبين في العودة إلى وطنهم، وإجراءات الحكومة السورية لتيسير تأمين عودة المواطنين السوريين، وعمليات إعادة الطلبة والمهاجرين لعدة دول عربية من المناطق الموبوءة خلال جائحة كوفيد ١٩. فلقد سيّرت عديد الدول العربية رحلات خاصة لنقل الراغبين من مهاجريها في العودة، وأُعطيت التعليمات الرسمية للسفارات والقنصليات العربية لرعاية مهاجريها والتكفّل بمن هو في حاجة إلى ذلك، وغير ذلك من المبادرات.

ومن أركان الحوكمة الرشيدة للهجرة، تعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين والدوليين. وعلى خلفية صدور " الاتفاق العالمي للهجرة" الذي صادقت عليه والتزمت به أغلب الدول العربية، انتظمت عديد الفعاليات والمؤتمرات حول هذا الاتفاق وسبل تنفيذه وآليات التعاون الإقليمي من أجل ذلك. كما شهدت المنطقة مبادرات تعاون ثنائي متعلقة بالمهاجرين واللاجئين على غرار الاتفاقيات بين جيبوتي وأثيوبيا، والأردن ومصر، ومصر وألمانيا، ومصر والمملكة العربية السعودية، والجزائر والنيجر، والكويت والهند، وجزر القمر وفرنسا، وتونس وإيطاليا، واسبانيا والمغرب، وغيرها .[٢٨]

لقد اهتمت دولة مصر منذ أواخر السبعينات بملف الهجرة وشئون المصريين بالخارج وتبلور ذلك بإنشاء وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج وإصدار القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ بشأن الهجرة وشئون المصريين بالخارج. ومع تعاقب الحكومات تغيير وضع وأهمية ملف الهجرة وشئون المصريين بالخارج ما بين وجود الوزارة أو ضمها الى وزارة القوى العاملة.وعلى مدار العشرين عاما الماضية ظل قطاع الهجرة وشئون المصريين بالخارج تحت مظلة وزارة القوى العاملة والهجرة يهتم بشأن مشاكل المصريين بالخارج وتنظيم بعض المؤتمرات والملتقيات للجاليات المصرية بالخارج وأبناء الجيل الثاني والثالث منهم سعيا للحفاظ على التواصل وحل المشاكل التي تواجههم سواء بالداخل أو الخارج، بالإضافة الى المشاركة في بعض المؤتمرات و ورش العمل التي تخص ملف الهجرة أو المغتربين. وخلال هذه الفترة أخذت وزارة الخارجية مسئولية إعداد وإبرام الاتفاقيات الخاصة بالهجرة وبحث كافة العمليات الخاصة بالهجرة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وكذلك متابعة شئون المصريين بالخارج عن طريق القنصليات.

هذا وقد تم التركيز بصورة أكبر على ملفات الهجرة وشئون المصريين من بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وهو ما اتضح جليا بزيادة عمليات التواصل مع المصريين بالخارج من خلال تنظيم مبادرات ومؤتمرات مع عدد من المشاركات الدولية الخاصة بموضوعات الهجرة، ولكن نظرا لضعف الموازنة مع وجود ملفات عديدة لدى وزارة القوى العاملة حال دون الوصول الى الشكل الملائم لتطلعات ما يزيد عن ١٠ مليون مصري بالخارج وعن تزايد الاهتمام العالمي بموضوعات الهجرة المتنوعة.

شهدت الفترة من عام ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠١٨ تغييرات جذرية في أوضاع الهجرة وشئون المصريين بالخارج، عكست اهتمام الدولة بشكل عام والقيادة السياسية بشكل خاص بالمصريين بالخارج والإعلاء من شأن مساهماتهم في جهود التنمية بالدولة وإقرار حقوقهم السياسية والاجتماعية والعمل على تعظيم انتمائهم للوطن. وقد تبلور ذلك بشكل غير مسبوق في تاريخ الدولة المصرية حيث تم اتخاذ توجه عام بالدولة لإقرار حقوق المصريين بالخارج ورعاية مصالحهم، وربطهم بالوطن ومساهمتهم في خطط التنمية على كافة المستويات ممثلة في الاتي:

-أقرّ دستور ٢٠١٤ بالتزام الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين بالخارج، وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحرياتهم، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع وإسهامهم في تنمية الوطن.

[٢٨] - انظر التفاصيل في الاسكوا – IOM: تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠٢١
بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية.

- إقرار تنظيم القانون مشاركتهم في الانتخابات والاستفتاءات، بما يتفق والأوضاع الخاصة بهم.

-اعتمدت استراتيجية التنمية المستدامة والتي اطلقت في عام ٢٠١٦ تعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية من خلال تحفيز مساهمة المصريين في الخارج في خلق مجتمع مبتكر ومعتمد على المعرفة.

- أقر مجلس النواب وجود نواب ممثلين للمصريين بالخارج لتأكيد وجودهم داخل الكيان المصري وضمان تمثيلهم بمجلس النواب للمرة الأولى بعدد (٨ نواب).

-في سبتمبر ٢٠١٥ تبلورت الرؤية السياسية الى ضرورة إعادة وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج لتكون معنية بشؤون المصريين بالخارج ووضع الاستراتيجيات التنفيذية والبرامج والمؤشرات القياسية التي تضمن تحقيق المستهدفات المقررة بشأن محور الهجرة وشؤون المصريين بالخارج بدءاً من الدستور المصري، ورؤية مصر ٢٠٣٠ وكذلك التكليفات والقضايا الملحة الخاصة بالمصريين بالخارج والتي لم تأخذ النصيب الكافي من الاهتمام والاختصاص بها على مدار عشرين عام مضت.

وفى ضوء إعادة وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، تمّ اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لاستحداث وتفعيل هيكل تنظيمي جديد للوزارة في بداية عام ٢٠١٦ بما يسمح للوزارة القيام بالمهام والمسئوليات المكلفة بها ووفقا للرؤية المستقبلية للوزارة. ومن أهم ملامح تلك المرحلة:

- وضع محاور عمل استراتيجية وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج لتحقيق الأهداف المقررة في شأن الوزارة بالدستور وخطة التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) وكذا خطط التنمية القومية.
- استحداث منهجيات عمل وأليات وبرامج تنفيذية تتسم بالاستدامة والشمولية والمشاركة الفعالة لكافة جهات المعنية في الدولة بشئون القطاع.
- وضع برامج عمل وآليات وبرامج تنفيذية تحقق وتضمن المشاركة الفعلية للمصريين بالخارج في دعم خطط التنمية القومية وفقا لمؤشرات قياسية وبرامج تنفيذية واضحة.
- الاعتماد على تنويع مصادر التمويل لأنشطة وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، وعدم تحميل موازنة الدولة إلا التكاليف الضرورية والأساسية فقط مع تعظيم العائد منها.
- وضع إطار وطني شامل ومستدام لحوكمة وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج بما يحدد كافة مجالات التنمية المستهدف إشراك المصريين بالخارج بها، وتحديد سياسات واستراتيجيات العمل والبرامج والمبادرات المطلوب تنفيذها بكل مجال وفقا للمعايير والنماذج الدولية المطبقة في هذا الشأن، وذلك من خلال وضع وتنفيذ أول «سياسة وطنية لحوكمة الهجرة وشئون المصريين بالخارج».
- عن وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج https://www.emigration.gov.eg/DefaultAr/Pages/contactus.aspx

شـهد العـراق عـلى مـدى العقـود الماضيـة حـراكاً سـكانياً مهـماً، وفي العديـد مـن الفـترات اتسـم بارتفـاع وتائـره وتوسـع تداعياتـه. وقـد شـمل هـذا الحـراك سـابقا التهجـير القـسري والتسـفير والتغيـير الديموغـرافي، كـما شـمل الهجـرة الداخليـة مـن الريـف الى الحـضر ومـن المـدن الصغـرى الى المـدن الكـبرى، وموجـات النـزوح الكبـيرة للسـكان في منتصـف العقـد المـاضي. وتتعـدد اسـباب الهجـرات حسـب الفـترات وأنواعهـا ودوافعهـا سياسـية كانـت أو طائفيـة أو بيئيـة او اقتصاديـة أو بسـبب تـردي الأوضـاع المعيشـية لسـكان بعـض المناطـق، كـما تتمثـل في ارتفـاع عوامـل العنـف وضعـف الأمـن في عـدد من المناطـق مـما دفـع قسـماً مـن سـكانها الى الانتقـال الى مناطـق اخـرى بحثـاً عـن مزيـد مـن الأمـن المعيـشي والأمـان. ونتـج عـن ذلـك تنقـل أعـداد مهمـة مـن السـكان داخـل العـراق تركـت آثارهـا السـلبية في اللجـوء الى أحزمـة المـدن الفقـيرة وهجـرة كثيفـة الى خـارج العـراق منهـا هجـرة بعـض الأقليـات.

الهجرة الى الخارج

تعـددت وتنوعـت أسـباب هجـرة العراقـيين الى الخـارج لأسـباب تتبايـن حسـب الـفترات الزمنيـة منهـا سياسـية وأمنيـة واقتصاديـة واجتماعيـة، والحصـار في الربـع الأخير مـن القـرن الماضي؛ وكذلـك ضعـف الأمـن وانتشـار مظاهـر العنـف عامـة.

لا توجـد مصـادر دقيقـة حـول حجـم الهجـرة العراقيـة الى الخـارج، وتفيـد البيانـات المتوفـرة ان اعـداد الجاليـة العراقيـة بالمهجـر تقـدر ب ٣,٧ مليـون لعـام ٢٠٢١. ورغـم عـودة قسـم مـن المهاجريـن الى العـراق إلا ان هـذه الاعـداد مازالـت متواضعـة.

مـن أبـرز التحديـات التـي تطرحهـا هجـرة العراقـيين الى الخـارج هـي هجـرة الكفـاءات وبشـكل خـاص هجـرة العامـلين منهـم في القطاعـات الحيويـة مثـل الصحـة والتعليـم والبحـث العلمـي لما لهـا مـن تـأثير سـلبي عـالٍ على أداء وفعاليـة هـذه القطاعـات التـي تمثـل عصـب التنميـة والمـورد الرئيـس لتطويـر خصائـص قـوة العمـل، والنخبـة بمـن فيهـم رجـال الأعمال والتـي تسـتدعي ايلاءهـا الاولويـة في السياسـة السـكانية والتنمويـة عامـة لما يمثلـه مـن بعـد وواجـب الدولـة في التواصـل وضمان حقـوق المهاجريـن والحفـاظ عليهـا.

وتضمنـت الوثيقـة الوطنيـة للسياسـة السـكانية في العـراق ٢٠٢٣ عـددا مـن الأهـداف والإجـراءات التـي التزمـت بهـا الدولـة للنهـوض بقطـاع الهجـرة وقضايـا المهاجريـن الدولـيين، وهـي:

الأهداف:

دعم العراقيين في الخارج وحفز العودة الطوعية وتوفير سبل إعادتهم الى بلدهم لا سيما أصحاب الكفاءات.
ضمان استقرار السكان وتقليل معدلات الهجرة إلى خارج العراق لتحقيق الأمن الإنساني وإشاعة السلام.
تعزيز التفاعل مع الكفاءات ورجال الأعمال في المهجر وتوسيع مشاركتهم في جهود التنمية.

الإجراءات:

- تحقيق الأمن الإنساني وضمان مجتمعات آمنة لإشاعة السلام.
- تذليـل معوقـات عـودة المهاجريـن وبـذل الجهـود لإعـداد خارطـة طريـق للعـودة الطوعيـة للمهاجريـن تضمـن اعـادة

- اندماجهم في المجتمع.
- إعداد برنامج وطني متكامل يهدف إلى تعزيز أواصر العلاقات مع الجاليات العراقية بالمهجر والتركيز على
- تفعيل مشاركة الكفاءات المهاجرة في التنمية في إطار شراكة واسعة مع الأطراف الوطنية ومع الجهات المعنية بدول إقامة الجاليات.
- مسح وإحصاء عدد العراقيين في المهجر وإعداد قاعدة بيانات عنهم وخصائصهم ومؤهلاتهم.
- توفير وتفعيل الأطر والحوافز القانونية والإدارية والمؤسسية والمالية لحوكمة عودة المهاجرين وتعزيز العائد
- الاقتصادي من خلال التحويلات المالية إلى داخل العراق من العاملين في الخارج.
- دعم القنصليات ببلدان المهجر بما يمكنها من تحسين الخدمات المقدمة للجاليات واللاجئين العراقيين وتيسير إعادة اندماج العائدين منهم الى العراق إضافة الى توفير فرص اللقاء والتشاور مع الكفاءات ورجال الاعمال.
- إعطاء الأولوية في تنفيذ الاستراتيجيات التنموية الوطنية لسكان الأرياف وسكان الأحياء الفقيرة في المدن
- والسكان المهجرين قسرياً.

عن الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في العراق ٢٠٢٣

من ملامح سياسة الهجرة في العراق الإطار ٤

التحويلات المالية وأثرها

يشكو هذا المجال من نقائص في جمع ودقة البيانات حوله في المنطقة إما لقصور الآليات المعنية بالوصول إلى كل عمليات تحويل الأموال إذ أن جزءا منها يمرّ عبر القنوات غير النظامية، أو للاختلاف في منهجيات التجميع من دولة إلى أخرى بما في ذلك الدول العربية، لذلك يصبح من شبه المؤكد أن حجم التحويلات المعلن عنه في التقارير والوثائق الرسمية هو دون الحجم الحقيقي.

تلقت الدول العربية عام ٢٠٢٠ تحويلات مالية بقيمة ٥٧,٩ مليار دولار أمريكي أي ما يعادل ٨ ٪ من مجموع التحويلات المالية الواردة عالميا. وقد عرف حجم التحويلات إلى المنطقة تطورا هائلا مقارنة بعام ٢٠٠٠ الذي قدرت فيه التدفقات المالية إلى المنطقة العربية بحوالي ١١ مليار دولار بالرغم من الانخفاض النسبي الذي سجّل في فترات من العشرية الماضية.

وحتى تتجلّى أكثر أهمية التحويلات المالية للمنطقة، تكفي الإشارة إلى أنها تجاوزت في عام ٢٠١٩ قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة على المنطقة (١٧٨,٥ ٪ منها) وكذلك مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة (١٧١,٩ ٪ منها).[٢٩]

وتتواجد مصر منذ عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢ ضمن الدول العشر الأوائل المتلقية للتحويلات المالية (١٢,٤٥ مليار دولار عام ٢٠١٠ و٢٨,٣٣ مليار دولار عام ٢٠٢٢). كما تواجدت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت ضمن الدول العشر الأوائل في العالم المرسلة للتحويلات المالية عام ٢٠٢٠ وانضمت إليها قطر أيضا عام ٢٠٢٢ .[٣٠]

وحسب تقديرات ٢٠١٩، كانت مصر (٢٦,٨ مليار دولار) ولبنان (٧,٤ مليار دولار) والمغرب (٧ مليار دولار) والأردن (٤,٤ مليار دولار) وفلسطين (٢,٩

[٢٩] - المصدر السابق/ عن احصائيات البنك الدولي

[30]- IOM World migration report 2024

مليـار دولار) هـي الـدول العربيـة الخمـس الأوائـل مـن حيـث تلقـي التحـويلات الدوليـة [٣١] . كما كانـت المملكـة العربيـة السـعودية (١١,٤ مليـار دولار) والامـارات العربيـة المتحـدة (٩ مليـار دولار) والكويـت (٤,٢ مليـار دولار) مـن أهـم الـدول المرسـلة للتحـويلات إلى المنطقـة العربيـة عـام ٢٠١٨ ، في حين احتلـت فرنسـا المرتبـة الأولى في ترتيـب الـدول المرسـلة للتحـويلات الماليـة إلى دول المغـرب العـربي بحـوالي ٤,٥ مليـار دولار أي ٤٣٪ مـن مجمـوع التحـويلات الموجهـة إلى بلـدان المغـرب العـربي .[٣٢]

وكما أسـلفنا القـول، فـإن القيمـة المضافـة لهـذه التحـويلات تقـاس أساسـا بنسـبته مـن الناتـج المـحلي الخـام للدولـة المتلقيـة وبالتـالي بمردودهـا على الماليـة العموميـة وميزانيـة الدولـة ومـدى قدرتهـا على تغطيـة عجـز الميـزان التجـاري وعلى مسـاعدة الحكومـات على تنفيـذ خططهـا التنمويـة. وفي هـذا الصـدد كان لبنـان ثالـث العـالم مـن حيـث نسـبة التحـويلات الماليـة الدوليـة مـن الناتـج المـحلي الاجمالي بمـا قـدره ٣٦٪. [٣٣]

ولئن كانـت لتحـويلات المهاجريـن العـرب فوائدهـا وآثارهـا الإيجابيـة التـي أشرنـا إليهـا، إلاّ أنهـا تبقـى رهينـة الأوضـاع الاقتصاديـة والظـروف الأمنيـة العالميـة وسياسـات الـدول المرسـلة. وقـد سـجل لنـا التاريـخ والأحـداث اضطرابـات كـبيرة حدثـت في المنطقـة على مسـتوى أوضـاع المهاجريـن العـرب وعلى قيمـة وانتظـام التحـويلات الماليـة لبلدانهـم نتيجـة أزمـات اقتصاديـة أو أمنيـة أو حتـى سياسـية بين دولـتين أو أكثر.

[٣١] - الاسكوا/ IOM : معالجة قضايا الهجرة في المنطقة العربية
[٣٢] - الاسكوا / IOM: تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠٢١ «بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية».
[٣٣] - المصدر - IOM World migration report ٢٠٢٤

الفصل الثالث

"لقد عكست الأزمات العالمية المتداخلة حاليا مسار عقود من التقدم في نتائج رأس المال البشري وهناك حاجة ملحة لاستثمارات قوية لاستعادة هذه النتائج وتعزيزها حتى يمكّن الأفراد والمجتمعات من تحقيق كامل امكانياتهم".

Marta MURTMI : World bank vice President for human development

"يتألف رأس المال البشري من المعارف والمهارات والقدرات الصحية التي يستثمر فيها الناس وتتراكم لدى الأشخاص على مسار حياتهم بما يمكنهم من استغلال إمكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع، ويساعد الاستثمار في البشر من خلال توفير التغذية والرعاية الصحية والتعليم الجيد والوظائف والمهارات على تنمية رأس المال البشري" [٣٤] .

وقد ثبت بالأدلّة والتجارب أنه لا تطوّر للاقتصاد المستدام وللدخل ولنوعية الحياة للجميع دون تعزيز لرأس المال البشري. ودون ذلك لن تكون للدول القدرة على المنافسة لأنها، وفي غياب رأس مال بشري متطور، لن تكون لها كفاءات وخبرات عالية قادرة على بعث وإدارة الوظائف ذات القيمة المضافة ومواكبة تطوّر العلوم والتكنولوجيا ونظم الاقتصاد التغييري المتقدم. ومن هذا المنطلق، فإنه من المبادئ الثابتة للتوجهات التنموية الاستراتيجية اعتبار رأس المال البشري محددا رئيسيا وعنصرا فاعلا في كل السياسات والخيارات المعتمدة فضلا عن أن تطوره ونموّ قدراته وأوضاعه وتمكينه الشامل هي الغاية القصوى التي تلتقي عندها مخرجات كل تلك السياسات والخيارات.

رأس المال البشري هو أصل غير ملموس وغير مدرج في ميزانيات الدول لكنه يشير إلى القيمة الاقتصادية للمستويات العلمية والمهارات والتجارب والمعرفة والابداع التي يتصف بها السكان، وتتضمن هذه القيمة أيضا الخصائص الكمية والنوعية للتعليم والتدريب ومجموعة القدرات والسلامة البدنية والذهنية. ويوضّح هذا المفهوم أن السكان العاملين وفي سن العمل ليسوا على مستوى واحد. والإيجابي في كل هذا أن الحكومات والسياسات والخيارات الاستراتيجية للدول يمكن أن تحسّن من جودة رأس المال البشري من خلال الاستثمار الأمثل في سكانها انطلاقا من ولادتهم وعلى مدار دورة حياتهم.

وتكمن أهمية رأس المال البشري أيضا في أن التعليم الجيد والمواكب للحداثة والمعرفة والخبرة والقدرات الذاتية والوضع الصحي والنفسي للسكان، كلها عناصر لها قيمة اقتصادية ذات إنتاجية وربحية تساهم في تطوير الاقتصاد ورفع معدلات الثروة والدخل. وأبرزت مسارات الدول وواقعها أن رأس المال البشري لا يقل أهمية وأثرا تغييريا عن رأس المال المادي في نمو البلدان واقتصاداتها بل يعتبر عاملا أساسيا وضروريا لبلوغ ذلك، "وهو يتألف من ثلاثة مكونات هي أولا: قياس ما إذا كان الأطفال يبقون على قيد الحياة من الولادة إلى سن المدرسة (سن الخامسة)، ثانيا: مقياس للسنوات المتوقعة في الدراسة بعد تعديلها وفقا لمستوى الجودة، وهو يجمع معلومات عن مقدار وجودة التعليم، وثالثا: مقياسان اثنان واسعان للصحة، معدّلات التقزّم ومعدلات بقاء البالغين على قيد الحياة".[٣٥]

واعتبارا للفوارق بين البلدان، حتى ضمن المنطقة الجغرافية الواحدة، فإن نوع ونطاق التدخلات والإجراءات المطلوبة لبناء رأس المال البشري تختلف من بلد إلى آخر وليس هناك وصفة جاهزة لذلك يستخدمها الجميع.

أطلق البنك الدولي مشروع رأس المال البشري عام ٢٠١٧ "وهو جهد عالمي لتسريع مزيد من الاستثمارات في البشر كمًا وكيفا من أجل تحقيق قدر أكبر من الإنصاف والنمو الاقتصادي" [٣٦]. وفي عام ٢٠٢٤ أصبح عدد الاقتصادات التي انضمّت إلى المشروع ٩٥ اقتصادا من ضمنها ١٥ اقتصادا عربيّا التزمت حكوماتها بالاستثمار في رأس المال البشري [٣٧]، هي: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، لبنان، السعودية، الإمارات العربية، السودان، العراق، الكويت، البحرين، جيبوتي، جزر القمر، الصومال [٣٨].

ويقوم مشروع رأس المال البشري على ثلاث ركائز هي: القياس والمؤشرات، التحليل والعمليات، عقد الاجتماعات وقيادة الفكر العالمي. ويقيس مؤشر رأس المال البشري (HCI) مساهمة الصحة والتعليم في إنتاجية الجيل القادم من العمال. وتتراوح قيمة المؤشر بين ٠ و١، ولا يبلغ المؤشر القيمة ١ إلاّ إذا كان الطفل المولود اليوم، من المتوقع أن يتمتع بصحة كاملة حتى سن ٦٠ عاما على الأقل وتحقيق إمكانات تعليمية (١٤ عاما من التعليم عالي الجودة في سن ١٨ عاما). والدرجة التي يتحصل عليها البلد في سلم مؤشر رأس المال البشري هي المسافة التي تفصله عن التعليم الكامل

[٣٤] - مجموعة البنك الدولي: مشروع رأس المال البشري albankaldawli.org/ar/publication/humancapital

[٣٥] -مجموعة البنك الدولي-تقرير التنمية في العالم ٢٠١٩: الطبيعة المتغيرة للعمل

[٣٦] - مجموعة البنك الدولي : http://worldbook.org/humancapital

[٣٧]. مجموعة البنك الدولي: مشروع رأس المال البشري albankaldawli.org/ar/publication/humaincapital

[38] - World bank-Human capital Project/A Project for the world - https://thedocs.worldbank.org/en/doc/6e

والصحة الكاملة. وفي البلدان النامية يبلغ متوسط مؤشر رأس المال البشري ٠,٥٦ ما يعني أن الأفراد الذين يولدون اليوم هم أكثر بقليل من نصف الانتاجية التي يمكن أن يكونوا عليها لو كانوا في صحة كاملة وتلقوا تعليما كاملا وجيدا. وعند تعديل هذا المؤشر حسب الاستخدام، يصبح هذا المؤشر ٠,٣٢ فقط أي أن ثلث رأس المال البشري المحتمل فقط يستخدم في سوق العمل، أما الثلثان المتبقيان فهما إما عاطلان عن العمل أو لا يستخدمان إلاّ جزئيا في سوق العمل، أو لا يشاركان في عمل منتج.

ويقيس مؤشر رأس المال البشري، عند تعديله للاستخدام، مدى قدرة الفرد على الاستفادة الكاملة من رأس ماله البشري لزيادة الانتاجية في سوق العمل. ويمكن للبلدان أن تستخدم مؤشر رأس المال البشري لتقييم مقدار الدخل الذي تتخلى عنه بسبب الفجوات في رأس المال البشري وإمكانية تحويل تلك الخسارة وبسرعة نسبية، إلى مكاسب إذا ما تدخلت الآن بالخيارات والسياسات والبرامج الوجيهة والفاعلة [٣٩]

تقول Marta Murtimi نائب الرئيس لشؤون التنمية البشرية في مجموعة البنك الدولي ٢٠١٩: «وفقا لمؤشر رأس المال البشري، فإن إنتاجية حوالي ٦٠ ٪ من الأطفال المولودين اليوم ستبلغ في أحسن الأحوال ٥٠ ٪ فقط عندما يكبرون مقابل إنتاجية كاملة إذا تمتعوا بقدر كامل من التعليم والصحة الجيدة، وهذا أمر تترتب عليه آثار بالغة ليس فقط بالنسبة لمستقبل دخلهم ورفاهيتهم، ولكن أيضا للنموّ الاقتصادي لبلدانهم وقدرتها على المنافسة والحدّ من الفقر بشكل عام».

لكن هذا لا يمنع من أن الكثير من البلدان المشاركة في مشروع البنك الدولي حققت تقدما على عديد الأصعدة مثل وضع واعتماد السياسات الملائمة وبرامج رفع الوعي بعنصر رأس المال البشري وأثره، والتنسيق في ذلك بين الأجهزة والمؤسسات الحكومية، والابتكار وإنتاج البيانات والمؤشرات، وهي عناصر يمكن أن تشكل عوائق أمام تنمية رأس المال البشري إن لم يقع الاهتمام بها وتطويرها. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية لمشروع رأس المال البشري في رفع مستوى أجندة رأس المال البشري ومنحها أولوية أكبر وتعزيز التنسيق على المستوى الوطني.

رأس المال البشري في المنطقة العربية: الملامح والتحديات

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا فجوة حادة في رأس المال البشري، إذ تسجل أدنى نسبة رأس المال البشري إلى نصيب الفرد من إجمالي الثروة مقارنة بأي منطقة أخرى من العالم (٣٥٪). وكان بالإمكان أن يصبح نصيب العامل من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة أعلى مرّتين إذا كان الاطفال حققوا اليوم المستوى الكامل من الصحة والتعليم.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩ أطلق البنك الدولي خطة جديدة لبلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا لبناء رأس المال البشري من خلال الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة والتركيز على تحسين نتائج التعلّم لوضع الأسس الرئيسية لرأس المال البشري والنمو في المستقبل.

وتتضمن الخطة العناصر التالية:

- حماية رأس المال البشري للفئات الضعيفة (المسنون واللاجئون والنازحون وذوو الأوضاع الهشة والذين يعيشون في مناطق الصراع والعنف، وبناء قدراتهم للتكيّف مع تغير المناخ.)
- الاستفادة من رأس المال البشري من خلال تعزيز إمكانية الحصول على فرص العمل للشباب من خلال بناء المهارات.
- تعزيز كفاءة الإنفاق التي تحقق قيمة أكبر مقابل المال، والإنفاق الاجتماعي الأفضل استهدافا.
- اعتماد أجندة قوية للقياس مع توفير بيانات أكثر دقة وحداثة. [٤٠]

وترسم البيانات الواردة في تقرير البنك الدولي لسنة ٢٠٢٢ حول خطة رأس المال البشري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لوحة تتسم بالقتامة وبكثافة التحديات لرأس المال البشري في المنطقة ككل وفي أغلب دولها، خاصة وأن التشخيص الذي تصدّر الخطة يغطي في جزء كبير منه فترة ما بعد جائحة كوفيد ١٩. وتعرض الفقرة التالية بعض أوجه ذاك الوضع ومؤشراتها الدالة كما وردت في التقرير المشار إليه:

- إن وضع رأس المال البشري في المنطقة سيء أكثر مما كان، وقد ساهمت في ذلك الانتكاسات الناتجة عن جائحة كوفيد ١٩ والتي لم تستطع

[39] - HUMAN CAPITAL PROJECT : World bank group http:// worldbank.org/ humancapital

[40] - Albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/middle east-and-north-africa.

كثير من دول المنطقة التعافي الكامل منها، مثل ضعف تقدّم الخدمات الصحية وإغلاق المدارس وفقدان الوظائف وخاصة في القطاعات غير المنظمة وهي التي تستوعب ما يفوق ٤٠ ٪ من اليد العاملة في بعض الدول.

- لا تزال مخرجات التعلّم الضعيفة تمثل أحد الأسباب الرئيسية لضعف رأس المال البشري في المنطقة.
- فقدت المنطقة، نتيجة جائحة كوفيد ١٩، سنة كاملة من سنوات الدراسة المعدّلة بحسب مقدار التعلّم
- زيادة فقر التعلّم بمعدل ٦,٥ نقاط مئوية ليبلغ ٦٩,٨ ٪ على الأقل.
- أكثر من ٧٠ ٪ من الخدمات الصحة الأساسية تعطلت جزئيا في المنطقة وهو المعدّل الأعلى بين كل مناطق العالم.
- أكثر من دولة في المنطقة تعيش صراعات مسلحة وتصدّعا أمنيا وهو ما ضاعف من الضغوط والتحديات على مستوى تقديم خدمات الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل.
- زادت جائحة كوفيد ١٩ من تدهور الاتجاهات الاقتصادية في المنطقة إذ تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٥,٦ ٪ في عام ٢٠٢٠ مع تقديرات نحو الارتفاع الطفيف جدا عام ٢٠٢١ (حوالي ١,٥ ٪).
- زيادة متوسط عجز الميزانية العامة للدول من ٤,٦ ٪ قبل الجائحة إلى ٩,٤ ٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٠
- تراجع الإيرادات الحكومية الحقيقية عام ٢٠٢٠ بنسبة ٢٤ ٪ عمّا كانت عليه عام ٢٠١٩
- زيادة الدين العام إلى ٥٤ ٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢١
- تدني نسبة المشاركة في القوى العاملة إلى أضعف مستوى لها في ٣٠ عاما.
- كل ذلك كان له أثر واضح على الوظائف تسبّب في خروج ٣,٣ مليون عامل عن القوى العاملة.
- تزايد معدّلات الفقر: بلغ عدد من يعيشون دون خط الفقر (دون ٥,٥ دولار للفرد في اليوم) ١٩٢ مليون عام ٢٠٢١ مقابل ١٧٦ مليون عام ٢٠١٩ .[٤١]

إن المتأمل في هذا الجدول يدرك أن قيمة مؤشر رأس المال البشري في ١٢ دولة من بين ١٨ دولة عربية يحتويها الجدول الإحصائي هي دون معدّل قيمة مؤشر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٠,٥٧) وفي ١١ دولة هي دون معدّل قيمة مؤشر الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، (٠,٥٦)، وفي خمس دول هي دون مستوى مؤشر الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى (٠,٤٨).

وبالرغم من أن الجدول يعرض بيانات حول مؤشر رأس المال البشري وعناصره في دول عربية ذات دخل مرتفع وهي أساسا دول الخليج الست، فإنه لا توجد دولة عربية واحدة بلغت مستوى قيمة مؤشر رأس المال البشري الخاص بالدول ذات الدخل المرتفع في العالم والذي هو ٠,٧١ والذي تمتلكه دول أغلبها من أوروبا وشمال أمريكا وجنوب آسيا مثل المملكة المتحدة وهونكونغ وإيرلاندا وكوريا الجنوبية (٠,٧٨) وكندا (٠,٧٩) ولوكسمبورغ وهولاندا (٠,٧٦) وفرنسا وبلجيكا واستراليا وفنزويلا والنرويج بين (٠,٧٥ و٠,٧٦) وغيرها.

كما أن مؤشر درجة الاختبار المنسّق H.T.S والذي يترجم عن قيمة ودرجة تحصيل الطلاب، يفصح عن وضع أقل ما يقال عنه أنه يبعث عن الانشغال، إذ أن ١٢ بلدا من بين الـ ١٨ التي يشملها الجدول تتواجد ضمن مستوى تحصيل علمي متدني وأحيانا متدني جدا من ٣٢١ إلى ٣٩٢ درجة ضمن مقياس أدناه الدرجة ٣٠٠ (درجة تحصيل متدني جدا) ولم تتجاوز الدرجة ٤٠٠ سوى في ٦ دول عربية (ما بين ٤١٢ و٤٥٢) وهي البحرين والإمارات العربية المتحدة والأردن وقطر وعُمان وفلسطين. وبالمقارنة مع الدول المتقدمة وذات الاقتصاديات المتطورة والدخل العالي نجد أن دولا مثل سنغافورة واليابان وكوريا الجنوبية وفنلندا وكندا والسويد تسجل درجات عالية وعالية جدا تراوحت بين ٥١٩ و٥٧٥ درجة.

إذ يبدو جلياً أن الدول العربية، بفوارق بينها، تشكو من رأس مال بشري متواضع في البعض ومتوسط أو دون المتوسط في البعض الآخر، أي أن القدرات البشرية فيها، بالرغم مما اكتسبته من معرفة وخبرة ومهارات، لا تزال في حاجة إلى التعزيز والدعم، وهو ما يتطلب وضع السياسات والاستراتيجيات والوسائل والأدوات لتحقيق ذلك على المديين المتوسط والبعيد، ولنا في بلدان مثل سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية، والتي لم ترتق إلى مصاف الدول ذات الاقتصادات المتطورة والدخل العالي والقدرات البشرية العالية الكفاءة إلاّ منذ بضع عشريات من الزمن، خير مثال، خاصة وأن أغلبها لا يتوفّر على خيرات طبيعية ومواد أولية كبيرة، فكان أن استثمروا في رأس المال البشري الذي مثّل إضافة نوعية ذات بال في نسب النمو الوطني والنهضة العلمية والتكنولوجية لهذه الدول.

[٤١] - تقرير البنك الدولي لسنة ٢٠٢٢ حول خطة رأس المال البشري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مؤشر رأس المال البشري وعناصره في الدول العربية ٢٠٢٠

الجدول ٤

الدولة	إمكانية البقاء على قيد الحياة حتى سن ٥ سنوات١	سنوات الدراسة المتوقعة٢	سنوات التعليم المعدلة حسب سنوات الدراسة٣	نسبة الأطفال دون الخامسة الذين لا يعانون من التقزّم٤	معدل بقاء البالغين على قيد الحياة (١٥ سنة +) ٥	درجة الاختبار المنسّق Harmonised test score جودة التعليم (رياضيات، علوم) ٦	مؤشر رأس المال البشري ٢٠٢٠ مقياس ٠-١ ٧
الجزائر	٪٩٨	١١,٨	٧,١	٪٨٨	٪٩١	٣٧٤	٠,٥٣
البحرين	٪٩٩	١٢,٨	٩,٣	٪٩٥,٦	٪٩٣	٤٥٢	٠,٦٥
ج. القمر	٪٩٣	٨,٢	٥,١	٪٦٩	٪٧٨	٣٩٢	٠,٤٠
مصر	٪٩٨	١١,٥	٦,٥	٪٧٨	٪٨٦	٣٥٦	٠,٤٩
العراق	٪٩٧	٦,٩	٤	٪٨٧	٪٨٤	٣٦٣	٠,٤١
الأردن	٪٩٨	١١,١	٧,٧	٪٩٢	٪٨٩	٤٣٠	٠,٥٥
الكويت	٪٩٩	١٢	٧,٤	٪٩٥	٪٩٤	٣٨٣	٠,٥٦
›لبنان	٪٩٩	١٠,٢	٦,٣		٪٩٣	٣٨٤	٠,٥٢
موريتانيا	٪٩٢	٧,٧	٤,٢	٪٧٧	٪٨٠	٣٤٢	٠,٣٨
المغرب	٪٩٨	١٠,٤	٦,٣	٪٨٥	٪٩٣	٣٨٠	٠,٥٠
عُمان	٪٩٩	١٢,٨	٨,٦	٪٨٦	٪٩١	٤٢٤	٠,٦١
قطر	٪٩٩	١٢,٨	٨,٨	-	٪٩٦	٤٢٧	٠,٦٤
السعودية	٪٩٩	١٢,٤	٧,٩	-	٪٩٢	٣٩٩	٠,٥٨
السودان	٪٩٤	٧,١	٤,٣	٪٦٢	٪٧٩	٣٨٠	٠,٣٨
تونس	٪٩٨	١٠,٦	٦,٥	٪٩٢	٪٩١	٣٨٤	٠,٥٢
الإمارات العربية	٪٩٩	١٣,٥	٩,٦	-	٪٩٤	٤٤٨	٠,٦٧
فلسطين	٪٩٨	١٢,٢	٨	٪٩٣	٪٨٩	٤١٢	٠,٥٨
اليمن	٪٩٥	٨,١	٤,٢	٪٥٤	٪٨٠	٣٢١	٠,٣٧
ش.الأوسط وشم.إفريقيا							٠,٥٧

١: من ١٠٠ كولود في البلد – ٢: عدد السنوات حتى سن ١٨ – ٣: مع الأخذ في الاعتبار ما يتعلمه الأطفال خلال سنوات الدراسة – ٥: نسبة البالغين ١٥ سنة فأكثر الذين من المتوقع سيعيشون إلى سن ٦٠ – ٦: تحصيل الطلاب على مقياس يمثل فيه ٦٥٠ درجة تحصيل متقدم، و ٣٠٠ درجة الحد الأدنى من التحصيل.

المصدر: بيانات البنك الدولي حول مؤشر رأس المال البشري worldbank.org/en/publication/human-capital

العراق نموذجا

استنادا إلى التحديات الوطنية التي تمّ تشخيصها والتي من بينها: تدني مؤشرات رأس المال البشري، وبطء التطور في مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية، وضعف توطين المتغيرات الديمغرافية في سياسات التنمية، تضمنت خطة التنمية الوطنية للعراق للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٨ في فصلها الثامن بعنوان "برمجة الفعل التنموي" برنامجا وطنيا استراتيجيا لتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري وبناء المجتمع، وقدمته كواحد من أبرز الأولويات الوطنية الثمانية. يهدف البرنامج إلى بناء مجتمع شامل متنوع يعتمد على رأس المال البشري كأساس للتنمية المستدامة من خلال تعزيز الاستثمارات والجهود الوطنية نحو تحسين المستوى الصحي وتوسيع فرص التعليم والتدريب وتوفير الفرص الاقتصادية والاجتماعية لجميع فئات المجتمع، ويتضمن ١٥ توجها منها:

- بيئة محفزة لتطوير العملية التعليمية
- تعليم عالي مواكب للتطورات ومستجيب لحاجات المجتمع وسوق العمل ومشجع للتنافسية والابتكار
- تعليم مهني مستجيب لسوق العمل
- رعاية صحية شاملة ومحسّنة
- حماية اجتماعية مرنة مستجيبة ومستدامة (من الإعالة إلى التمكين)
- شباب واعي محصّن وملتزم
- امرأة ممكنة ومشاركة...

كما تفرع البرنامج إلى ٤٠ برنامجا فرعيا من بينها:

- توفير بيئة تحفيزية للطالب بما يرفع نسب الالتحاق والارتقاء بمستوى ونوعية المتعلم
- تحسين سياسات وأنظمة القبول وأنماط التعليم العالي
- تحقيق قفزة نوعية في التخصصات الأكاديمية ومواصفات الخريج بما يلبي احتياجات سوق العمل.
- اعتماد أساليب حديثة في تقييم وتعضيد البحث العلمي الرصين
- تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية وتوفير الأدوية.
- مواكبة قدرات الملاكات الطبية والصحية والتمريضية للتطورات العالمية
- تطوير عناصر نظام شبكة الحماية الاجتماعية
- تحسين الواقع الاجتماعي والأسري للشباب المعزز لقدراتهم على مواجهة تحديات الغزو الثقافي والفكري
- تحسين فرص وصول النساء إلى سوق العمل وتوفير التسهيلات المالية اللازمة لاستدامة الشمول المالي لهن...

وترتكز خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨ على عدد من المستندات منها رؤية العراق ٢٠٣٠ التي تنطلق من أبعاد التنمية التي تستجيب للأولويات والأهداف الوطنية الرامية إلى الوصول إلى إنسان يكون هدف التنمية ووسيلتها، ونظام اقتصادي ذي توجه لسوق اجتماعي متنوّع... مع توفير بيئة آمنة مستدامة للجيل الحالي والأجيال المستقبلية بما يحقق تحسنا مستداما في جودة نوعية حياة الناس ويضمن الاستدامة في أنماط الانتاج والاستهلاك والحدّ من تداعيات التدهور البيئي.

دلالات تفصيليّة عن رأس المال البشري في المنطقة العربية:

كنموذج معبّر عن واقع العناصر الرئيسيّة المتدخلة في قياس مؤشر رأس المال البشري لدول المنطقة العربية، يعرض هذا القسم جملة من المؤشرات الأكثر تحديثا عن تلك العناصر في عدد من دول المنطقة، وهي التعليم والبحث العلمي والصحة والدخل والظروف الاجتماعية للسكان بما فيها الحماية الاجتماعية.

أ.التعليم والبحث العلمي:

من البديهيات المتفق عليها أن للتعليم آثار جد إيجابية على الفرد وعلى المجتمعات كما أنه المصعد الذي ينقل الناس والاقتصادات من مستوى إلى مستوى أرفع كلما كان مكتملا، ذا نوعية جيدة ومتوافقا مع خصوصيات ومتطلبات العصر وتحدياته. وهو المنطلق والأساس في توفير فرص العمل الجيد والمستدام وبالتالي في تأمين الدخل وتحسين نوعية الحياة، كما أنه يساهم بمستوياته البحثية والتجديدية والابتكارية، في تطوير قطاعات الحياة الضرورية من صحة وإنتاج غذاء وتيسير شؤون الناس في كل الفضاءات وعلى كل المستويات. وعادة ما يكون التعليم ومدى انتشاره بين الناس وجودته ومخرجاته مقياسا لتقييم الدول والمجتمعات والتنبؤ بمستقبلها ومستقبل أجيالها. وسوف يتعرض هذا القسم إلى بعض ملامح التعليم في المنطقة العربية ونقاط قوته وضعفه باعتباره أهم عنصر من العناصر المكونة لرأس المال البشري. وسوف لن نقف عند نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية وما شابهها من مؤشرات المستوى الأول في التحليل لأنها لم تعد تعبّر بدقة عن واقع التعليم في المجتمعات، كما أنها كثيرا ما تكون مرتفعة دون أن يكون لذلك الارتفاع مدلول خاص به يتواصل في الزمن ويعبّر عن الجانب الكيفي والأثر التغييري للتعليم.

سوف نعرض بالأرقام والتحليل بعض المؤشرات ذات المدلول القوي على وضع التعليم في المنطقة العربية ككل وفي بعض الدول التي تتوفّر حولها بيانات حديثة نسبيا والتي لها مدلول وأثر على مستوى جودة التعليم.

يعتمد مؤشر جودة التعليم على قائمة من العوامل المتكاملة من ضمنها نظام التعليم العام، تمويل التعليم والجامعات، فعالية المهنيين التربويين الأكاديميين، الخبرة التخصصية، مخرجات التعليم، الكفايات الأساسية للتعليم، الربط مع حاجات الاقتصاد والتجديد التكنولوجي، عدد المؤسسات البحثية، الخبرة التخصصية، الناتج المؤسسي للبحث، تصنيف مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات العالمية وغيرها...

إن أول ما يلاحظ أن الفارق بين نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي من جهة، ونسب إكمال الدراسة في المرحلتين من جهة ثانية، لا يزال قائما وأحيانا كبيرا بالرغم من التحسّن الذي طرأ على ذلك نتيجة سياسات التصدي لأسباب الانقطاع ودوافعها الاجتماعية والاقتصادية وتلك المتصلة بمدى كثافة مؤسسات التعليم وتوزيعها جغرافيا. ويظهر الشكل التالي أن التسرّب والانقطاع من المرحلة الابتدائية في دول شمال إفريقيا وغرب آسيا يقدّر بـ١٠ ٪ كمعدل عام ٢٠٢٢ بعد ما كان يقارب ربع التلاميذ عام ٢٠٠٢، وهو يضاهي في ذلك المعدلات المسجلة عالميا. أما عن عدم إكمال المرحلة العليا من التعليم الثانوي، أي التلاميذ في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة، فإن الوضع يبعث على الانشغال أكثر إذ لا يكمل الدراسة في تلك المرحلة أكثر من ٤٠ ٪ ممن التحقوا بها حسب بيانات ٢٠٢٢ بالرغم من أن الوضع كان كارثيا قبل ٢٠ سنة بنسبة انقطاع تقدر بحوالي ٦٣ ٪ عام ٢٠٠٢ بتفاوت بين دول المنطقة طبعا.[٤٢]

وحسب المعطيات الوطنية الرسمية للعراق، أنهى ٩٣,٦ ٪ من التلاميذ مرحلة التعليم الابتدائي، و٧٥,٦ ٪ مرحلة التعليم الإعدادي و٧٦,٠ ٪ مرحلة التعليم الثانوي للسنة الدراسية ٢٠٢٠-٢٠٢١ .[٤٣]

وحسب مؤشّر التعليم المُعدّل حسب الجودة في الدول العربية، وهو مؤشّر أكثر دقة وملاءمة مع مخرجات التعليم، تحتلّ الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا والمرتبة ٤٦ عالميا، في حين نجد كل من جزر القمر وسوريا وموريتانيا والسودان واليمن وجيبوتي في آخر قائمة التصنيف العالمي ما بين المرتبة ١٥٦ و١٨٤ من مجموع ١٨٩ دولة. ويشير الجدول الموالي إلى أن الفارق في الترتيب العالمي للمملكة العربية السعودية حسب مؤشّر التعليم القاعدي (٥٠ عالميا) يصبح حسب مؤشر التعليم المعدّل حسب الجودة أدنى بـ ٢٠ درجة (٧٠ عالميا) وهو ما يؤشّر إلى ضرورة مراجعة النظام التعليمي وتطوير مرحلة التعليم العالي نحو جودة أفضل، وهذا ما يصحّ على ١٢ دولة عربية أخرى من مجموع ٢١ دولة توفرت حولها بيانات.

[٤٢] - المصدر: الاسكوا : الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٤ تنمية المهارات وتحفيز الابتكار ودور القطاع الخاص في المنطقة العربية
[٤٣] - وزارة التخطيط العراق-هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٢٢-٢٠٢٣

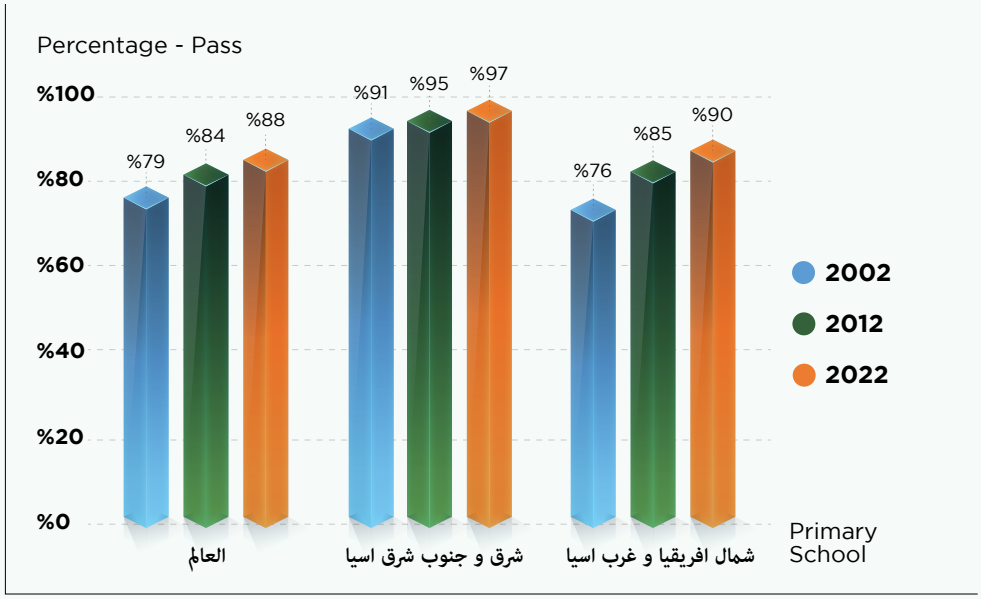

الشكل ٣ **نسبة إكمال الدراسة في المرحلة الابتدائية**

المصدر: الاسكوا: الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٤

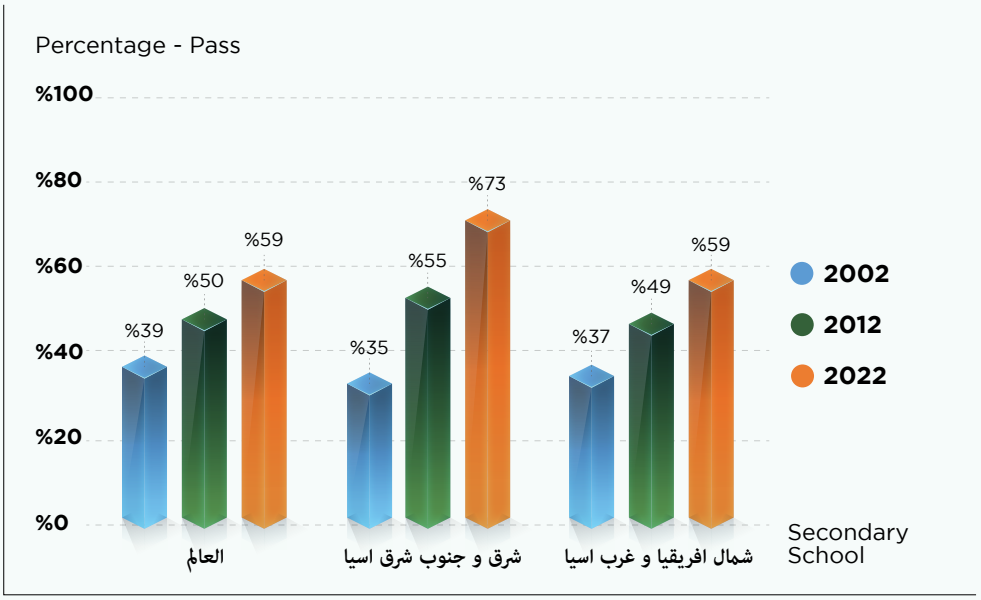

الشكل ٤ **نسبة إكمال الدراسة في المرحلة العليا من التعليم الثانوي**

المصدر: الاسكوا : الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٤

الجدول ٥ الترتيب العالمي للدول العربية حسب مؤشر التعليم ومؤشر جودة التعليم المعدّل ٢٠١٩

الدولة	الترتيب حسب مؤشر التعليم	الترتيب حسب مؤشر جودة التعليم المعدّل	الدولة	الترتيب حسب مؤشر التعليم	الترتيب حسب مؤشر جودة التعليم المعدّل
الإمارات	٤٦	٤٥	ليبيا	١١٩	١٢٤
البحرين	٥٥	٥٢	مصر	١١٨	١٣٢
السعودية	٥٠	٧٠	المغرب	١٢٨	١٣٣
عمان	٧٨	٧٦	العراق	١٣٥	١٤٠
الأردن	١٠٥	٩٠	ج. القمر	١٥٦	١٥١
قطر	١١٠	٩٣	سوريا	١٦٩	١٧٥
فلسطين	٩٨	٩٥	موريتانيا	١٧٥	١٧٧
تونس	١٠٨	١١١	السودان	١٨٠	١٧٨
الجزائر	١٠٣	١١٢	اليمن	١٧٩	١٨٣
الكويت	١١٤	١١٨	جيبوتي	١٨٣	١٨٤
لبنان	١٢٠	١٢٢			

Source : ESCWA : Quality of education: measurement and application for Arab states

ومن المؤشرات الفرعية المعتمد عليها في تحديد جودة التعليم، مؤشر قياس الحدّ الأدنى المحقق في الرياضيات وفي القراءة. واستنادا إلى بيانات ٢٠١٩، وهي المتوفرة، فإن الوضع في منطقة شمال إفريقيا وغرب آسيا يبعث على كثير من الانشغال خاصة حول اكتساب الكفاءة في الرياضيات. ومما يزيد من الاشكال أن المؤشر لا يقيس التفوق في ذلك الاكتساب بل يقيس الحدّ الأدنى منه على الأقل. وتحتل دول المنطقة مرتبة متأخرة جدا في التصنيف العالمي لهذا المؤشر، إذ أن ٣١٪ فقط هي نسبة الشباب الذين يحققون على الأقل الحدّ الأدنى من مستوى الكفاءة في الرياضيات.

وتعرض البيانات الرسمية العراقية التفصيليّة مستويات أعلى من المعدلات الإقليمية حول الأطفال والشباب الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في القراءة والرياضيات للسنة الدراسية ٢٠٢٠-٢٠٢١، وهي كالتالي:

- ثاني ابتدائي: ٩٥,٤ ٪
- سادس ابتدائي: ٩١,٣ ٪
- ثالث ابتدائي: ٩٦,٣ ٪
- ثالث متوسط: ٤٧,٦ ٪

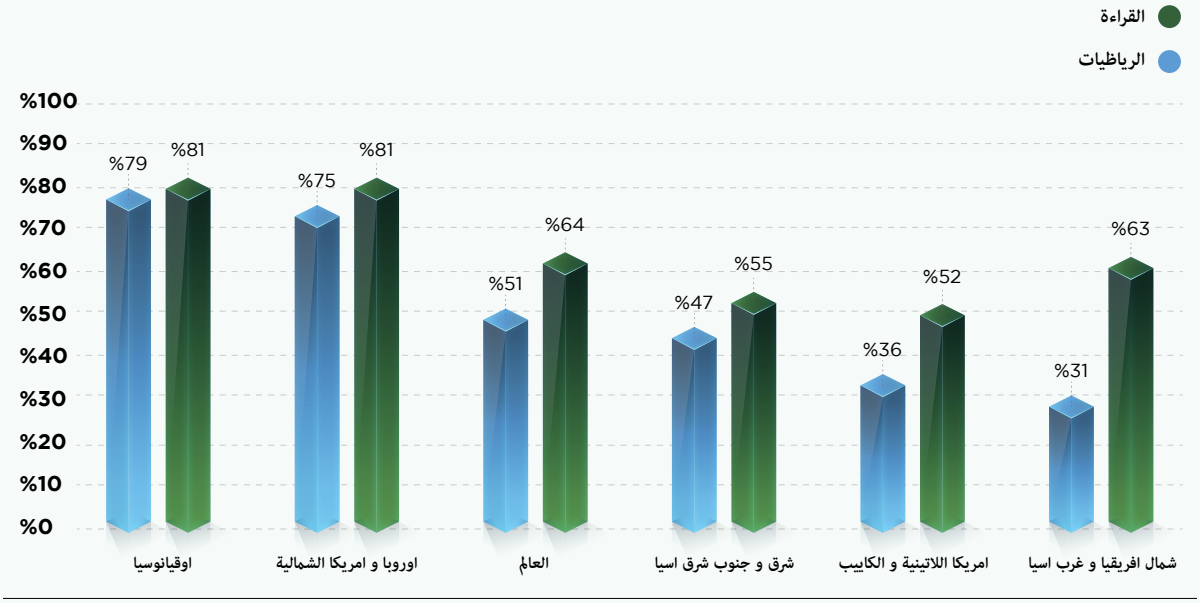

الشكل ٥

نسبة الشباب في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحدّ الأدنى من مستوى الكفاءة في الرياضيات والقراءة ٢٠١٩

المصدر: الاسكوا : الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٤

ومن المؤشرات الدالة على مدى اهتمام الحكومات بقطاع التعليم من كل جوانبه وفي كل مراحله، تعتمد التحاليل على مقدار ونسبة النفقات العمومية على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ومن النفقات العمومية ككل. مع ملاحظة أن دلالات هذا المؤشر ليست هي الأفضل للمقارنات باعتبار أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي وميزانيات الدول تختلف من دولة إلى أخرى والفوارق في ذلك كبيرة جدّا بين الدول العربية إذ تتراوح بين ٢,٢ ٪ و٦,٢ ٪ من الناتج الاجمالي للدول المختارة أدناه، وبين ٩,١ ٪ و٢٣,٨ ٪ من الميزانية لنفس الدول، وهي مستويات لا تختلف كثيرا عن مثيلاتها في المناطق الأخرى من العالم.

وعلى مستوى الربط بين التعليم الأكاديمي والبرامج التقنية والمهنية تحتل المنطقة العربية مركزا وسطا بين مناطق العالم في نسبة الشباب المشاركين في البرامج التقنية أو المهنية بما قدره 5.3 % حسب أحدث البيانات وهو تقريبا المستوى العالمي (5.4 %). وتتفوّق في ذلك على منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة وسط وجنوب آسيا (2.9 %)، لكن بمسافة بعيدة عن منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا (12.4 %). ويؤشر هذا المعطى إلى نمط معين من التعليم يتجاوز المستوى النظري إلى التطبيق التقني والمهني وهو الآخذ في الانتشار في الدول ذات الاقتصادات المتطورة وذات المكون التكنولوجي المرتفع، ذلك أن اكتساب المعارف والقدرات التقنية والتكنولوجية العالية يعتبر محدّدا هاما في تصنيف قيمة رأس المال البشري للدول.ويتأثر مستوى رأس المال البشري في المجتمعات المعاصرة بنسب الالتحاق بالتعليم العالي وأيضا وبالأساس بمدى كفاءة الأفراد في مجالات التكنولوجيا والهندسة والرياضيات وما إليها، وهي الاختصاصات ذات الأثر الكبير في المفاضلة بين الدول والاقتصادات ومستوى دخلها ومساهمتها في تطوير المعرفة البشرية. ويمكن قياس هذا البعد عبر عديد المؤشرات من ضمنها نسبة خريجي الجامعات من هذه الاختصاصات.

الجدول ٦

نسبة النفقات العمومية المخصصة للتعليم في دول عربية مختارة ٢٠٢١

الدولة	نسبة النفقات العمومية المخصصة للتعليم من الناتج المحلي الخام	نسبة النفقات العمومية المخصصة للتعليم من مجمل النفقات العمومية	الدولة	نسبة النفقات العمومية المخصصة للتعليم من الناتج المحلي الخام	نسبة النفقات العمومية المخصصة للتعليم من مجمل النفقات العمومية
الجزائر	٦,٣٪	٩,٨٪	الإمارات العربية	٣,٩٪	-
البحرين	-	-	فلسطين	٥,٤٪	-
ج. القمر	٢,٣٪	١٠,٣٪	مصر	٢,٧٪ (٢٠١٥)	١٢٪ (٢٠١٥) مخصصات التعليم العالي وقبل الجامعي والبحث العلمي: ٩٩٨,١ مليار جنيه ٢٠٢٤ -٢٠٢٥ *
الأردن	٣,٢٪	٩,٧٪	الدول ذات الدخل الضعيف	٣,٩٪	١٥,٦٪
المغرب	٥,٦٪	٢٣,٨٪	الدول ذات الدخل متوسط الأدنى	٣,٤٪	١٤,٨٪
تونس ٢٠١٥	٦,٢٪	٢٢,٧٪	الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى	٣,٧٪	١٤,٨٪
موريتانيا	١,٧٪	٩,١٪	الدول ذات الدخل المرتفع	٥,٠٪	١١,١٪
العراق	-	٢١,٥٪	العالم	٤,٢٪	١٢,٧٪

المصدر: - مجموعة البنك الدولي: wdi.worldbank.org/table/2.7 | وزارة التخطيط العراق-هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ المجموعة الإحصائية السنوية 2022-2023 | *www.sis.gov.eg/Story/279036

[٤٤] - وزارة التخطيط العراق-خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨

الجدول ٧ نسبة الأشخاص بين ١٥ و ٢٤ سنة المشاركين في البرامج التقنية أو المهنية في الدول العربية (٢٠١٩-٢٠٢٣)

الدولة	سنة الاعتماد	النسبة	الدولة	سنة الاعتماد	النسبة
مصر	٢٠٢١	٪١١,٥	سوريا	٢٠٢٣	٪١,٩
المغرب	٢٠٢٢	٪٥,٨	الأردن	٢٠٢٢	٪١,٤
لبنان	٢٠١٧	٪٥,٣	الإمارات	٢٠٢٠	٪٠,٨
البحرين	٢٠٢٢	٪٥,١	الجزائر	٢٠٢٣	٪٠,٨
فلسطين	٢٠٢٢	٪٣,٨	قطر	٢٠٢٠	٪٠,٣
السعودية	٢٠٢٠	٪٣,٦	موريتانيا	٢٠١٩	٪٠,٢
جيبوتي	٢٠٢١	٪٢,٢	عمان	٢٠٢٢	٪٠,٢
المنطقة العربية		٪٥,٣	أوروبا وشمال أمريكا		٪١٢,٤
العالم		٪٥,٤			

المصدر: الإسكوا – الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2024 ، تنمية المهارات وتحفيز الابتكار ودور القطاع الخاص في المنطقة (عن قاعدة بيانات اليونسكو)

ويشير الشكل التالي إلى أن ثلثي السكان من الفئة العمرية التي تتوافق مع مستوى التعليم العالي في المنطقة، لا يرتادون الجامعات، وهو وضع ناجم عن عديد العوامل من ضمنها ارتفاع نسبة التسرّب من المراحل السابقة للتعليم المشار إليها آنفا. كما أن البنية التحتية للتعليم العالي في كثير من دول المنطقة غير مؤهلة تماما لذلك إما لقلة عدد المؤسسات الجامعية أو لعدم تغطيتها لكل المناطق الداخلية للبلاد، فضلا، عن الكلفة التي قد لا تقدر عليها فئات كثيرة من المجتمع. (تبلغ هذه النسبة في العراق عام ٢٠٢١-٢٠٢٢، ٢٤ ٪). [٤٤]

أما عن نسبة خريجي برامج العلوم والتكنولوجيا في المنطقة العربية، فهي مرتفعة بالمقارنة بمثيلتها في مناطق العالم الأخرى، وهذا مؤشر إيجابي يستوجب رصده ومتابعته وحسن استثمار عوائده.

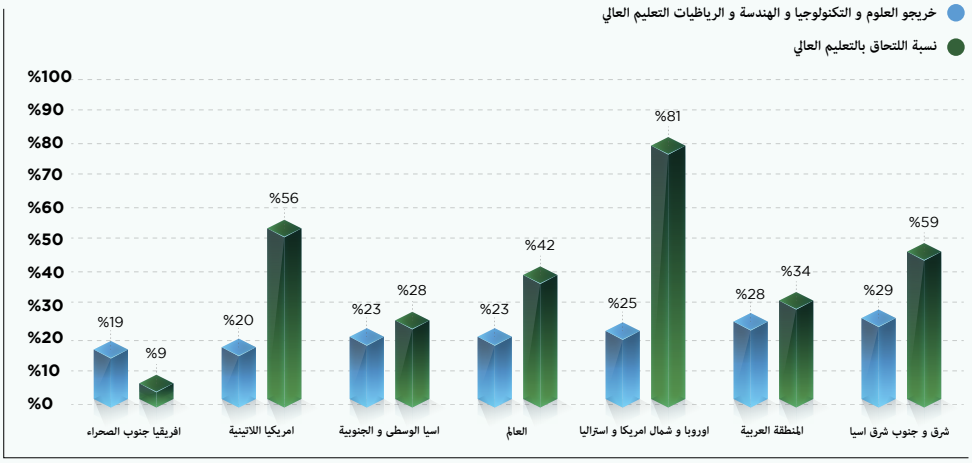

الشكل ٦ النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم العالي حسب المنطقة ٢٠٢٢ (النسبة المائوية للسكان من الفئة العمرية المتوافقة مع مستوى التعليم العالي) نسبة خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من مجموع خريجي التعليم العالي ٢٠٢٢

المصدر: الاسكوا عن بيانات البنك الدولي-واليونسكو

إن رأس المال البشري ذي القدرات المتميزة والمستويات التعليمية العالية عنصر ضروري ومطلوب لتطوير الاقتصاد والرفع من مردودية المؤسسات الصناعية عبر التجديد والابتكار وتعظيم فرص المنافسة. ومن خلال مُسوح أصدر نتائجها البنك الدولي عام 2023 وشملت عددا من الدول العربية ما بين 2014 و2023، يتبين أن هناك نقصا في المهارات إذ يشكو 21 % من أصحاب العمل في المنطقة العربية من عدم كفاية المهارات في صفوف القوى العاملة الماهرة وهو ما يمثل عائقا أمام التطوير والتجديد. ولئن تقارب هذه النسبة مثيلتها على المستوى العالمي (22 %) إلاّ أن فوارق كبيرة جدا سُجلت بين الدول في هذا المجال، إذ ترتفع هذه النسبة إلى 48 % في العراق و39 % في موريتانيا و35 % في تونس و30 % في المغرب، وهي متدنية في المملكة العربية السعودية (2%) والأردن (9%) ولبنان (10 %) ومصر (11 %) .[٤٥]

إن المؤشرات التي تمّ استعراضها فيما سبق حول ملمح التعليم في المنطقة العربية تكفي للاستنتاج بأن جهودا كبيرة حققتها دول المنطقة جميعها لتأمين الحق في التعليم وتطوير مناهجه وتوفير فرص التعلم للجميع، ولم يكن ذلك انخراطا في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأهدافها وغاياتها فقط، بل إن السياسات التعليمية واستراتيجيات تطويرها وتنفيذها في الدول العربية سابقة لذلك بأمد بعيد. وبالرغم من أوضاع الصراعات واختلال الأمن والحروب والاحتلال التي تعرفها عدد من دول المنطقة، فإن الشأن التعليمي كان دائما في صدارة مشاغل الحكومات وأصحاب القرار.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: لماذا لم تكن مخرجات التعليم وآثارها في البلدان العربية مؤثرة في رأس المال البشري من مختلف مراحل التعليم، إلى درجة عدم وصول ثلثي الفئة العمرية الجامعية إلى التعليم العالي بما يجعل المنطقة العربية ضمن مناطق العالم المتخلفة في ذلك؟

والسؤال الملحّ أيضا: هل من سُبل ومسالك أخرى لتنمية رأس المال البشري في جانبه الخاص بالتعلم واكتساب المهارات العلمية والتكنولوجية والابتكارية؟

إن الرصيد التعليمي للدول العربية مكسب جدّ هام تمّ بناؤه وتحقيقه على مدار عقود كثيرة وشمل كل بلدان المنطقة وهو رصيد أثمر نموّا نسبيا ومتفاوتا، من بلد إلى آخر، في رأس المال البشري ونموّا في النسيج الاقتصادي والعمراني والإنتاجي في عدة مجالات. إلاّ أن هذه المكتسبات والمخرجات لم تستطع أن تجاري نسق التطور العلمي والتكنولوجي في العالم الحديث ولم تمنع البلدان العربية من أن تكون في أغلب الحالات معتمدة على ما تستطيع اقتناءه من الدول الصناعية الكبرى والمتوسطة، لتلبية حاجات اقتصادها ومؤسسات الإنتاج والصناعة فيها وهياكل تقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والاتصالات التي تحتاج إلى درجة عالية من التكنولوجيا والابتكار والتجديد المستمرّ. وفي هذا الصدد، تُطرح مسألة جودة التعليم، فهل أن السياسات والاختيارات والتوجهات والأساليب والمناهج المعتمدة في دول المنطقة قادرة على تأمين جودة عالية للتعليم وبالتالي نتائج ومخرجات قادرة على الرفع من مستوى رأس المال البشري وعلى المساهمة في دفع الاقتصاد وتنمية مجالات الابتكار والتكنولوجيات الحديثة؟

يتفق أغلب المحللين أن المشغل الأساسي للخروج من هذه الاشكالية يكمن في ضرورة المراجعة العميقة والسريعة للسياسات التعليمية وتوجهاتها الرئيسية والاختيارات الاستراتيجية الوطنية حولها، وهو ما يؤدي منطقيا إلى مراجعة المناهج والأساليب البيداغوجية. ومن الضروري أن تصبح مخرجات التعليم مدخلات للابتكار والتغيير. كما يتطلب الوضع العمل على التقليص، إلى أقصى حدّ ممكن، من التسرب التعليمي في كل مراحله ويكون ذلك أساسا عبر تعديل وإثراء قوانين إجبارية التعليم والحرص على تنفيذها، وعلى إيجاد حلول للعوائق المادية والاجتماعية لأسر الكثير من المنقطعين عن التعليم.

ومن الأولويات الملحة أيضا تطويع التعليم ومناهجه لخدمة الاقتصاد وحاجيات سوق العمل ومزيد إحكام الربط بين محتوياته وتقنياته من جهة والمتطلبات التكنولوجية والتجديدية للمؤسسات الانتاجية والخدمية، ولا يكون هذا إلاّ بدعم البحث والباحثين وإقرار تشجيعات وحوافز لدفع الجهد البحثي الوطني وعدم التفريط في الكفاءات العليا والأدمغة من خلال توفير البيئة المشجعة على البقاء في الوطن وخدمته. وهنا يتوجب إدماج القطاع الخاص في مجال البحث العلمي والتكنولوجي والذي بدونه لن تتغيّر الأمور كثيرا في هذا المجال، ولنا في الدول المتقدمة أحسن دليل إذ يتولّى القطاع الخاص بها أعلى نسبة من النشاط البحثي.

إن المهمّة لن تكون يسيرة لكنها ستصبح كذلك إذا ارتفعت القناعة الرسمية والمجتمعية بان رأس المال البشري لن يتطوّر، بما هو مطلوب، إلاّ بتطوّر التعليم ومسالكه على كل الأصعدة المشار إليها وغيرها، وأن أي حلم أو طموح للارتقاء إلى درجات أعلى في الاقتصاد والدخل ونوعية الحياة في

[٤٥] - المصدر: الاسكوا عن بيانات البنك الدولي ٢٠٢٣

كل الدول العربية دون استثناء غير مرتبط البتّة بالثروات الطبيعية تحت الأرض ولا بأرصدة الادخار الاستراتيجي في البنوك، وإنما برأس المال البشري الوطني أساسا والذي لا يمكن أن ينمو وتعظم مساهمته إلا بمراجعة جذرية للتعليم من كل جوانبه وتنزيله على رأس قائمة الأولويات الوطنية.

ومع هذا كله، لا يجب أن ننسى بأن المنطقة العربية تضمّ بين جنبيها حوالي 70 مليون أمّي أبجدي (لا يحسن القراءة والكتابة)، حسب تقديرات عام2020، من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق وهو رقم ما فتئ يتطوّر، عوض أن يتراجع إذ كان 60.6 مليون عام 2016، وهو ما يمثل 9.10 % من مجموع الأميين في العالم (سكان المنطقة العربية: 5.8 % من سكان العالم). أمّا العنصر الأكثر دافعا على الانشغال هو عدد الأميين الأبجديين من الفئة العمرية 24-15 سنة، ففي عام 2020 بلغ عددهم في المنطقة العربية حوالي 9.5 مليون وهو عدد لا يتراجع بل ينمو إذ قدر عام 2016 ب7.3 مليون، وهو ما يمثل 9.57 % من المجموع العالمي للأميين في هذه الفئة. [٤٦]

البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي أحد أهم أسس تنمية رأس المال البشري ورافدا مؤثرا في تقدّم البلدان والاقتصادات. وهو اليوم من العناصر التي يُقاس على ضوئها مدى تقدم المجتمعات اعتبارا للعلاقة العضوية الثابتة بينه وبين النموّ والحداثة والتجديد والابتكار وتطوّر القدرات الاقتصادية. ويفرض تطوير مجال البحث العلمي مجاراة ما يشهده العالم في مجال التكنولوجيات الحديثة والتحوّل الرقمي والذكاء الاصطناعي وأثر ذلك على التنمية الشاملة والمستدامة.

إ. الإنفاق على البحث والتطوير في المنطقة العربية:

لم تتطوّر نسبة الإنفاق على البحوث من الناتج المحلي الإجمالي كثيرا ما بين 2015 و2020 في المنطقة العربية كما هو الشأن في أغلب مناطق العالم باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية التي عرفت تراجعا طفيفا. ففي المنطقة العربية تطوّرت هذه النسبة من 0.58 % سنة 2015 إلى 0.64 % سنة 2020 أي أن قيمة التطور كان بـ 0.06 %، فيما ارتفعت النسبة العالمية لنفس الفترة متنقلة من 1.69 % سنة 2015 إلى 1.93 % سنة 2020 (0.24+ %) ويمكن تفسير ذلك الاستقرار في المنطقة العربية إلى عاملين أساسيين أولهما أن البحث العلمي والابتكار مرتبطين بالمؤسسات الحكومية من جامعات ومراكز بحوث ومخابر مع مشاركة محدودة جدا للقطاع الخاص وذلك على عكس الواقع في أرقى الاقتصادات وأكثرها ابتكارا في العالم. أما العامل الثاني، والمرتبط بسابقه، فهو أن الحكومات والدول النامية، بما فيها الدول العربية، لم تتوفّق في جعل البحث العلمي والتكنولوجي ضمن أولوياتها اعتبارا لعدم التناسب بين قدراتها المادية وموازناتها العامة من جهة وضغوطات تأمين الحاجات الأساسية لسكانها، وهذا ما يترجمه البون الشاسع بين نسبة الإنفاق على البحث والتطوير عام 2020 في بلدان أمريكا الشمالية مثلا (3.3 % من الناتج المحلي) ومثيله في المنطقة العربية لنفس السنة (0.64 %).

إن محور البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يكاد يكون حاضرا في كل الخطط التنموية الوطنية للدول العربية وفي خطابها الرسمي، لكن نسبة تجسيم تلك الخطط والتصريحات وتحويلها إلى أنظمة وبرامج عمل ومؤسسات وحوافز، تبقى جد ضعيفة إذ أنها كثيرا ما تفتقد إلى خطط عمل دقيقة مع أهداف واقعية قابلة للمتابعة والقياس حسب مؤشرات دقيقة ووجيهة، ومصحوبة بموازنات محدّدة ومعلومة المصدر. وتبقى الموارد البشرية عائقا أمام تطور هذا المجال، لا لافتقار الدول العربية إلى النخب وذوي الكفاءات العالية والباحثين فقط، ولكن حتى وإن توفّرت هذه الموارد فإنها إما أن تكون قد هاجرت، أو هي تفكّر في الهجرة إلى دول وفضاءات أكثر ملاءمة وتحفيزا وتشجيعا على البحث والتطوير. هذا فضلا عن أن القطاعات الصناعية، بالرغم من تطوّرها النسبي في عدد من دول المنطقة، تبقى دون المستوى والتنوّع الذي يساعد على تطوير البحث العلمي والتجديد التكنولوجي، أضف إلى ذلك ضعف الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية والبرامج والتعاون الثنائي والدولي في مجال البحث العلمي. [٤٧]

ويقيس مؤشر عدد الباحثين لكل مليون ساكن مدى توفّر الموارد البشرية الكفأة العاملة في مجالي البحث والتطوير. وتتفاوت الدول العربية في هذا المجال لعوامل مختلفة اقتصادية وسياسية وديمغرافية. وتتصدر الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية سنة ٢٠٢١ بحوالي ٢٤٨٨ باحثا لكل مليون ساكن، تليها تونس بـ١٦٢١ باحثا سنة ٢٠٢١ مسجلة تراجعا بالمقارنة بسنة ٢٠١٥ (١٨٠٠ باحث) نتيجة هجرة الأدمغة أساسا خلال العشرية الأخيرة. أما المعدل الإقليمي العربي فلا يتجاوز ٦١٤ باحثا لكل مليون ساكن مقابل ١٣٤١ باحثا كمعدل عالمي سنة ٢٠٢٠ أي ان المعدّل العربي لا يتجاوز ٤٥ ٪ من المعدل العالمي، بالرغم من أنه يفوق المعدل في بعض المناطق الأخرى مثل أمريكا اللاتينية وجنوب وغرب آسيا وإفريقيا

[٤٦]- المصدر: معهد الألكسو للإحصاء : الأمية في الدول العربية ٢٠٢٣
[٤٧]- لألكسو: متابعة إنجاز أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في مجال البحث العلمي والتطوير وتكنولوجيا المعلومات.

جنـوب الصحـراء .[٤٨]

وإذ تواصـل تطـوّر مـؤشر نفقـات البحـث والتطويـر مـن الناتـج المـحلي الإجمالي بنفـس النسـق المسـجل خلال السـنوات الأخيرة، وحسـب توقعـات مرصـد الألكسـو، فمـن المتوقـع ألاّ يتجـاوز المعـدل العـربي ٠,٨ ٪ سـنة ٢٠٣٠ مقابـل ٢,٣ ٪ للمعـدل العالمـي لنفـس السـنة. أمـا عـن حصـة الـدول العربيـة مـن الإنفـاق الإجمالي العالمـي على البحـث والتطويـر فهـي لا تتعـدّى ١,٢ وزارة التخطيـط العراق-خطـة التنميـة الوطنيـة ٢٠٢٤-٢٠٢٨ عـام ٢٠١٩. (نسـبة الإنفـاق على البحـث والتطويـر مـن الناتـج المـحلي الإجمالي بلغـت عـام ٢٠٢٠، ٠,٠٣٦) التخطيـط العراق-خطـة التنميـة الوطنيـة ٢٠٢٤-٢٠٢٨ عـام٢٠١٩ [٤٩] (نسـبة الإنفـاق على البحـث والتطويـر مـن الناتـج المـحلي الإجمالي بلغـت عـام ٢٠٢٠، ٠,٠٣٦) [٥٠]

ولأن تـشير بيانـات الجـدول السـابق إلى تطـوّر للمعـدل العـربي لعـدد الباحـثين لـكل مليـون سـاكن مـا بين ٢٠١٥ و ٢٠٢٠، إلا أن نسـق ذلـك التطـور كان بطيئـا وأقـل مـن مثيلـه على الصعيـد العالمـي. ويتوقـع مرصـد "الألكسـو" أن المعـدّل العـربي سـيكون في حـدود ٧٥٠ باحثـا لـكل مليـون سـاكن سـنة ٢٠٣٠ في حـال تواصـل تطـوّر المـؤشر بنفـس النسـق الـذي عرفـه خلال الـفترة ٢٠١٥ – ٢٠٢٠. وفي المقابـل قـد يفـوق المعـدّل العالمـي ١٧٣٣ باحثـا لـكل مليـون سـاكن عـام ٢٠٣٠ وهـو مـا يجعـل الفجـوة بين المعـدّلين (العـربي والعالمـي) تتعمّـق.

ومثـلما سـبقت الإشـارة إليـه آنفـا، فـإن المؤسسـات العموميـة الحكوميـة هـي التـي تسـتأثر بالنصيـب الأكبر مـن العمـل البحثـي والتطويـري، فباسـتثناء الإمـارات العربيـة المتحـدة، يشـتغل أغلـب الباحـثين بمؤسسـات التعليـم العـالي أو في مؤسسـات حكوميـة أخـرى، ولا تتعـدّى مسـاهمة المؤسسـات الاقتصادية المسـتوى الضعيـف إذ أن نسـبة الباحـثين بهـا تتراوح، حسـب الـدول، بين صفـر و١٣ ٪ مقابـل ٨٠ ٪ بالإمـارات العربيـة المتحـدة. [٥١]

ومـن الاسـتنتاجات الواضحـة والصريحـة لهـذا الوضـع هـو أن النسـيج الصناعـي في الـدول العربيـة لا يـولي البحـث العلمـي والابتـكار أهميـة ولا يخصـص لـه الميزانيـات والوسـائل ولا يحـدث لـه مواطـن العمـل في حين أن التجـارب والـنماذج الدوليـة أبـرزت أن القطـاع الصناعـي والتكنولوجـي الخـاص هـو الرابـح الأكبر، ماديـا، مـن تطـور البحـث العلمـي والتجديـد والابتـكار.

ومـن نتائـج كل ذلـك أيضـا، أن بقيـت حصـة بـراءات الاختراع مـن المنطقـة العربيـة مـن إجمالي العالمـي منخفضـة للغايـة وإن كانـت شـهدت تحسـنا طفيفـا اسـتنادا إلى إحصائيـات تسـجيلات الملكيـة الفكريـة خلال السـنوات الأخيرة (٢٠١٨ – ٢٠٢٢)، إذ بلغـت نسـبة إجمالي بـراءات الاختراع في المنطقـة العربيـة ٠,٥ ٪ مـن بـراءات الاختراع في العـالم بمجمـوع ١٧٢٦٠ طلبـا عـام ٢٠٢٢ تحصّـل منهـا ٥٧٨٦ على بـراءة اختراع.[٥٢]

[٤٨]- المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.
[٤٩]- المصدر السابق
[٥٠]- وزارة التخطيط العراق-الجهاز المركزي للإحصاء/ المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٢٢-٢٠٢٣
[٥١]- مرصد «الألكسو» متابعة إنجاز أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في مجال البحث العلمي والتطوير وتكنولوجيا المعلومات.
[52]- ESCWA – Annual SDG Review 2024: Skills development, innovation and the private sector in the Arab region

الجدول ٨ تطور عدد الباحثين لكل مليون ساكن في بعض الدول العربية خلال الفترة ٢٠١٥ -٢٠٢١

الدولة	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢١
الجزائر	٨١٩,٣ (٢٠١٧)	-	-
مصر	٩٧٨ (٢٠١٨)*	٨٣٨,٠	٨٥٤,٣
العراق	٦٥,٨	١٤١,٤	١٦٩,٩
الأردن	٢٥٢,٤	-	-
الكويت	٣٩٥,٨	١٧٣,٥	-
المغرب	١٠٧٣,٥ (٢٠١٦)	-	-
عمان	٢١٢,٥	٣٣٤,٩	٢٨٤,٤
قطر	٥٨٤,٠	-	٩٠٢,٦
السعودية	-	٤٥٣,٢	٧٠٠,٦
سوريا	٩١,٠	-	-
تونس	١٨٠٠,١	١٦٥٩,٩	١٦٢١,٦
الإمارات العربية	١٩٨٠,٥	٢٤٤٢,٥	٢٤٨٨,٨
المعدل العربي*	٥٤٥,٥	٦١٤,١	-
المعدّل العالمي*	١١٦٠,٠	١٣٤١,٨	-

المصدر:معهد اليونسكو الاحصاء (*تقديرات)- * امرصد المصري الموشرات العلوم و التكنولوجيا

ب. ملامح ومؤشرات دالة عن الوضع الصحي للسكان في الدول العربية:

مثلما أسلفنا، فإن كلاً من دليل التنمية البشرية ومؤشر رأس المال البشري هو أداة قياس مركّبة تقيس متوسط الإنجازات في ٣ أبعاد أساسية للتنمية البشرية وهي الصحة وامتداد العيش، والتعليم والمعرفة، والدخل والمستوى المعيشي اللائق.

فللصحة بُعد تنموي هام، وهي مساهم رئيسي في الرفع من قيمة رأس المال البشري وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ بدون تحقيق مستويات جيدة من الصحة البدنية والنفسية والعقلية يتعذّر تحقيق العديد من تلك الأهداف.

وحول الصحة وأوضاعها، كثيرا ما يقع الاعتماد على قياس مستوياتها على عدد محدود من المؤشرات مثل معدّل وفيات الأطفال قبل سن الخامسة، ومتوقع الحياة عند الولادة والبقاء على قيد الحياة إلى سن الستين وما بعدها، ونسب التطعيم (ذات الأثر على مؤشر وفيات الأطفال دون ٥ سنوات). كما يقع الاعتماد على مؤشر الصحة الجنسية والإنجابية لقياس صحة الفتاة والمرأة وقياس مستوى عدم المساواة بين الجنسين خاصة على مستوى توفر الخدمات وجودتها ومدى الانتفاع بها.

يبلغ عدد سكان المنطقة العربية حسب تقديرات ٢٠٢٤ حوالي ٤٧٦ مليون ساكن، وهو عدد من المتوقع أن يتضاعف بعد ٣٩ سنة استنادا إلى

اتجاهات الخصوبة والولادات والوفيات حسب السيناريو المعتدل (مقابل ٧٧ سنة كفترة لتضاعف عدد سكان العالم).

ويتدخل التوزيع العمري للسكان في استشراف أوضاعهم بما فيها الأوضاع الصحية، فنجد أن ٣٢ ٪ من سكان المنطقة العربية هم من الفئة ٠-١٤ سنة و٢٨ ٪ من الفئة ٠-١٤ سنة، و ٦٣ ٪ من الفئة ١٥-٦٤ سنة و٥ ٪ من الفئة ٦٥ سنة فأكثر، أي أن المجتمع العربي ككل مجتمع شاب وغالبيته في فئة السكان النشيطين والشباب بالرغم من بوادر التشيخ السكاني التي ظهرت على بعض الدول مثل تونس ولبنان خاصة. لذلك فإن مثل هذه التركيبة السكانية تحتاج، فضلا عن البرامج والخدمات العلاجية، خططا متكاملة وفاعلة للصحة الوقائية، وهو ما لم يغب عن أي من السياسات والاستراتيجيات الوطنية العربية وخاصة عبر برامج التطعيم والطب المدرسي والجامعي وبرامج التوعية والتثقيف الصحي وبرامج الوقاية من السلوكيات الخطرة والأمراض السارية والمعدية. ولعل هذا ما ساهم في ارتفاع معدلات العمر المتوقع عند الولادة سواء للذكور أو للإناث وانخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال، وهو إنجاز يُحسب لأنظمة الصحة العربية بالرغم من أن الأهداف المأمولة في المجال الصحي لم تتحقق في عديد دول المنطقة وخاصة تلك التي تشهد صراعات وحروب واحتلال. كما أنه، وباستثناء دول الخليج العربي، لم تتعاف الأنظمة الصحية تماما من تداعيات جائحة كوفيد ١٩ التي أعاقت، بشكل كبير أحيانا، الاستجابة الصحية الأولية والثانوية ورعاية الحالات الحرجة والاستعجالية.

وتكمن أكبر التحديات الصحية في أغلب الدول العربية في الفوارق الصحية، سواء منها الأوضاع أو الخدمات، لا بين دول المنطقة فحسب وإنما خاصة بين السكان داخل البلد الواحد، فللفقراء صحتهم وخدماتهم وللأغنياء صحتهم وخدماتهم ولا تناسب بين الإثنين.

وكمثال على ذلك يعبّر مؤشر الفوارق الصحية حسب الدخل عن أوضاع وحقائق توحي بأن هناك على الأقل بَلَدَان اثنان في البلد الواحد، من ذلك مثلا أن نسبة وفيات الرضع أو وفيات الأطفال تتضاعف أو تكاد بين الخمس الأفقر من السكان مقارنة بمستوياتها بين الخمس الأغنى من سكان نفس الدولة كما هو الشأن مثلا في الجزائر ومصر والعراق وموريتانيا والسودان واليمن، وهي ليست الدول الوحيدة في ذلك في المنطقة. ويعرض الشكل التالي مؤشرات لدول عربية مختارة سُجلت في سنوات مختلفة، لذلك فهي ليست للمقارنة ولكن للاسترشاد بها، مع الإشارة إلى أن مثل هذا المؤشّر لا نجده كثيرا في قواعد البيانات الإحصائية الوطنية في المنطقة.

ومع هذا تبقى نسبة الإنفاق الحكومي العام على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي ضعيفة في مجتمعات ترتفع في أغلبها مستويات الفقر والبطالة وتقلّ فيها نسب السكان المنتفعين بحماية اجتماعية شاملة. ولكن المؤشّر الأكثر تعبيرا عن هذا الوضع هو أن نسب عالية من الأسر تنفق أكثر من ١٠ ٪ من إجمالي نفقاتها أو دخلها على الصحة، وهي بين ١٦ و ٣١ ٪ في خمسة بلدان من بين الثمانية عشرة بلدا عربيا التي تتوفر جولها بيانات.

أما عن التغطية الصحية الشاملة فهي لا تتجاوز ٦١ ٪ كمعدل إقليمي (٢٠٢١)[٥٣] . وتعرّف منظمة الصحة العالمية التغطية الصحية الشاملة بأنها " حصول جميع المجتمعات المحلية وجميع الناس على الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها ووقايتهم من المخاطر الصحية مع ضمان حمايتهم من الصعوبات المالية. وتشمل التغطية الصحية الشاملة حماية الصحة وتعزيزها والوقاية من الأمراض وعلاجها والتأهيل والرعاية" [٥٤] .

كما تسجل المنطقة العربية نسبة لا تزال مرتفعة لوفيات الأمهات تقدر بـ١٧٩ وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي (٢٠٢٠)، وهو ما يؤشر إلى عدم تحقيق المستوى المنشود في خطة ٢٠٣٠. وبالرغم من أن ١٣ دولة عربية حقّقت اعتبارا من عام ٢٠٢٠ هدف التنمية المستدامة المتمثل في «معدل وفيات الأمهات أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية وألاّ يتجاوز في أي بلد ١٤٠ حالة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية بحلول عام ٢٠٣٠»، فإن الصومال والسودان وجيبوتي أبلغت عن معدلات تفوق ١٤٠ حالة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية (٢٠٢٠). كما ارتفع هذا المعدّل منذ ٢٠١٠ في كل من لبنان وليبيا وسوريا والصومال نتيجة الظروف التي تمرّ بها هذه البلدان. ويكفي أن نشير إلى أنه جاوز ٦٠٠ حالة وفاة في الصومال وحوالي ٢٥٠ حالة وفاة في السودان وأكثر من ٢٠٠ حالة في جيبوتي [٥٥].

ولأن حققت نصف البلدان العربية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ نسبة ولادات بإشراف موظفين صحيين مهرة عالية جدا (حوالي٩٩,٢ ٪) وبلغت ٩٠ ٪ في ١٣ دولة في المنطقة، فإن هذا المؤشر كان في أدنى مستوياته في الصومال (٣١,٩ ٪) والسودان (٥١,٢ ٪) الذي انخفضت فيه النسبة من ٧٧ ٪ خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ إلى ٥١,٢ ٪ خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. والأكيد أنها انخفضت أكثر بسبب تواصل الحرب الأهلية وموجات النزوح وتدمير منافذ الخدمات وخروج الكثير منها عن الخدمة [٥٦].

[٥٤]-تقرير المنظمة العالمية للصحة حول الصحة في خدمة التنمية المستدامة ٢٠١٥

[53] -Source : UNFPA : World population dashboard 2022

[55]-WHO : Progress on the health related SDG in the Eastern Mediterranean Region 2023

[56]-WHO : Progress on the health related SDG in the Eastern Mediterranean Region 2023

مؤشرات سكانية للدول العربية

الجدول ٩

الدولة	متوقع العمر عند الولادة ٢٠٢١			معدل وفيات الرضع (لكل ألف ولادة حية) ٢٠٢٢	معدل وفيات الأطفال دون ٥ سنوات (لكل ألف ولادة حية) ٢٠٢٢
	الإجمالي	ذكور	إناث		
الأردن	٧٥,٦	٧٤,٦	٧٧	١٢	١٤
الإمارات العربية	٧٨,٣	٧٧,٢	٨٠	٤	٥
البحرين	٧٤,٤	٧٣,٨	٧٥,١	٧.٨٦	٨,٣٨
الجزائر	٧٦	٧٥,٥	٧٦,٦	١٩	٢٢
سوريا	٧٢,٤	٧٠,٦	٧٤,٤	١٨	٢١
السودان	٦٧,٦	٦٦,٢	٦٨,٩	٣٧	٥٢
الصومال	٥٤	٥١,٧	٥٦,٣	٦٨	١٠٦
العراق	٧٥,٣	٧٣,١	٧٦,٨	١٩,٨	٢٤,١
الكويت	٧٩	٧٧,٣	٨١,٨	٧	٩
المغرب	٧٢,٦	٧١,٥	٧٣,٧	١٥	١٧
السعودية	٧٦,٤	٧٥,٧	٧٧,٤	٦	٦
اليمن	٦٥,٨	٦٣,١	٦٨,٦	٣٣	٤١
تونس	٧٤,١	٧١,٥	٧٦,٨	١٠	١٢
ج. القمر	٦٧,٥	٦٦,٣	٦٨,٧	٣٨	٤٨
جيبوتي	٦٤,٩	٦٣	٦٦,٧	٤٤	٥٢
عمان	٧٢,٥	٧٠,٩	٧٤,٩	٩	١١
قطر	٧٦,٧	٧٦	٧٨	٥	٥
لبنان	٧٤,٣	٧١,٢	٧٧,٥	١٥	١٧
ليبيا	٧٢,٢	٧٠,٢	٧٤,٢	٩	١٠
مصر	٦٩,١/ ٧٠ (٢٠٢٢)	٦٦,٧	٧١,٧	٩,٣ (٢٠٢١)	١٨
موريتانيا	٦٨,٩	٦٨,٤	٦٩,٤	٣١	٣٩
العالم العربي				٢٤	١٩ (MENA)
العالم	٧١,٤	٦٨,٩	٧٤	٢٨	٣٧

المصدر. - منظمة الصحة العالمية data.who.int/ar/indicators | - الإحصاءات الوطنية لعدد من الدول العربية المشاركة في الدراسة

وعلى مستوى كثافة الأطباء وإطارات التمريض والقابلات والصيادلة وأطباء الأسنان، لم تحدث في غالبية دول المنطقة العربية سوى تغييرات متواضعة خلال الفترتين ٢٠١٣-٢٠١٥ و ٢٠١٨-٢٠٢٠. وتواجه كل من جيبوتي والصومال والسودان واليمن أكثر التحديات المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة، إذ تقلّ كثافة القوى العاملة الصحية فيها عن المتوسط العالمي البالغ ٤٩ لكل ١٠ آلاف ساكن، كما يقل فيها مؤشر تغطية خدمات التغطية الصحية الشاملة عن ٥٥٪ [٥٧].

كخلاصة، يتبيّن من خلال بعض مؤشرات الصحة التي تمّ استعراض مستوياتها، أن هنالك تحسن في الأوضاع الصحية للسكان وتعزيز الكثير من الخدمات وارتفاع مستويات الإنجاز وذلك من خلال التطوّر الحاصل خلال العشريات الأخيرة في هذا المجال بالرجوع إلى الخطط الوطنية والالتزامات الدولية، إلاّ أن ذلك يبقى غير كاف لتحقيق نوعية حياة جيدة، وعمر مديد بنسب مرض وإعاقة متدنية، وغير كاف أيضا لأن تكون مساهمته في نمو رأس المال البشري متميزة ومستدامة. إن التحديات لاتزال كبيرة، وعراقيل التقدم والانجاز لاتزال قائمة في بعض الدول. وكما هو الشأن بالنسبة لقطاع التعليم، تحتاج منظومات الصحة الوطنية في المنطقة العربية إلى إعادة نظر وحوكمة أفضل وإمكانيات مادية وبشرية أرقى.

إن الصحة كما التعليم، قطاعات ذات منفعة شخصية وهذا أكيد، ولكن الأهم من ذلك أنها قطاعات ذات منفعة وطنية وإقليمية وعالمية. وتُعرّف هذه الدرجة من المنفعة بأنها «مكوّن أو فعل (أو نبذ فعل) أو حتى فكرة يتمتع بها، عند توفّرها، الجميع في أنحاء العالم أو المنطقة أو البلاد كافة» [٥٨].

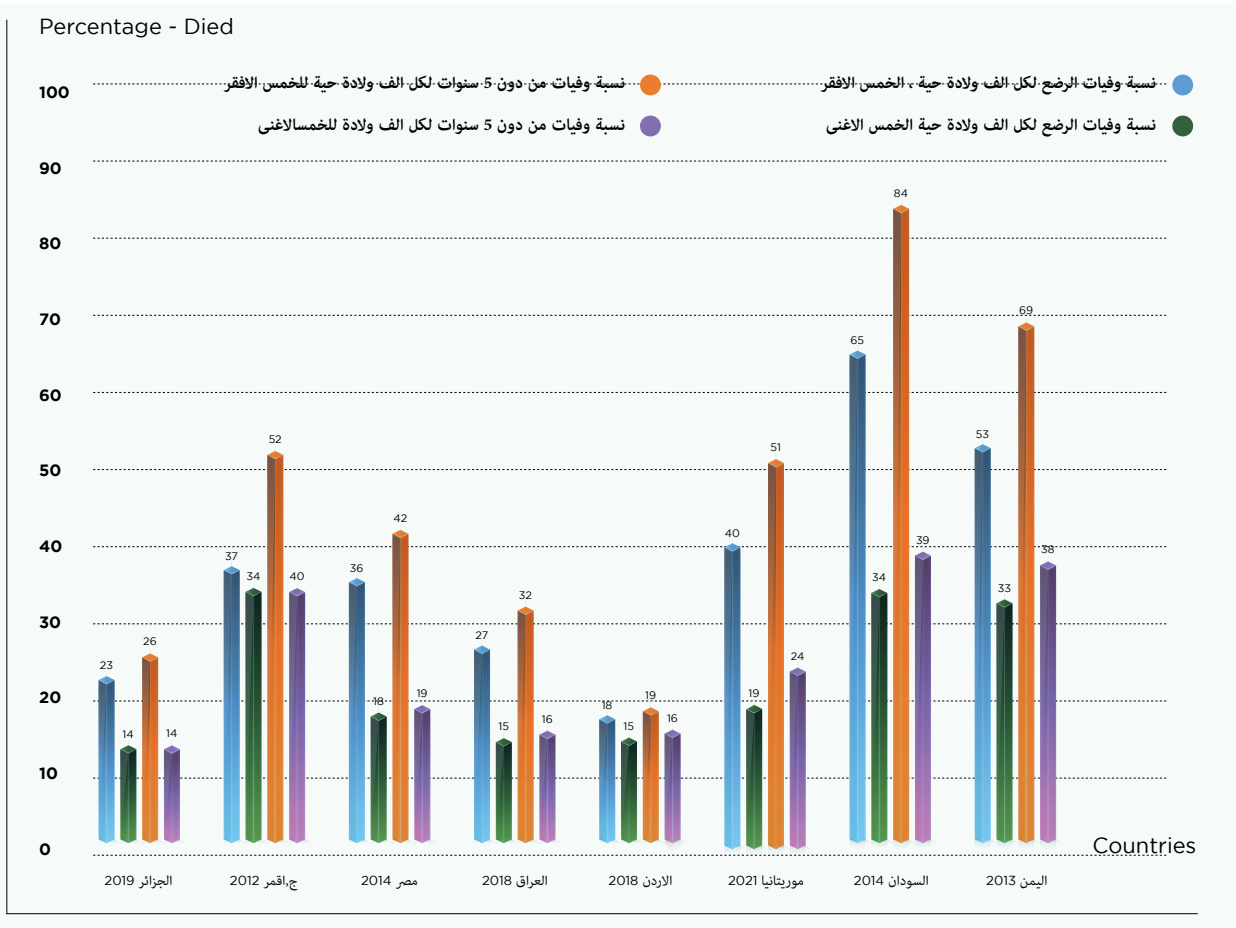

الشكل ٧ لفوارق في الصحة حسب الدخل لدول عربية مختارة، في الألف

المصدر: UNFPA : world population Dashboard ٢٠٢٢

[٥٧]-WHO : Progress on the health related SDG in the Eastern Mediterranean Region 2023

[٥٨]- UNDP: تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٣-٢٠٢٤

الجدول ١٠ الإنفاق على الصحة في الدول العربية

الدولة	الإنفاق الحكومي العام على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي ٢٠٢١	نسبة السكان الذين يتجاوز لديهم إنفاق الأسرة على الصحة ١٠ ٪ من إجمالي نفقات الأسرة أو دخلها حسب أحدث التواريخ
العالم	٪١١	-
موريتنا	٪٨,٣	٪١٢ (٢٠١٤)
المغرب	٪٨,٢	٪٨,٢ (٢٠١٩)
الجزائر	٪٨,٨	-
تونس	٪١٢	٪١٧ (٢٠١٥)
مصر	٪٦,٨	٪٣١ (٢٠١٧)
السودان	٪٧,٩	٪١٢ (٢٠١٤)
جيبوتي	٪٤,٢	٪١,٥ (٢٠١٧)
الأردن	٪٧,٩	٪٦,٤ (٢٠١٧)
السعودية	٪١٤	٪١,٣ (٢٠١٨)
العراق	٪١١,٣	٪٢٠ (٢٠١٧)
الكويت	٪٩,٩	-
قطر	٪٨,٤	٪١,٣ (٢٠١٧)
الإمارات العربية	٪١٣	٪٠,٣٧ (٢٠١٩)
عمان	٪١١	٪٠,٦٣ (١٩٩٩)
البحرين	٪٨,٧	
٩,٦ (حسب المصادر الوطنية)	٪٤,٩ (٢٠١٥)	
ج. القمر	٪٤,٧	٪٨,٨ (٢٠١٤)
لبنان	٪١٧	٪٢٧ (٢٠١٢)
ليبيا	٪٦,٤	-
سوريا	٪٤,٥ (٢٠١٢)	٪٦,٩ (٢٠٠٧)
الصومال	-	٪٠,١٣ (٢٠١٧)
اليمن	٢,٢ (٢٠١٥)	١٦ (٢٠١٤)

المصدر: منظمة الصحة العالمية data.who.int/ar/indicators

ت. الدخل ومستوى العيش والحماية الاجتماعية

عـادة مـا يتـم قيـاس مسـتوى عيـش النـاس وأوضاعهـم الماديـة والاقتصاديـة بجملـة مـن المـؤشرات الرئيسـية وأخـرى فرعيـة تتصـل بظـروف العيـش وتسـهيلاته وبالخدمـات وتوفرهـا وفـرص الانتفـاع منهـا.

ومـن المـؤشرات الرئيسـية نذكـر مسـتوى الدخـل الفـردي السـنوي أو نصيـب الفـرد مـن الناتـج المـحلي الخـام، ومسـتويات البطالـة ومعدلاتهـا، ومسـتويات الفقـر والفقـر المدقـع، ونسـبة السـكان الذيـن تشـملهم خدمـات الحمايـة الاجتماعيـة وغيرهـا.

مـن المسـلّم بـه أن المنطقـة العربيـة ليسـت وحـدة متجانسـة في المجـال الاقتصـادي ومسـتوى العيـش، لذلـك ذهـب الدارسـون والباحثـون إلى تقسـيمها إلى ٤ مناطـق دون إقليميـة هـي بلـدان الخليـج العـربي، وبلـدان المشرق العـربي، وبلـدان المغـرب العـربي، والبلـدان ذات الاقتصاديـات الضعيفـة، وذلـك اعتبـارا للفـوارق الكـبيرة والكـبيرة جـدا بين هـذه المجموعـات الأربـع على مسـتوى الدخـل والتشـغيل والثروات والفقـر أو الغنـى وظـروف عيـش الأفـراد والأسر. ويبلـغ هـذا الفـرق مـداه الأقصى خاصـة بين المجموعـة الأولى والمجموعـة الرابعـة، حتـى أن القوائـم الإحصائيـة الخاصـة بالفقـر مـثلا أو بالبطالـة، عـادة مـا لا تتوفّـر على بيانـات في ذلـك لـدول الخليـج العـربي وهـي التـي تسـجل مسـتويات مرتفعـة مـن نصيـب الفـرد مـن الناتـج المـحلي الإجمالي ومسـتويات تـكاد تـقترب مـن الصفـر مـن البطالـة وهـي التـي تسـتقبل ملايين الـعمال مـن خارجهـا لتغطيـة حاجيـات اقتصادهـا وخطـط تنميتهـا.

عن مستوى الدخل الفردي:

في أحـدث بيانـات أصدرتهـا مجموعـة البنـك الـدولي حـول مـؤشرات النمـوّ في العـالم، جـاء الرسـم المـوالي (الشـكل ٨) على شـكل سلسـلة مـن الجبـال والقمـم ترمـز إلى دول مجلـس التعـاون الخليجـي، وبينهـا منخفضـات تعكـس مسـتويات الـدول ذات الدخـل الضعيـف والمتوسـط في المنطقـة.

و تقـع منطقـة الشرق الأوسـط وشمال إفريقيـا دون المتوسـط العالمـي لمسـتوى الدخـل الفـردي السـنوي بالـدولار ودون مسـتوى الـدول ذات الدخـل المتوسـط الأعلى في العـالم. وتوجـد ١٣ دولـة عربيـة دون عتبـة الخمسـة آلاف دولار كمعـدل للدخـل الفـردي السـنوي، كما تقـع ٥ دول عربيـة دون عتبـة ٢٢٠٠ دولار سـنويا.

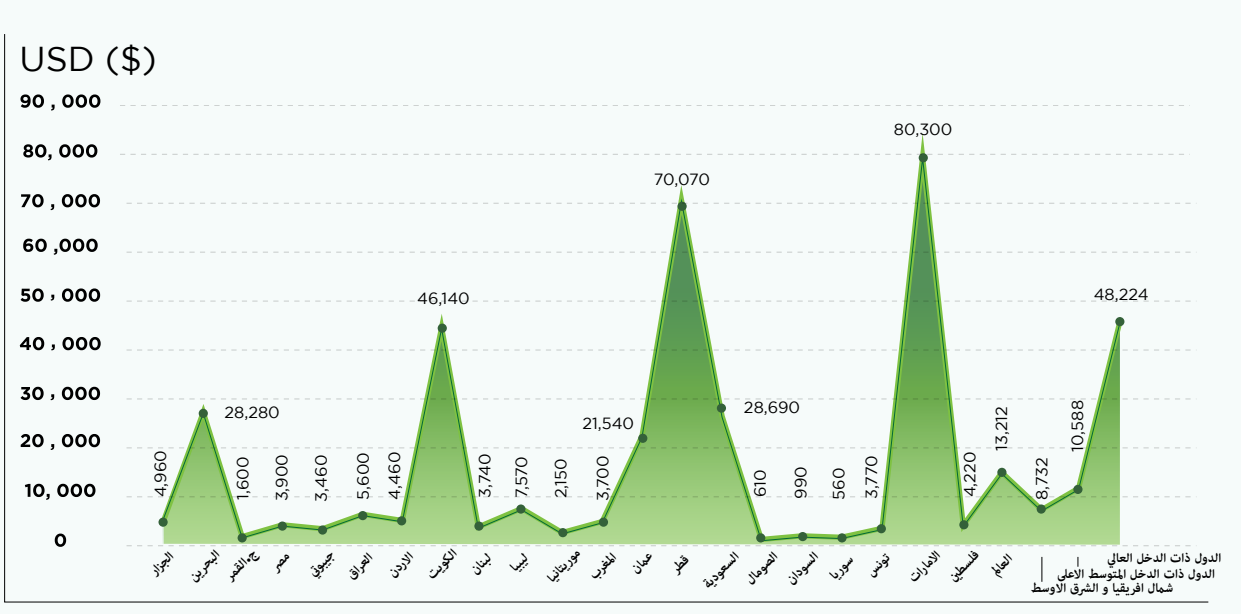

الشكل ٨ الدخل الفردي السنوي بالدولار ٢٠٢٣

المصدر: مجموعة البنك الدولي wdi.worldbank.org/table/wv١

إذا، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي الست، فإن متوسط دخل الفرد العربي سنويا يبقى دون المتوسط بل وضعيفا في كل واحد من ٤ بلدان عربية. ويطرح هذا الوضع العديد من الأسئلة عن مدى قدرة الفرد والأسر على تأمين حاجياتها الأساسية من غذاء متكامل وسليم ومسكن لائق وخدمات صحية وتعليمية وغيرها. وسوف نتبيّن آثار ذلك من العلاقة المتبادلة بين هذا الوضع وأوضاع اقتصادية واجتماعية أخرى وأساسا الفقر والبطالة.

أما عن تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإن نصف الدول العربية سجلت خلال عام ٢٠٢٣، نموّا سلبيا وهي بالتالي لا تزال لم تتعاف من صدمات السنوات السابقة الاقتصادية والصحية والبيئية. وباستثناء جيبوتي وقطر الذين سجلا تباعا نسبة نموّ لنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام قدر بـ٥,٢ ٪ و ٣,٩ ٪، فإن باقي الدول ذات النمو الإيجابي حول ذلك تواجدت بين ٢,٥ ٪ و٠,٢ ٪ .وبصفة عامة، فإن اقتصادات البلدان التي تشهد صراعات واختلالا للأمن والاستقرار وأقل البلدان نموّا في المنطقة، قد انكمشت تباعا بحوالي ٤,٣ ٪ و٣ ٪ عام ٢٠٢٠ بحسب تقديرات السيناريو المعتدل، وبحوالي ٧,٩ ٪ و٥,٥ ٪ بحسب السيناريو المتشائم [٥٩].

الجدول ١١ الإنفاق على الصحة في الدول العربية

الدولة	الدخل الفردي السنوي بالدولار ٢٠٢٣	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٢٣	الدولة	الدخل الفردي السنوي بالدولار ٢٠٢٣	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام ٢٠٢٣
الجزائر	٤٩٦٠	+٢,٥	عمان	٢١٥٤٠	-٠,٢
البحرين	٢٩٢٩٠ (عن هيئة المعلومات)	+١,٦	قطر	٧٠٠٧٠	+٣,٩
ج. القمر	١٦٠٠	+٠,٩	السعودية	٢٨٦٩٠	-٢,٢
مصر	٣٩٠٠	+٢,٢	الصومال	٦١٠	٠,٠
جيبوتي	٣٤٦٠	+٥,٢	السودان	٩٩٠	-٣,٥
العراق	٥٦٠٠	-٥,١	سوريا	٥٦٠	-١,٣
الأردن	٤٤٦٠	+٢,٢	تونس	٣٧٧٠	-٠,٤
الكويت	٤٦١٤٠	-٣,٢	الإمارات	٨٠٣٠٠	+٢,٠
لبنان	٣٧٤٠	+٢,٤	فلسطين	٤٢٢٠	-٧,٧
ليبيا	٧٥٧٠	-٢,٨	العالم	١٣٢١٢	+٣,٩
موريتانيا	٢١٥٠	+٠,٧	شمال إفريقيا والشرق الأوسط	٨٧٣٢	+٠,٣
المغرب	٣٧٠٠	+٠,٢	الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى	١٠٥٨٨	+٤,١
			الدول ذات الدخل العالي	٤٨٢٢٤	+١,١

المصر: مجموعة البنك الدولي wdi.worldbank.org/table/Wv.1

[٥٩] - الاسكوا: حقائق وآفاق في المنطقة العربية / مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٩-٢٠٢٠

والأكيد أن التقهقر الاقتصادي وتراجع الاستثمار العمومي والخاص والانكماش الاقتصادي بصفة عامة متواصل في الدول التي لا تزال تحت وطأة الصراعات والحروب وعدم الاستقرار، وسوف تتواصل فيها وتيرة التعافي من الأزمات، بطيئة، بما يزيد من التحديات الاجتماعية وانتشار الفقر والبطالة، وتعميق الفجوة بين الجنسين، إذ تُقدّر قيمة مؤشر التنمية حسب الجنس في المنطقة العربية لعام ٢٠٢٠ بـ٠,٨٥٦ أي أدنى من مستوى المعدل العالمي البالغ٠,٩٤١ [٦٠].

عن الفقر والفقر المدقع:

حرصت الدول العربية كما دول العالم، ولا تزال على التقليص من حدّة الفقر والفقر المدقع بين سكانها وحققت في ذلك نتائج إيجابية متفاوتة، إلا أن وتيرة التخفيض من مستويات الفقر أخذت في التباطؤ في المنطقة منذ بداية العشرية الثانية من القرن الحالي، بل أن جزءا من الانجازات تآكل وسُجلت خسارته نتيجة عدة عوامل من أهمها الصراعات والحروب وانعدام الأمن في عدد من دول المنطقة، والأزمات الاقتصادية المتتالية والكوارث الطبيعية والصحية والتغيرات المناخية وتداعياتها، فضلا عن النظم والنماذج الاقتصادية والتنموية في بعض البلدان) economic models). ونتيجة لذلك فإن هدف إنهاء الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ لن يتحقق في آجاله في المنطقة العربية ولا في مناطق أخرى من العالم.

وحسب مجموعة البنك الدولي فإن «جهود الحدّ من الفقر تلقت ضربة قاسية بسبب جائحة كورونا وسلسلة من الصدمات الكبرى خلال السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢ مما تسبّب في ضياع مكاسب ثلاث سنوات من التقدّم» [٦١]. والأكيد أن المنطقة العربية أضاعت مكاسب سنوات أكثر من ذلك إذا استحضرنا أن حوالي ثلث بلدانها عرفت ولا تزال حروبا وصراعات مسلحة ونزوحا وتشريدا وكوارث طبيعية وبشرية. والأخطر من هذا، أن فئات كثيرة من سكان المنطقة لا تزال معرضة جدّيا للسقوط في دائرة الفقر كل عام مع تواصل الحروب الأهلية والصراعات المسلحة والأخطار الأمنية، فضلا عن الكوارث الطبيعية.

عادة ما تُستعمل في قياس أنواع ودرجات الفقر، عدة مؤشرات مثل مؤشر الفقر، ومؤشر الفقر المدقع ومؤشر الحرمان ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد وغيرها. ويعكس مؤشر الفقر مستوى الفقر المادي والذي يحدد في مستواه الأدنى بما قدره ١,٩ دولار في اليوم، وفي مستوى أعلى بما قدره ٣,١٥ دولار في اليوم.

واعتبارا إلى ضعف دلالة هذا المؤشر وعدم أخذه في الاعتبار حقيقة كل مجتمع وخصوصياته، تستعمل الدول مؤشر عتبة الفقر الوطني، وهو مؤشر مركّب من عديد العناصر ويدمج عديد المدخلات التي تتدخل في رسم مستوى معيشة الفرد والأسر كأن يقع احتساب الدخل الأدنى الضروري للحصول على الحاجيات اليومية من السعرات الحرارية والعلاج واللباس والخدمات الأساسية الحياتية. ولئن تختلف نسبيا طرق وعناصر حساب هذا المؤشر، فإنه أبلغ تعبيرا وأكثر واقعية من المؤشر المالي.

وكما يشير الجدول التالي (الجدول ١١) الذي يستثني دول الخليج العربي، وبالرغم من عدم توفّر بيانات حديثة لكل الدول، فإن مستويات الفقر حسب عتبة الفقر الوطني مرتفعة في أغلب دول المنطقة، باستثناء الجزائر والمغرب. ففي ٤ دول من ضمن ١٣ دولة، يقع أكثر من ٤٠ ٪ من السكان تحت عتبة الفقر، وأكثر من ٣٠ ٪ في ٧ دول.

ومن خلال تقرير قمة الحكومات العالمية لعام ٢٠٢٢ الذي اصدرته كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية (World Government Summit ٢٠٢٢) حول مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية، فإن ٧ دول عربية، من بين ١٤ دولة توفرت حولها بيانات الفقر، هي إما في اللون الأحمر أو البرتقالي أي أنّ تحديات كبرى أو تحديات هامة لا تزال قائمة أمامها لتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ حول القضاء على الفقر، و٥ دول أخرى لا تزال تصطدم ببعض التحديات، وأن بلدَين فقط تمكّنا من تحقيق الهدف وهما لبنان والإمارات العربية المتحدة، والحديث هنا عن الفقر حسب مؤشر الفقر العالمي المالي (٣,١٥ دولار في اليوم) لا حسب مؤشر الفقر الوطني. وتختص كل الدول العربية الأقل نموّا (جزر القمر، جيبوتي، موريتانيا، الصومال، السودان واليمن) باللون الأحمر كمقياس لمدى تحقيق هدف القضاء على الفقر، أي أنها تواجه تحديات وصعوبات كبرى للوصول إلى ذلك، كما أن الصومال والسودان قد تراجعتا إلى الوراء في هذا المجال، وبقيت جزر القمر وموريتانيا في وضع استقرار دون تقدّم، في حين لا تزال مصر مثلا تواجه تحديات هامة في الوصول إلى القضاء على الفقر (اللون البرتقالي) مع بقاء الاتجاه في وضع الاستقرار دون تقدم يُذكر.

[٦٠] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربيّ آسيا)الإسكوا(:العدالة والمساواة بين الجنسين ٢٠١٩

[٦١] - مجموعة البنك الدولي – الفقر albankaldawli.org/ar/topic/poverty

الجدول ١٢ مستويات الفقر في الدول العربية

الدولة	نسبة الفقر حسب عتبة الفقر الوطني	نسبة الفقر حسب مؤشر الفقر العالمي: دون ٣,١٥ دولار في اليوم (٢٠١٠-٢٠٢٢)	الدولة	نسبة الفقر حسب عتبة الفقر الوطني	نسبة الفقر حسب مؤشر الفقر العالمي: دون ٣,١٥ دولار في اليوم (٢٠١٠-٢٠٢٢)
الجزائر	٥,٥٪ (٢٠٢٠)	٠,٥٪	المغرب	٤,٨٪ (٢٠١٣)	١,٤٪
ج. القمر	٤٢,٤٪ (٢٠١٤)	١٨,٦٪	الصومال	٥٤,٤٪ (٢٠٢٢)	--
جيبوتي	٢١,١٪ (٢٠١٧)	١٩,١٪	السودان	٤٦,٥٪ (٢٠٠٩)	١٥,٣٪
مصر	٢٩,٧٪ (٢٠١٩)	١,٥٪	سوريا	٣٥,٢٪ (٢٠٠٧)	٢٤,٨٪
العراق	١٧,٦٪ (٢٠٢٣-٢٤)	٠,١٪	تونس	١٦,٦٪ (٢٠٢١)	٠,٣٪
الأردن	١٥,٧٪ (٢٠١٨)	--	اليمن	٤٨,٦٪ (٢٠١٤)	١٩,٥٪
لبنان	٢٧,٤٪ (٢٠١١)	--	فلسطين	٢٩,٥٪ (٢٠١٦)	٠,٥٪
موريتانيا	٣١,٨٪ (٢٠١٩)	٥,٤٪			

المصدر: - مجموعة البنك الدولي wdi.worldbank.org/table/1.1+ table/1.2 | - الإحصاءات الوطنية لعدد من الدول العربية المشاركة في الدراسة

والمعلوم في المنطقة العربية وفي أغلب مناطق العالم أن الفقر يطال النساء أكثر من الرجال، وتزيد هذه الظاهرة من حجمها كل عام في المنطقة العربية ممّا يؤثر سلبا على نوعية ومستوى عيش الأسر التي تعولها نساء.

يتضح إذا ممّا تقدم أن مستويات الفقر لا تزال عالية في الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، وهو أشدّ انتشارا وأشدّ قسوة في الدول العربية التي تعيش صراعات وعدم استقرار وجوائح طبيعية، وبين فئات من السكان وعلى رأسها النساء. وذهبت التوقعات والتقديرات أن جائحة كوفيد ١٩ قد تكون دفعت ب٨,٣ مليون شخص إضافي إلى دائرة الفقر في المنطقة، إذ قدّر عدد الفقراء بها قبل الجائحة بـ٩٣ مليون شخص، وبعد الجائحة بـ١٠١,٤ مليون شخص [٦٢].

ويتواصل احتمال توسع دائرة الفقر في المنطقة، إذ أن ١١,٨ ٪ من الأسر فيها معرضة للوقوع في فقر مدقع وهو مستوى الحرمان الذي يساوي أو يفوق ثلث أقصى حالات الحرمان المتكونة من ١٢ مؤشرا. وترتفع هذه النسبة في البلدان العربية الأقل نموّا، بالرغم من أن نسب الفقر المدقع منخفضة نسبيا في المنطقة [٦٣]. ومعلوم أن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ومنهجية تحليل أوجه الحرمان المتعدّدة والمتداخلة يستخدمان كمقياسين مكملين لمقياس الفقر النقدي في عدد من البلدان النامية.

[٦٢] - الاسكوا: استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات وباء كورونا INF٣/٢٠٢٠/E/Escwa

[٦٣] - اليونسيف/الاسكوا/جامعة الدول العربية: التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد.

عن البطالة:

طبيعي أن تكون البطالة نتيجة لضعف الاقتصاد وتراجع الاستثمار وتقلص قدرة السوق على خلق مواطن شغل جديدة، وقد تكون أيضا نتيجة لضعف منظومات التعليم والتدريب وتدنّي مستوى الكفاءات والقدرات المهنية. وفي ذات الوقت هي أحد أسباب تدني الدخل والفقر والحرمان وتشغيل الأطفال والتسرب المدرسي، وهي أيضا أحد العناصر الرئيسية في تدني مستويات العيش وعدم القدرة على الانتفاع بالخدمات الأساسية وخاصة الصحية والتعليمية. وهي الدافعة إلى النزوح من الريف إلى المدن والهجرة غير المنظمة والخطرة.

ومثلما سبقت الإشارة إليه، زادت جائحة كوفيد ١٩ في انتشار البطالة في بلدان المنطقة ولم تتعاف أغلبها بعدُ من ذلك تماما، إذ من المرجّح أن تكون المنطقة قد خسرت ١,٧ مليون موطن شغل عام ٢٠٢٠ منها ٧٠٠ ألف تشغلها نساء وهن اللائي لا يمثلن سوى ٢١ ٪ من القوى العاملة. كما يُرجح أن يكون معدل البطالة قد ارتفع بـ١,٢ نقطة مائوية [٦٤].

بصفة عامة قُدّرت نسبة بطالة الذكور في المنطقة العربية ككل ب ٨,٨ ٪ من مجموع السكان النشيطين الذكور، و١٨,٣ ٪ من مجموع السكان النشطين الإناث. إلاّ أن هذه الأرقام والنسب لا تُعبّر عن الواقع بدقة، إذ أنها ترتفع إلى ما فوق ١٥ ٪ للذكور في ٦ دول وإلى ما فوق ٢٠ ٪ للإناث في ١٠ دول. وتسجّل دول الخليج العربي أدنى معدلات البطالة لدى الذكور (ما بين ٠,١ ٪ و٣,٥ ٪) مقابل مستويات مرتفعة جدا في كل من جيبوتي (٢٣ ٪) وفلسطين (٢٢,٢ ٪) والأردن (١٨,٥ ٪) واليمن (١٧,٣ ٪). ومن المرجح أن تكون معدلات الدول العربية التي تشهد صراعات مسلحة واحتلال وعدم استقرار، في ارتفاع.

أما عن نسب بطالة الإناث، فقد تجاوزت عتبة ٢٠ ٪ في ٩ دول عربية وبلغت ٣٧,٥ ٪ في جيبوتي و٣٠,٢ ٪ في اليمن و٤٢,٥ ٪ في فلسطين، ولم تنزل دون ١٠ ٪ إلاّ في ٥ من دول الخليج العربي (باستثناء المملكة العربية السعودية ١٧,٤ ٪) وجزر القمر (٦,٦ ٪) [٦٥].

ومما يؤشّر عن وضع غير مريح، وإن كان منتظرا، اعتبارا لضعف اقتصادات الدول المعنية وعدم التلاؤم بين منظوماتها التعليمية ومتطلبات سوق العمل، ما تسجله معدلات ارتفاع نسب ذوي الشهادات العليا والتي تجاوزت ١٥ ٪ في ١٠ بلدان من جملة ١٧ بلدا توفرت حولها بيانات، وقاربت أو تجاوزت ٢٠ ٪ في كل من المغرب والصومال والأردن وتونس واليمن وليبيا وفلسطين. وترتفع هذه النسب أكثر بين الإناث الحاملات لشهادات جامعية مقارنة بالذكور بالرغم من أنهن الأكثر عددا في الجامعات والمعاهد العليا والأكثر تفوقا ونجاحا في العديد من دول المنطقة، وهو واقع يُكرّس التمييز القائم على النوع الاجتماعي الذي لا يزال حاضرا بقوة في المجتمعات والمؤسسات العربية [٦٦].

عن الحماية الاجتماعية:

تعتمد كل الدول العربية، أنظمة مختلفة للحماية الاجتماعية تؤمن بعضا من الحاجيات الضرورية للفئات الهشة عن طريق المساعدات الاجتماعية القارة أو الظرفية، وأشكالا من التأمين الصحي، وأنظمة التقاعد ومعاشاته.

والحماية الاجتماعية هي جميع التدابير التي توفّر الاستحقاقات النقدية والعينية من أجل ضمان الدخل والرعاية الصحية والتكفّل الاجتماعي للفئات الهشة. وقد تكون بعض أوجه الحماية الاجتماعية قائمة على الاشتراكات، مثل التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي ومعاشات التقاعد، وبعضها غير قائم على الاشتراكات مثل المساعدات الاجتماعية والخدمات المجانية التي توجّه عادة إلى الفئات الأكثر احتياجا وكبار السن والنساء والأسر الفاقدات للعائل والسند. والحماية الاجتماعية حق أكّدت عليه عديد الاتفاقيات والمعاهدات العالمية كما اعتبرته خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة.

وبالرغم من الانجازات المسجلة في أغلب بلدان المنطقة طوال العشريات الأخيرة، والسياسات المعتمدة والمؤسسات والآليات المحدثة، لاتزال نسبة من السكان، أحيانا هامة، خارج مظلة الحماية الاجتماعية، وهم أساسا العاملون في القطاعات غير النظامية وجزء هام من النساء باعتبار مشاركتهن المتدنية في القوى العاملة النظامية في كل بلدان المنطقة.

[٦٤]- الاسكوا: فيروس كورونا: التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية

[٦٥] - امجموعة البنك الدولي ١,١/ Wdi.worldbank.org/table

[٦٦] - المصدر السابق - الإحصاءات الوطنية لعدد من الدول العربية المشاركة في الدراسة

ويعتبر المفهوم الضيق للحماية الاجتماعية أحد الأسباب المانعة لتطور أنظمتها في الدول العربية وتنوّع مساهمتها وتوسيع قاعدة المنتفعين بها. إن الحماية الاجتماعية لاتزال تُعتمد وتُمارس بمدلول مساعدة الدولة للضعفاء، أو بربطها حتما بمشاركة الفرد فيها نقديّا على امتداد سنين حياته. وهذا توجّه إقصائي لا يمكن أن يوفّر الأمان لكل فئات السكان، ذلك أن التعامل مع الحماية الاجتماعية من خلال مقاربة حقوقية لا تمييز ولا إقصاء فيها لم يبلغ بعد المستويات التي يجب أن يكون عليها وذلك في أغلب الدول العربية.

ونكتفي في هذا بعرض البيانات التالية :

ولأن تبدو المنطقة العربية في وضع مريح بالنسبة لباقي مناطق العالم وللمعدل العالمي فذلك يعود أساسا لتقصير عام في هذا المجال على مستوى كل مناطق العالم تقريبا.

وعلى مستوى آخر تتأكّد أهمية أنظمة معاشات التقاعد الآخذة في التطور سواء في البلدان النامية أو في المنطقة العربية التي كانت بعضها من روّاد اعتمادها وتطويرها مباشرة بعد الحصول على استقلالها. إلا أن هذه الأنظمة غالبا ما تفقد جزءا من فاعليتها نتيجة ضعف تغطيتها لكل

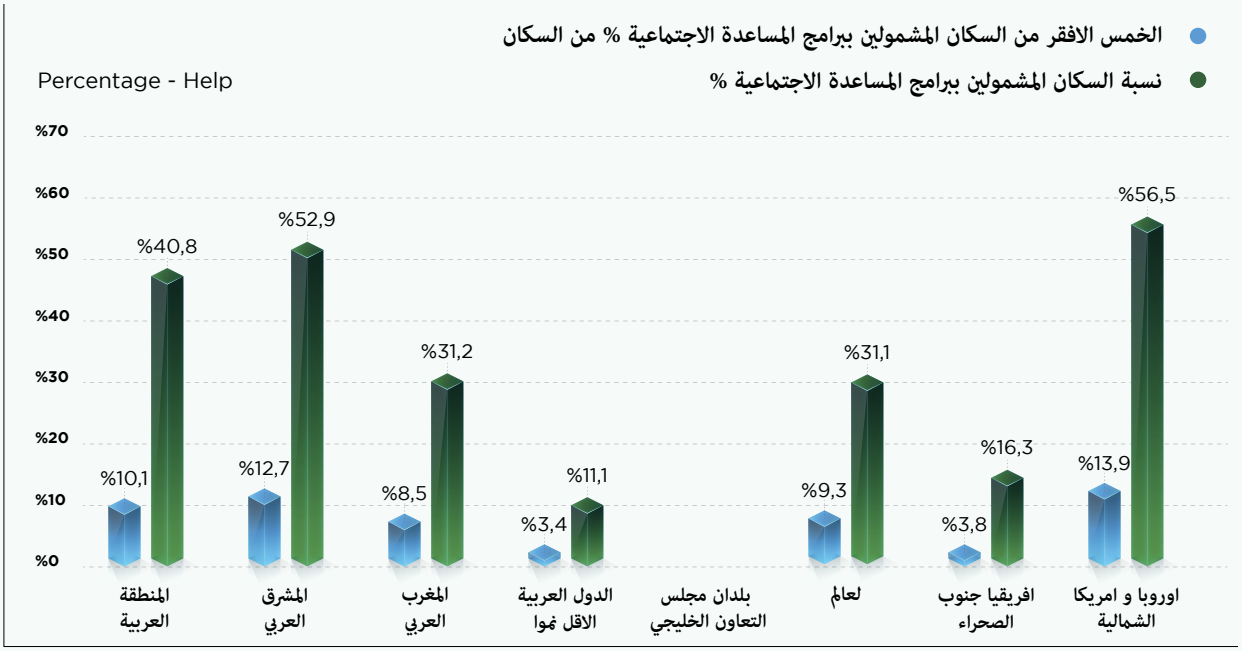

الشكل ٩ نسب التغطية ببرامج المساعدة الاجتماعية

المصدر: الإسكوا-التقرير العربي للتنمية المستدامة ٢٠٢٠

الفئات السكانية وخاصة المهمشة والضعيفة منها وفئة المسنين بعد سنّ العمل إذ أنها تقوم على مبدأ المشاركة، أي المساهمة المالية خلال سنوات العمل النظامي خاصا كان أو حكوميا، والحال أن نسبة كبيرة من القوى العاملة، قد تصل أحيانا إلى ما يقارب النصف، تنشط في القطاع غير المنظم فلا انخراط في منظومة ولا مشاركة وبالتالي لا معاشات تقاعد. هذا فضلا عن الأعداد المتزايدة من السكان التي تدخل سنويا في فئة المتقاعدين اعتبارا لظاهرة التشيّخ السكاني التي تعرفها العديد من بلدان المنطقة والمتواصلة لعقود قادمة. فلئن أنهت كل من تونس (٢٠٠٢) ولبنان والمغرب (٢٠١٢)، المرحلة الأخيرة من انتقالها الديمغرافي، فإن أمام المنطقة العربية ٣٦ سنة، كمعدل إقليمي، لإنهاء تلك المرحلة. وتبعا لذلك يتزايد عدد المسنين (٦٥+) في المنطقة بصفة ملحوظة منتقلا من ٤,٥ مليون عام ١٩٧٠ إلى ٢٠,٨ مليون عام ٢٠٢٠ وسيتضاعف أكثر من ٣ مرات ليصبح ٧١,٥ مليون عام ٢٠٥٠. وتبعا لذلك ترتفع نسبتهم من مجموع سكان المنطقة من ٤ ٪ إلى ٥ ٪ وإلى متوقع يصل إلى ١١ ٪ تباعا في التواريخ المذكورة

آنفا، مع الإشارة إلى أن تونس ولبنان تجاوزا حاليا المستوى الإقليمي المتوقع لعام ٢٠٥٠.

وفي عام ٢٠٢٠ لم تتجاوز نسبة المسنين المنتفعين بمعاشات تقاعد في المنطقة ٣٨٪ بتفاوت كبير بين الدول (٨٥ ٪ في تونس، ٢١ ٪ في البحرين، ١٠ ٪ في لبنان، ٩٪ في السودان، ٧ ٪ في اليمن).

ومن شواهد التحديات التي تواجه كبار السن في الدول العربية أن الإنفاق الشخصي للمسن على الصحة في بعض الدول العربية ذات التنمية الضعيفة يبلغ ٧٥ ٪ من مجموع نفقات الصحة، وأن ٨٦ ٪ من وفيات كبار السن، ٦٠ سنة فأكثر، ناتجة عن الأمراض غير المعدية في أغلب الدول العربية [٦٧].

إذ يتضح من خلال البيانات والمؤشرات الجزئية السابقة، أن منظومة الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية ما فتئت تتطوّر في اتجاه إثراء خدماتها وتوسيع رقعة المنتفعين بها وحسن حوكمتها، إلاّ أن تحديات كبرى لاتزال قائمة أمامها، ومواطن ضعف كثيرة لم تفلح السياسات والبرامج الوطنية بعد في القضاء عليها. وجدير بالملاحظة ان وضع الحماية الاجتماعية بين الدول غير قابل للمقارنة تقريبا اعتبارا للخصوصيات الديمغرافية والقدرات المالية والأوضاع الأمنية، وطبيعة الأنظمة الاجتماعية لكل بلد. إلاّ أنها كلها تقريبا تشترك في واجب تأمين الحياة الكريمة والأمن الشامل، الاجتماعي والاقتصادي والصحي، لكل سكانها، لا لكل مواطنيها، وفي واجب القضاء على كل أشكال الحرمان والفقر والتهميش والإقصاء والتمييز مهما بدت للبعض صغيرة أو غير ذات ثقل. هذا ما التزمت به المجموعة الدولية على عديد الأصعدة ومن خلال عديد الصكوك والأجندات بما فيها الدول العربية.

إن المفهوم الجديد للتنمية الذي اعتمدته وعرّفت به خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، لا يستثني أي بُعد من أبعادها بما فيها التنموية والحقوقية. وهو يفرض اليوم إعادة صياغة الفكر التنموي التضميني بما يثبّت حقوق الجميع، بما في ذلك الحق في الصحة، دون استثناء وفي كل الأوضاع، وفي التمكين الشامل والإدماج والمشاركة والاختيار واتخاذ القرار على أساس المساواة والعدالة وعدم التمييز، وبما يسمح بإعادة تشكيل السياسات والبرامج والخدمات التي تمنح الناس، كل الناس، حياة أفضل تحترم كرامتهم ويتجسم من خلالها مبدأ "حتى لا يترك أحد خلف الركب".

من خلال هذا الاستعراض الموجز لبعض ملامح ومستويات القطاعات والمؤشرات المُحدّدة لمستوى وقدرات رأس المال البشري في الدول العربية، يمكن القول إن هذه الأخيرة، سواء كانت من ذوات الدخل المرتفع أو المتوسط أو الضعيف، مدركة ومقتنعة بأهمية رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتشهد على ذلك سياساتها وبرامجها التي ما فتئت تتطور وتتغير نحو الأفضل في النهوض بالقدرات البشرية وإثرائها. لكن بالرغم من ذلك، يبقى نسق التطور بطيئا ولا يجاري نسق التحولات العلمية والتكنولوجية التي يعرفها العالم، ولا التحديات المتنوعة والمعقدة التي تواجه العالم بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة. كما أن أنواع "نماذج التنمية" (Development models) المعتمدة والتي تحدّد الرؤى والخيارات الاستراتيجية والتي تتضمن كلها مكونات حول "تنمية العنصر البشري" لا تنعكس في الواقع المنجز ولا تكتسب قيمة تغييرية كبيرة في هذا المجال. ولأن تجد بعض دول المنطقة مبرّرا لتواضع منظوماتها الصحية والتعليمية وضعف مردوديتها على الاقتصاد وأوجه التنمية المختلفة في ظروف عدم الاستقرار والصراعات التي تعيشها أو عاشتها لفترات طويلة، وفي محدودية مواردها، فمن الممكن تبنّي مسالك وعناصر أخرى ذات مردود وأثر إيجابي على تعزيز رأس المال البشري الوطني من ضمنها الهجرة الدولية ومساهمة المهاجرين الدوليين المادية والمعرفية. وسوف تعرض هذه الدراسة لاحقا مقترحات في هذا المجال.

الفجوة بين الجنسين:

في كل ما ورد في هذا القسم، لا بدّ من أن نستحضر أهمية حجم وأثر الفجوة بين الجنسين في كل بلدان المنطقة العربية، وهو مُعطى له أثره السلبي على مستوى رأس المال البشري اعتبارا للضعف الكبير لنسبة الإناث في سوق العمل (٢٠,٥٣ ٪) [٦٨] بالرغم من نسبهن المرتفعة في كل مراحل التعليم، وارتفاع نسب البطالة والفقر بينهن، وضعف مشاركتهن في الشأن العام وتواجدهن الضعيف أو الرمزي أحيانا في مواقع القرار، وتواضع الريادة النسائية في أغلب دول المنطقة وصعوبة تملكهن لأدوات ووسائل الإنتاج ووصولهن لمصادر التمويل، واعتبارا لما تتعرّض له أعداد ضخمة من النساء والفتيات في المجتمعات العربية، وخاصة في ظروف الأزمات واختلال الأمن واللجوء، من تمييز وعنف واعتداء على الحقوق وغيرها من الخصائص التي، وإن تحسنت فيها مؤشرات المرأة العربية عبر العقود الماضية، فإنها تبقى عنصر تعطيل للمسار التنموي وللرفع من مستويات

[67] - Escwa : Population and development report : Bulding Forward Better For Older Persons in the arab region 2022

[68] - ESCWA-realities and prospects in the Arab region/ survey of economic and social developments 2019-2020

رأس المال البشري.

ووفقا للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠٢٠، لم تسجل المنطقة العربية في ذلك أي تقدّم يُذكر، ولاتزال الفجوة فيها في حدود ٤٠,٠٥ ٪ وهي أعلى نسبة على الصعيد العالمي مقارنة بالمناطق الأخرى. وقد أدّت أزمة كوفيد والأوضاع الأمنية الصعبة في عدد من بلدان المنطقة إلى اتساع الفجوة بين الجنسين في مجالات أساسية وهامة. وتحتل الدول العربية مراتب متأخرة في التصنيف العالمي إذ تحتل الإمارات العربية المتحدة، الأولى عربيا، المرتبة ١٢٠ من بين ١٥٣ دولة تليها الكويت (١٢٢) فتونس (١٢٤) وفي الأخير سوريا (١٥٠) واليمن (١٥٣ الأخيرة). ولئن تقترب معظم الدول العربية من تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم والصحة، مع استثناءات، فإن درجة المؤشر الفرعي للتمكين السياسي تقلّ عن ١٠ ٪ كمعدّل إقليمي وهو الأدنى بين جميع مناطق العالم، فالمرأة تكاد تكون غائبة عن عالم السياسة في أغلب البلدان. كما أن المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية منخفض جدا في المنطقة، وفي المتوسط يقل دخل المرأة عن دخل الرجل في المنطقة بنسبة ٢٨ ٪ [٦٩].

[٦٩] - المصدر الاسكوا: حقائق وآفاق في المنطقة العربية: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٩-٢٠٢٠

الفصل الرابع

التعريـــف

تُعـرّف المنظمـة الدوليـة للهجـرة، الهجـرة العكسـية أو هجـرة العـودة (سـوف نعتمـد المصطلـحين للدلالـة على نفـس الشيء) بأنهـا: "مختلـف الأشـكال والأسـاليب والعمليـات التـي يعـود بهـا المهاجـرون أو يـجبرون على العـودة إلى بلدهـم الأصلي أو مـكان إقامتهـم المعتـاد، ويشـمل ذلـك العـودة الطوعيـة/ المسـتقلة، والعـودة المسـاعدة والترحيـل والطـرد والتسـليم أو أي ترتيـب آخـر للعـودة"، كما تُعرّفهـا بأنهـا "عـودة المهاجـر إلى بلـده الأصلي أو إلى بلـد إقامتـه المعتـادة بعـد هجـرة لـفترة هامـة نسـبيا في بلـد آخـر"[٧٠]. وتختلـف فترة الهجـرة المعتمـدة إجمالا بين ٣ أشـهر وسـنة.

هجرة العودة في سياسات الهجرة لدول المنطقة

لم تكـن مسـألة الهجـرة العكسـية أو هجـرة العـودة ضمـن الاهتمامـات الرئيسـية للـدارسين والباحـثين في قضايـا الهجـرة والمهاجريـن في العـالم عامـة وفي المنطقـة العربيـة بالأخـص، كما لم يكـن لهـا موقـع بـارز ضمـن السياسـات والخطـط الوطنيـة التنمويـة أو تلـك المعنيـة بالهجـرة والمهاجريـن، بـل إن بعـض الـدول العربيـة لا تـرى فيهـا إلى اليـوم مشـغلا يفـرض التعامـل معـه عبر الرصـد والدراسـة والتحليـل والمتابعـة.

إن اسـتعراض السياسـات الوطنيـة للهجـرة في أغلـب الـدول العربيـة وخاصـة تلـك المعتمـدة في دول الأصـل والانـطلاق، يلحـظ أن مسـألة "العـودة" ليسـت مـن أولويـات تلـك السياسـات ولا مـن المواضيـع التـي تحتـل حيـزا بـارزا في تلـك السياسـات التـي تركّـز على محـاور رئيسـية مثـل : تـأطير المهاجريـن الدوليـين ومرافقتهـم، تعزيـز شـعور الانـتماء للوطـن الأصلي لديهـم، تـأمين انتفـاع المهاجريـن الدوليـين بحقوقهـم الإنسـانية في بلـدان المهجـر (الحمايـة الاجتماعيـة، العدالـة، عـدم التمييـز، التجميـع الأسري/ الحـق في الصحـة وفي التعليـم للأبنـاء، العمـل اللائـق والسـكن اللائـق وغيرهـا)، وضـع واعـتماد برامـج وتسـهيلات تسـاعد على إحـداث مسـاهمة فـضلى للمهاجريـن في الخطـط التنمويـة الوطنيـة، وضـع جسـور ومسـالك صلبـة وفاعلـة للتواصـل مـع النخـب الوطنيـة في بلـدان المهجـر والعمـل على وضـع خبراتهـم وقدراتهـم في خدمـة أوطانهـم، الحـرص على إدمـاج قضايـا الهجـرة والمهاجريـن ضمـن الاتفاقيـات وبروتوكـولات التعـاون مـع دول الاسـتقبال... ثـم، ودون كـثير مـن التفصيـل سـوى بعـض الاسـتثناءات (العـراق مثـالا)، العمـل على تيـسير إدمـاج المهاجريـن الدوليـين العائديـن اقتصاديـا واجتماعيـا.

لكـن مـع قلـة اهـتمام السياسـات العامـة للهجـرة في أغلـب الـدول العربيـة بمكـوّن "العـودة" نلاحـظ أن هـذه المسـألة تطفـو مـن حين لآخـر سـواء على مسـتوى النقاشـات البرلمانيـة أو الإعلام أو على هامـش الملتقيـات والمؤتمـرات المعنيـة بالهجـرة عامـة لكـن دون ان تكـون ضمـن المواضيـع الرئيسـية للحـوار والنقـاش والتحليـل والاقتراح. كما تتضمـن بعـض الاتفاقيـات الثنائيـة حـول الهجـرة بين دولـة عربيـة وإحـدى دول الاسـتقبال، إشـارات أو نقـاط حـول عـودة المهاجريـن.

يمكـن القـول إذا، أنـه خلال السـنوات الـعشر الأخيرة أخـذت هـذه "الظاهـرة" في البروز وبالتـالي بـدأت تسترعـي الاهـتمام أكثر فـأكثر. ولئن كان هـذا النـوع مـن الحـراك الـبشري موجـودا منـذ فترات بعيـدة، إلاّ أنـه زاد كثافـة وعـددا وانتشـارا نتيجـة التـغيرات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة التـي عرفتهـا دول العـالم دون اسـتثناء. وبالرغـم مـن محدوديـة اهـتمام السياسـات الوطنيـة للهجـرة في الـدول العربيـة بمسـألة هجـرة العـودة"، وتواضـع أدبياتهـا والبحـوث والدراسـات المخصصـة لهـا في المنطقـة، فـإن الظاهـرة آخـذة في البروز في الكـثير مـن مناطـق ودول العـالم حيـث يعـود ٣٨ ٪ مـن المهاجريـن المهـرة إلى بلدانهـم الأصليـة في غضـون ١٠ سـنوات [٧١] .

أصناف هجرة العودة

تـرى المنظمـة الدوليـة للهجـرة أن هنـاك ثلاثـة أصنـاف مـن هجـرة العـودة وهـي العـودة الطوعيـة أي تلـك التـي يقـوم بهـا المهاجـر بإرادتـه واختيـاره وعلى نفقتـه، والعـودة الذاتيـة القسريـة وهـي التـي تكـون عندمـا تنتهـي الحمايـة الإداريـة والقانونيـة المؤقتـة للمهاجـر في بلـد الاسـتقبال كأن يُرفـض لـه تجديـد الإقامـة أو يرفـض لـه طلـب اللجـوء فيقـرر العـودة إلى بلـده بإرادتـه، والعـودة القسريـة التـي تفـرض على المهاجـر مغـادرة بلاد المهجـر بأمـر طـرد قضـائي أو إداري [٧٢]. ويمكـن أن نضيـف صنفـا رابعـا مـن هجـرة العـودة وهـي العـودة المدعومـة أي تلـك التـي تتنـزل ضمـن برنامـج أو مشروع دولـة أو مجموعـة

[٧٠]- المنظمة الدولية للهجرة: تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠٢١

[71] - Naser Amanzedeh/ Amir Kermani/ Timo MY McQuade Returna migration and Human capital flows

[72] - Nations Unis/ Commission économique pour l'Afrique « La problématique de la migration dans les politiques et stratégiques de développement en Afrique du nord »

دول مستقبلة للمهاجرين أو منظمة دولية لتشجيع بعضهم على العودة إلى أوطانهم من خلال التكفل بنفقات السفر وانتفاعهم ببرامج تدريب مهني في بلدانهم وتيسير حصولهم على اعتمادات مالية وقروض للاندماج من جديد في مجتمعاتهم اقتصاديا واجتماعيا. ونذكر من هذه البرامج "برنامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الادماج" في شمال افريقيا، الذي أطلقته المنظمة الدولية للهجرة بتمويل من الاتحاد الأوروبي في عدد من البلدان العربية والذي مكّن على سبيل المثال منذ فبراير ٢٠٢٤ أكثر من ١٣٠٠ مهاجر من جنسيات مختلفة معظمهم من مالي وغينيا وبروكينا فاسو من العودة إلى بلدانهم [٧٣]، كما ساعد مهاجرين من دول عربية في أوروبا من العودة إلى بلادهم وتوفير بعض عناصر وظروف الاندماج من جديد في البلد الأصلي.

ويرى Bruno Laffort* (أكاديمي، أستاذ محاضر في علم الاجتماع، عضو مركز البحوث متعدد الاختصاصات والثقافات فرنسا) أن " فكرة العودة تشير إلى قطع لمسار الهجرة وديناميكيتها في حين أن العودة وضمن سلوك الأفراد وممارستهم، تكون أكثر تفكيرا واستشرافا في مرحلة من مراحل الهجرة لا كغاية في حدّ ذاتها" [٧٤]

ولئن كانت عودة بعض العمال المهاجرين في المنطقة العربية وفي أوروبا وفي غيرها من مناطق العالم إلى أوطانهم عند بلوغهم سن التقاعد والتوقف عن العمل، أمرا يبدو طبيعيا بل ومنطقيا ومعتادا خلال العقود الأخيرة وهم أساسا من الذكور ومن الفئات العمرية الكبيرة، فإن خصائص الهجرة العكسية قد تغيرت خلال السنوات الأخيرة إذ تبين المؤشرات النوعية ذات العلاقة أن العائدين كثيرا ما يكونوا من فئات عمرية شابة نسبيا ولا يزالون في سن العمل. وطبيعي أن يواصلوا أعمالهم في بلدانهم الأصلية أو يستثمروا أموالهم التي اكتسبوها في المهجر وذلك على عكس العائدين المسنين الذين يعودون للعيش في بلدانهم وبين أهلهم خلال فترة تقاعدهم.

على مستوى آخر، وعلى عكس ما يراه البعض من أن العودة الناجحة من الهجرة، خاصة عندما تكون طوعية، يُشترط فيها أن تكون نهائية ودون رجوع، فإن هذه الأخيرة يمكن أن تكون ضمن مراوحة بين الإقامة في بلد الأصل وبلد أو بلدان الاستقبال، اعتبارا للمردود الإيجابي التفاضلي لهذه العودة خاصة على مستوى الديناميكية الاقتصادية والفكرية والتكنولوجية التي تحدثها. ذلك أن العائد إلى بلده مع تواصل تعامله مع بلدان الاستقبال المتقدمة اقتصاديا وعلميا، لا يقطع نهائيا مع ما في هذه الأخيرة من فرص التعلّم واكتساب الخبرة والتكنولوجيا الحديثة والأساليب الناجعة للتطور الاقتصادي والفكري، وهو ما يزيد من تعظيم دوره كرابط تنموي وفكري بين بلده وبلدان الاستقبال المتقدمة. فالحراك المتواصل بين الفضاءين يُسهم ضرورة في استفادة المهاجرين العائدين من الفرص المتاحة في كلا الفضاءين ويعزز دورهم في المساهمة في تنمية بلدانهم واستفادتها من التطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي لبلدان الاستقبال المتقدمة وخاصة أوروبا وشمال أمريكا.

كما أن العودة لم تعد متصلة كليا بمجال الشغل، يقع التفكير فيها أو القيام بها عند نهاية مرحلة العمل وبداية مرحلة التقاعد، بل اكتسبت أبعادا أخرى على مستوى اتخاذ القرار وتجسيمه، اجتماعية وثقافية وعلمية وسياسية واقتصادية وعاطفية...

ومن الضروري، في تحليلنا لمفردات وعناصر عودة المهاجرين الدوليين العرب إلى بلدان الأصل، أن نتوقف عند معطى لا يمكن الاغفال عنه وهو أن المهاجرين من دول عربية يمثلون، حسب مقياسي «نوايا البقاء في المهجر» و«إمكانية البقاء في المهجر» إلى فئتين رئيسيتين. إن المهاجرين الدوليين العرب القاصدين أوروبا وأمريكا الشمالية خاصة، يهاجرون في أغلبهم بنيّة الاستقرار، أي أن هذه الفئة عادة لا تكون لها نية العودة عند الخروج من البلد الأصلي، ويُستثنى من هؤلاء قسم من المهاجرين للدراسة والمهاجرون في مهمات عمل رسمية محددة. وحتى الذين يهاجرون بعقود عمل محدودة في الزمن، يبذلون كل الجهود للبقاء ببلد الاستقبال أو ينتقلون إلى بلد استقبال آخر بحثا عن عقد عمل جديد وكثيرون منهم يقضون أشهرا وسنوات في وضعية غير قانونية، هذا إن لم يتحصلوا على جنسية البلد الذي يقيمون فيه بعد بضع سنوات إذا كانت قوانين ذلك البلد تسمح بذلك، وهذا حال مئات الآلاف من المهاجرين الدوليين العرب في دول غربي أوروبا خاصة وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

أما الفئة الثانية منهم فهم المهاجرون الدوليون العرب إلى دول استقبال في المنطقة وخاصة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، الذين يدركون أن إقامتهم ببلد الاستقبال لن تكون نهائية وسيعودن يوما إلى بلدانهم بفعل القوانين الداخلية لبلدان الإقامة والتي تفرض على كل «وافد» مغادرة البلاد بمجرد انتهاء فترة عقد عمله، كما أنها لا تسند جنسياتها إلى في حالات خاصة جدا.

[٧٣]- العودة للوطن : رحلة أمل وكرامة: المنظمة الدولية للهجرة mena.iom.int/arab/stories

[74] - Bruno Laffort : Migration de retour, l'exemple des péruviens en Espagne : CIEMI2019

إن البروز المتنامي لظاهرة العودة العكسية في المنطقة العربية وبالأساس في دول انطلاق المهاجرين نحو أوروبا ودول الخليج العربي وأمريكا الشمالية، وارتفاع منسوب الوعي الرسمي ولدى الباحثين والدارسين بأهمية هذا الحراك يفرض العمل على تعميق فهمه وسدّ الثغرات الكبيرة في منظومة الاحصائيات والبيانات والمؤشرات المتصلة به والوقوف على طبيعة آثاره وتداعياته الإيجابية والسلبية والمتغيرات الكمية والنوعية التي تحدد ملامحه وخصائص الفاعلين الأساسيين فيه والمحيط المتعدد الواجهات الذي تتحرك ضمنه.

من أجل هذا بدأنا نشهد اهتماما، ولو محتشما، بالظاهرة في بعض الدول العربية على غرار العراق والمغرب وتونس ومصر، وحركة بحثية، لا تزال محدودة، ترمي أساسا إلى توفير البيانات والمؤشرات التي تسمح بتعميق التحليل والفهم والتوصل إلى اقتراحات وتوصيات يمكن ان يستأنس بها السياسيون والمخططون وأصحاب القرار في الدول العربية المعنية وتشجّعهم على وضع سياسات واستراتيجيات وطنية لاستثمار هجرة العودة على أكثر من صعيد. (أنظر نماذج من البحوث في الملحق ٥)

حجم هجرة العودة في المنطقة العربية

لا توجد أرقام وإحصائيات دقيقة ومتوافقة عالمية ولا إقليمية ولا حتى وطنية حول الهجرة العكسية، إذ من المرجّح جدا أن عشرات الآلاف من المهاجرين الدوليين يعودون إلى بلدانهم كل سنة دون أن يقع توثيق ذلك لا عن طريق المنظمات الدولية المتخصصة ولا حتى عن طريق المؤسسات المعنية في دولهم. ومن البيانات المتاحة والتي يمكن أن تكون لها دلالات، أن الدول الخمس الأولى في العالم التي شهدت أكبر تدفقات في عام ٢٠١٨ كانت **ألمانيا (٩٢٣,٥٨٠ ألف)** و**جمهورية كوريا (٣٦٥,١١٧)** و**تركيا (٣٢٣,٩١٨)** و**اليابان (٢٩٢,٠٥٩)** و**هولندا (١٠٢,٨٠٢)** [٧٥]. وفي سنة ٢٠٢٠، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة **٤٢١٨١** مهاجرا على العودة طوعا إلى بلدانهم الأصلية، كما قدّمت **١٠٦٢٣٠** خدمة إعادة إدماج للعائدين كالاستشارات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.[٧٦]

وعادة ما تتحدد ملامح هجرة العودة وفرص نجاحها من خلال جملة من العناصر المؤثرة وهي أساسا: الظروف والأسباب الدافعة إلى الهجرة خارج الوطن الأصلي أو بلد الإقامة، وظروف الإقامة في بلد الاستقبال وطبيعة الانتظارات المخطط لها أو المؤملة من العودة كما تتأثر ملامح هجرة العودة أيضا بتطور تركيبة المهاجرين العرب في الخارج. فخلال فترة جائحة كوفيد ١٩، زادت وتيرة عودة المهاجرين الدوليين العرب إلى بلدان الأصل والمنشأ وذلك بدافع عاملين رئيسيين هما أولا فقدان الوظائف في بلدان الاستقبال التي عرفت اقتصاداتها، كسائر العالم، شللا نسبيًا، وثانيا نتيجة جهود الدول لإعادة مواطنيها الراغبين في العودة خوفا ووقاية من انعكاسات الوباء.

وحسب ما توفّر من بيانات سواء عبر بعض الدراسات أو من جهات إدارية رسمية، تقدّر وزارة الهجرة في العراق عدد المهاجرين الدوليين العائدين بحوالي **٨٨ ألفا** (٢٠٢٤)، في حين تشير مصالح وزارة العمل إلى عودة ٥٢٠ مهاجرا خلال عام ٢٠٢٢، وتصرّح وزارة التخطيط أن لا بيانات دقيقة لديها حول الموضوع.

وفي المغرب، قدّرت دراسة "بن حداد" عدد العائدين بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٤ بـ**١٧٠ ألف** مهاجر، فيما قدّر تعداد ٢٠٠٤ في المغرب معدل العدد السنوي للمهاجرين العائدين بـ٣٣١٠٠ شخص أي دون **١٪** من مجموع المهاجرين المغاربة.

وفي مصر يقدر عدد المهاجرين العائدين خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠٢٤ بحوالي ٣ ملايين مهاجر عائد، أغلبهم من ليبيا. أما في تونس واستنادا إلى دراسة للمعهد الوطني للإحصاء والمرصد الوطني للإحصاء حول ملامح واتجاهات المهاجرين العائدين (٢٠٢٢)، فيُقدّر عدد المهاجرين العائدين بحوالي ٢١١ ألف شخص **٨٣ ٪** من الذكور، عاد ٣٨,٢ ٪ منهم قبل عام ١٩٩٥ وحوالي **٤٠ ٪** خلال العشرية ٢٠١٠ – ٢٠٢٠.

دوافع العودة:

مثلما تتحكم عديد الدوافع الموضوعية والذاتية والمعقدة أحيانا في اتخاذ قرار الهجرة خارج الوطن، فإن لقرار العودة تركيبة من الدوافع والأسباب

[٧٥] . بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

[76] -IOM – global migration indicators – www.migrationdataportal.org

جد متنوعة ومعقدة أحيانا ومتقاطعة التأثير بعضها على بعض. وقد يأخذ مسار أخذ قرار العودة الطوعية وقتا طويلا وتفكيرا عميقا ووضع فرضيات نجاح أو فشل تلك الخطوة، واحتسابا للربح والخسارة المحتملين لا من حيث الجوانب المادية والدخل فقط بل وأحيانا، وحتى قبل ذلك، من حيث الاندماج من جديد اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا ومن حيث اختلاف نوعية الحياة ومنظومة القيم بين بيئة الهجرة، خاصة إذا كانت خارج المنطقة الجغرافية والثقافية الأصلية، وبيئة البلد الأصلي. إن قرار العودة الطوعية يكون، حتما حاصل عملية الموازنة بين كل عناصر وأوجه عيش المهاجر في بلد الاستقبال من ناحية والمستقبل الذي يتوقعه أو يرسمه لنفسه ولأسرته عند العودة إلى بلده.

ويمكن تلخيص أهمّ دوافع العودة الطوعية لبلد الأصل في:

- الأزمات الاقتصادية وتقلّص فرص العمل اللائق والمستدام في دول الاستقبال
- المعاناة من التضييقات على المهاجرين وتنامي أوجه العنصرية وتشديد قوانين الهجرة والحماية الاجتماعية للمهاجرين خاصة إثر ارتفاع موجة وصول اليمين المتطرّف إلى عدد من البلدان الأوروبية.
- انخفاض مستوى الشعور بالأمان في بعض دول الاستقبال.
- البحث عن فرص أفضل في بلدان الأصل خاصة تلك التي تعرف اقتصاداتها ومستوى أمنها تحسّنا يزيد من منسوب الثقة لدى المهاجرين.
- عدم التأقلم مع البيئة الثقافية ونمط العيش في دول الاستقبال.
- الرغبة في لمّ الشمل العائلي خاصة مع تشديد قوانين الهجرة في دول الاستقبال التي لا تسمح بذلك.
- إطلاق عدد من بلدان الاستقبال والمنظمات الدولية سياسات وبرامج مشجعة ومحفّزة على عودة المهاجرين الدوليين.
- بروز أزمات ظرفية غير متوقعة ساهمت في تعقيد حياة فئات من المهاجرين الدوليين مثل جائحة «كوفيد ١٩» التي كانت سببا في عودة آلاف المهاجرين العرب إلى أوطانهم بعد أن توقفت الحركة الاقتصادية بصفة كبيرة في بلدان الاستقبال.

كالكثير من البلدان، فإن آلاف الطلاب والباحثين الأتراك الذين سافروا إلى دول أخرى للتعلّم والتدريب لم يعودوا إلى وطنهم وأقاموا في بلدان الاستقبال نظرا لما وجدوه من ظروف فضلى على أكثر من صعيد. ووعيا منها بأهمية تلك «الثروة الوطنية» التي خسرتها، نفذت الحكومة التركية برامج لاستعادة علمائها وباحثيها من الخارج، منها «برنامج الباحثين الدوليين الرائدين ٢٢٣٢» الذي تمّ تفعيله عام ٢٠١٨ وتضمّن توفير دعم من أجل استقطاب الكفاءات العليا الوطنية لاستكمال دراستهم وأبحاثهم في تركيا. وتشير التقديرات إلى أنه تقدّم للبرنامج نحو ٢٤٣ عالما. [٧٧]

مبادرات رائدة: استقطاب تركيا العلماء والباحثين الأتراك من الدول التكنولوجية | الإطار ٦

هجرة ذوي الكفاءات: من هجرة العقول إلى كسب العقول

لقد أدرك عدد من البلدان مبكرا الفوائد التي يمكن أن تجنيها من مغتربيها وبالأساس من ذوي الكفاءات العليا منهم، فأولت المسألة اهتماما استراتيجيا واستثمرت فيهم وفي عودتهم أو في تعزيز ارتباطهم بالوطن الأصل. وفي العشريات القليلة الأخيرة، ساهم تطوّر وسائل الاتصال الحديثة وتبادل المعرفة عن بعد وانتفاء المسافات المادية وأثرها مهما طالت، في توفير البيئة والظروف الأكثر ملاءمة والمشجعة على مساهمة الكفاءات

[٧٧].الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين: لماذا تزايدت مؤشرات الهجرة العكسية في العالم؟ ٢٠٢٢

المهاجرة في حركة النمو الاقتصادي والمعرفي وبالتالي تعزيز رأس المال البشري في بلدان الأصل. لذلك نشهد اليوم ظهور شبكات للنخب المهاجرة من بعض الدول من أجل تنظيم وتنسيق مساهمتهم في اقتصاد تلك الدول وتنميتها. وقد ظهرت مثل هذه الشبكات والتنظيمات لدى مهاجري عدد من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا، فزادت في متانة ربط مهاجريها بأوطانهم واندماجهم في مسارها التنموي والمعرفي حتى مع بقائهم في بلد المهجر، ذلك أن العودة لن تكون تغييرية وفعالة إلاّ إذا كان البلد الأصلي يشهد نموّا اقتصاديا مستداما وتنمية شاملة ومناخا من الاستقرار والأمن وممارسة الحقوق الإنسانية، وهو ما من شأنه يُحدث بيئة اجتماعية واقتصادية وفكرية ملائمة للعمل والبحث والاستثمار.

مع بداية القرن الحالي، بدأت المملكة المغربية تُعايش رغبة ما فتئت تتزايد من باحثيها المهاجرين، في العودة إلى الوطن والمساهمة في الحركة البحثية الوطنية. ومن مبادرات هؤلاء الباحثين أنهم تنظّموا في جمعيات مستقلة لها أهداف ومشاريع مُحددة وواضحة لنقل التكنولوجيا مثل بعث مؤسسات مُجدّدة في المغرب أو المساهمة في تطوير مناهج وأساليب التعليم العالي...، ومن هذه الجمعيات:

- **«جمعية المعرفة والتنمية» المتكونة عام ١٩٩٩ من طرف عدد من الباحثين المغاربة في الجنوب الغربي لفرنسا التي من أهدافها تيسير نقل التكنولوجيا الحديثة للمغرب، وإطلاق قاعدة بيانات للكفاءات العلمية المغربية في الخارج. كما أنها تجمع في عملها ونشاطها بين علماء وباحثين مغاربة من الخارج وفي داخل البلد. وعملت على مساعدة المؤسسات المغربية وخاصة منها الصغيرة والمتوسطة على تجديد ذاتها وطرق عملها وكذلك على ربطها بشركاء من خارج المغرب من أجل التجديد والابتكار.**
- **«تجمع البيولوجيين المغاربة في كندا»: هدفه تجميع البيولوجيين والمختصين في القطاعات ذات العلاقة وتشجيع التبادل بين المغرب وكندا في المجال.**

«جمعية الهجرة والتنمية» المتكونة في فرنسا والتي لعبت دورا هاما في بعث وتمويل مشاريع صغيرة خاصة في منطقة «سوس» المغربية.

إن هذه الجمعيات وغيرها تبقى في حاجة إلى دعم رسمي ومؤسسي من طرف السلط الوطنية مع ضرورة محافظتها على استقلاليتها وعدم انخراطها في أي عمل أو اتجاه سياسي. كما تحتاج إلى بيئة دافعة ومُحفزة من خصائصها الأساسية الدعم الرسمي، بالتشريع والمؤسسات والآليات والتمويل، للبحث العلمي والعمل على تثبيت الربط المتين والمستدام بين أنظمة الإنتاج وأنظمة التجديد والابتكار.

إن مثل هذه الجمعيات والشبكات قادرة أن تحسّن كثيرا من مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي في المغرب، وأن يُضاهي البلد في ذلك البلدان الأخرى التي حققت قفزات هائلة في اتجاه تطوير رأس المال البشري مثل تايوان وكوريا الشمالية.

هل يمكن أن تكون هجرة العودة للكفاءات جزءا من الحل؟

كيف نقيّم أثر هجرة الكفاءات والعقول من الدول النامية ومتوسطة الدخل؟ هل هي ربح وفائدة، أم خسارة ونقص؟

إن ذلك يقف أساسا على رغبة الكفاءات المهاجرة وقدرتهم على المساهمة في تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية لأوطانهم الأصلية وعلى تحسين مواقع هذه الأخيرة في الفضاء العالمي على جميع الأصعدة.

بعد حقبات عديدة من حراك طالبي العلم والمعرفة في اتجاهات مختلفة منذ عدة قرون، " لعبت العولمة دورا مهما في تسريع حراك الأشخاص المؤهلين علميا. وكان للتغيرات الطارئة على بعض الحدود وانفتاح الأسواق والاقتصادات أثر مؤكد وهام على منظومة عمل القوى العاملة عالية المؤهلات. وخلال العشريات القليلة الماضية، شهد العالم، ولا يزال، نموذجا مؤسسيا واقتصاديا جديدا، يسير فيه الابتكار والتعلّم المستمرّ جنبا إلى جنب مع التواصل الوثيق مع الأسواق المتصفة بالتميّز والتجديد والجودة والمستوى العالي من الخدمات" [٧٨].

إن هذا الواقع الجديد، بقدرته التنافسية وبسعة انتشاره ومواقع تحرّكه ونشاطه يحتاج إلى رصيد كبير من الكفاءات العالية ومستويات علمية وتكنولوجية مميزة كان للنخبة والكفاءات المهاجرة من الدول النامية فيه موقع ودور لم يقفا عن التطور كمّا ونوعا.

قد تبدو محاولة تثبيت فكرة أن الهجرة العالمية يمكن أن تمثّل حلاً، من ضمن حلول أخرى، للتنمية في البلدان الفقيرة ومتوسطة الدخل عبر التحليل والاستنتاجات المستندة إلى الأدلة، عملية غير مقنعة بالنسبة للبعض، وذلك لسبب بسيط وهو أن الحراك البشري الدولي بعنوان الهجرة والذي بلغ مداه خلال السنوات الأخيرة، لا تتجاوز نسبته ٣,٦ ٪ من مجموع سكان العالم أي أن سكان العالم في غالبيتهم العظمى لا ينتقلون للعمل أو للدراسة أو للبحث عن ظروف عيش أفضل.

إن هذه النظرة للهجرة الدولية لا تعتمد سوى على المُعطى الرقمي السطحي الذي يمكن تجاوزه في البحث والتحليل والتخطيط إلى مستويات أعلى وأبلغ دلالة، إذ يكفي استحضار المردود المالي للهجرة الدولية على المهاجرين وأسرهم وبلدانهم، والمردود العلمي والعملي، لنتبيّن أن ضعف نسبة المهاجرين الدوليين لا يؤشر عن ضعف مردود الهجرة الدولية كمساهم في تطوير قدرات رأس المال البشري وكمحرك للتنمية البشرية والاقتصادية، بل ومحرّك رئيسي في كثير من الدول في العالم وفي المنطقة العربية.

تنمية رأس المال البشري العربي:

إن المشهد الذي رسمته الفصول السابقة حول وضع التنمية بصفة عامة في المنطقة العربية، وحول ملامح ومستويات رأس المال البشري بها وقدراته وطاقاته، وخاصة حول قدرته على أن يكون، كما هو منتظر منه، المحرك الأساسي والرافعة التي تنقل إلى الأعلى مسار النموّ الاقتصادي والتنمية البشرية ومستوى الاندماج في دائرة المعرفة الإنسانية المعاصرة والتكنولوجيات الحديثة والتجديد والابتكار، يعبّر من خلال مؤشراته ودلالاتها عن وضع شديد التعقيد والاختلاف، فيه انجازات تحققت على مختلف الأصعدة والميادين، وتحديات كبيرة وذات ثقل لا تزال قائمة، بل إن منها ما يسحب بعض اتجاهات التنمية إلى الوراء عند كل أزمة متوقعة كانت أو غير متوقعة.

لقد سبقت الإشارة إلى أن رأس المال البشري يتألف من المعارف والمهارات والقدرات الصحية، ومن القيمة الاقتصادية للمستويات العلمية والمهارات الإبداعية والتغييرية. وهو من الفاعلين الأساسيين في التنمية المستدامة بما في ذلك التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، وتطوير قدرات الاقتصاد في خلق الفرص البناءة وإحداث مواطن الشغل، والرفع من مستوى عيش السكان وممارستهم لحقوقهم.

وحتى تتبيّن خيوط النسيج الاجتماعي والاقتصادي لبلدان المنطقة العربية ذات العلاقة التفاعلية مع رأس المال البشري، تعرضت بعض الفصول السابقة إلى أبرز ملامح القطاعات والعناصر التي يتألف منها رأس المال البشري وتُؤثر فيه إما إيجابا أو سلبا، وهي قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة والأوضاع الاجتماعية للسكان من دخل وقدرة شرائية وشغل وفقر وحماية اجتماعية.

ودون العود على المؤشرات وقيمتها، يمكن الاستنتاج بأن مدخلات رأس المال البشري في بلدان المنطقة العربية كلها، دون

[78] - Bauoiyour Jamal : Migration, diaspora and humain development-CATTuniversté de Pau France

استثناء، تشكو ضعفا وهنات لا تسمح بأن يكون رأس المال هذا قويّا وفاعلا وقادرا على التغيير والمنافسة. وحتى نلتزم الواقعية والتحليل المنطقي، فإن المؤمل لن يكون، في أفضل حالاته، اللحاق بالدول المتقدمة والاقتصادات الرائدة في العالم خلال عشريتين أو ثلاث، لأن ذلك من الصعوبة بمكان اعتبارا للمسافة العظمى التي تفصل أغلب مؤشرات التنمية ومحدداتها وعناصرها، وفي مقدمتها رأس المال البشري العربي، عن مثيلاتها في الدول المتقدمة. ويكفي ان نقيس مساهمة المنطقة في تطوير عالم الابتكار والتكنولوجيات الحديثة والتحول الرقمي، في كل المجالات، والاختراعات والابتكارات والتجديد، لكي لن نتفاجأ من الضعف الشديد للمحدودية المتناهية لتلك المساهمة.

إن الإنجازات التي حققتها ولا تزال، الدول العربية في كل مجالات التنمية، بما فيها جهود الرفع من قيمة رأس المال البشري الوطني والإقليمي، لا تُنكر بل هي أحيانا جهود ساهمت في تغيير عديد الأوضاع إلى الأفضل، لكن نسق هذا التغيير وطبيعته لا يرقى إلى النسق الهائل والبالغ السرعة لعدد من دول العالم بل ولعدد من المؤسسات الاقتصادية والتكنولوجية والبحثية التي تتجاوز أرباحها السنوية الميزانيات الوطنية لأكثر من نصف دول المنطقة العربية.

إن المنشود اليوم هو العمل على التقليص من تلك الفجوات التي تفصل المنطقة العربية عن العالم المتقدم، وأن تغادر دولها المراتب الأخيرة في التصنيفات العالمية الخاصة بالتنمية وبقدرات الناس وطاقاتهم ومساهمتهم في الفعل الانساني وإنتاج المعرفة البشرية الحديثة.

إن الحلول معروفة على المستوى النظري، وكثيرا جدا ما تخلص إليها المؤتمرات والاجتماعات السياسية والاقتصادية والتنموية عامة وتوصي بها، وقد توضع لها اتفاقيات وبرامج عمل وأجندات وطنية وإقليمية.

واستنادا للهدف الرئيسي من هذه الدراسة سوف لن نتوقف سوى عند عنصر رأس المال البشري الذي تعرضنا سابقا لأهميته والحاجة الكبرى لتطويره وتعزيز قدراته وضرورة حسن التعامل مع التحديات التي تعرقل نموّه. كما أننا سنتناول الموضوع من زاوية واحدة وهي التي يتضمّنها التساؤل التالي: **هل يمكن للهجرة الدولية في المنطقة العربية، وبالأساس هجرة العودة أو الهجرة العكسية أن تساهم في الرفع من رأس المال البشري؟ وفي حال الإيجاب، كيف يكون ذلك؟**

لقد تمّ التعرض في أكثر من موضع سابق من هذه الدراسة إلى ما يمكن أن تقدمه الهجرة الدولية من مساهمات إيجابية في التنمية البشرية وما تولّده من فرص لدفع الاقتصادات الضعيفة والمتوسطة وللأفراد والأسر لتحسين ظروف عيشهم، لكن هل بالإمكان أن نجزم بأن الهجرة الدولية، في المطلق، قادرة على إحداث تغيير تطويري على مستوى رأس المال البشري؟ الجواب ليس قطعيا بالإيجاب، إذ مهما تطوّرت قيمة التحويلات المالية الصادرة عن المهاجرين الدوليين نحو بلدانهم وأسرهم، وقد رأينا أنها تتجاوز قيمة المساعدة الدولية لبعض الدول النامية كما أنها تساهم بنسب عالية جدا في ميزانيات التنمية للكثير منها، ومهما كان أثرها على تحسين ظروف عيش أسر المهاجرين الباقية في بلدان الأصل وتعظيم فرص الانتفاع بخدمات الصحة والتعليم، إذا مهما كان ذلك، لا يمكن الإقرار بأن الهجرة الدولية قادرة في المطلق أن تساهم في تطوير مستوى رأس المال البشري إلاّ إذا كانت ضمن سياقات معينة، ومن أنماط دون غيرها، وبخصوصيات غير متوفرة في غيرها من أنماط الهجرة الدولية.

إن الهجرة الدولية لن تكون قوة رافعة لرأس المال البشري إلاّ إذا كانت محفّزة للمهارات وذات قدرة معرفية علمية وتكنولوجية وابتكارية عالية، هجرة دولية مستعدّة للاستثمار ولبعث المشاريع ونقل التكنولوجيا العالية لبلدان المصدر، ومساهمة في تطوير النشاط البحثي المعمّق وفي الرفع من اقتصادات دول الأصل لترتفع قدراتها، على مراحل وتدريجيا، على المنافسة وتقليص الفجوة التكنولوجية والعلمية العظمى القائمة بين دول المنطقة وبين الاقتصادات الكبرى والمهيمنة، إنها هجرة الكفاءات أو ما يطلق عليه مصطلح «هجرة الأدمغة».

من هجرة الأدمغة إلى مكاسب الأدمغة المهاجرة:

اعتبارا لطول الفترات الزمنية اللازمة لتكييف التعليم والتدريب مع متطلبات الإنتاج وسوق العمل، وأوجه الصلابة وعدم المرونة المتأصلة في هذا الأخير في البلدان المتقدمة اقتصاديا، ونظرا للتحولات الديمغرافية التي تعرفها وإلى تشيّخ تركيبتها السكانية بما لا يتوافق مع حاجتها الكبرى

والمتزايدة للقوى العاملة الكفأة والمتخصصة، التجأ عدد هام من هذه الأخيرة إلى الكفاءات والعمالة الأجنبية المؤهلة وبصفة مكثفة أحيانا، وذلك بالرغم من التشريعات والإجراءات التي ما فتئت تتخذها وتشدّدها بهدف الحدّ من الهجرة والتضييق على من يرنو الهجرة إليها للعمل، سواء عبر الانتقاء والشروط المجحفة لإسناد التأشيرة وغيرها. وهذا ما يفسّر الموجات المتحركة، الآن وسابقا، والمتمثلة في انتقال عشرات الآلاف من المهندسين والأطباء والباحثين والجامعيين من عدد من الدول العربية نحو الدول المتقدمة وخاصة دول أوروبا الغربية وبدرجة أقل أمريكا الشمالية لتستفيد هذه الدول من طاقات بشرية وكفاءات عالية بكلفة جدّ منخفضة إذ أنها لم تستثمر في تدريبهم وإعدادهم ولا حتى في تنشئتهم. فمنذ أكثر من عقدين قدّر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في الوطن العربي أن أكثر من مليون خبير واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا أو الفنيين المهرة مهاجرون يعملون في الدول المتقدمة. وتعتبر مصر الخاسر الأكبر من هجرة الكفاءات بأكثر من ٥٠٠ ألف في ذلك التاريخ [٧٩]. كما هاجر من العراق ٧٣٥٠ عالما من مختلف الاختصاصات خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٨ بسبب الأوضاع التي كانت سائدة في العراق والتي طالت الجوانب العلمية في البلاد [٨٠]. وفي هذا المجال يصعب الحصول على بيانات إحصائية دقيقة وحديثة عن البلدان العربية سوى بعض الاستثناءات. ففي آخر بيانات صادرة عن الوكالة التونسية للتعاون الفني وهي الجهة المسؤولة عن هجرة الكفاءات والموظفين إلى الخارج، ارتفع عدد المتعاونين (الكفاءات) التونسيين بالخارج إلى تاريخ ٣١ أغسطس ٢٠٢٤ إلى ٦٠٠٣٠ متعاونا،٥٦ ٪ منهم بالبلدان العربية و٤٠ ٪ بأوروبا وكندا. هذا فضلا عن الأعداد الكبيرة للعقول والكفاءات التونسية المهاجرة دون المرور عبر القنوات الرسمية وذلك في بلد لا يتجاوز عدد سكانه ١٢ مليون نسمة.

هل تضرّ هجرة الكفاءات الاقتصادات الأقل نموّا؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل لا يمكن أن تكون قطعية بـ «لا» أو «نعم»، فالأمر ليس بالبساطة التي يبدو عليها. إن الإجابة تحمل واجهتين متعارضتين، أولاهما تركّز على الخسارة والضرر، وثانيتهما تشدّد على الربح والاستفادة. فمن منظور الضرر، يرى أصحاب هذا الموقف:

أ. أنّ هجرة الكفاءات والأدمغة المتكوّنة في بلدانها الأصلية أو تلك التي استكملت دراستها وتكوينها في بلدان المهجر، وهي عادة البلدان ذات الاقتصادية المتطورة، تمثل بالطبع خسارة لبلدان الأصل التي استثمرت فيهم على مدى دورة حياتهم، واكتسبوا فيها معارفهم للغالبية، والجزء الأكبر من معارفهم وقدراتهم العلمية للبعض منهم، ثم غادروها أو لم يعودوا إليها (بالنسبة للطلبة) و قرروا أن يسدوا خدماتهم لدول أخرى ولفائدة مجتمعات واقتصاديات أخرى استقبلتهم جاهزين أو شبه جاهزين، وقد تكون دولهم ومجتمعاتهم في حاجة ملحة إليهم. وكمثال على ذلك بدأت في تونس ملامح نقص في الأطباء والمهندسين خاصة في القطاعات العمومية في ظل الموجة الكبيرة وغير المسبوقة لهجرة هذه الفئات والتي تعرفها البلاد منذ بداية العشرية الحالية.

ب. أما الضرر الثاني لهجرة الكفاءات، وهو نتيجة حتمية للأول، فهو يمسّ السكان المحليين، وخاصة سكان المناطق البعيدة وضعاف الدخل، الذين تتقلص أمامهم، شيئا فشيئا، فرص الانتفاع بالخدمات العمومية اعتبارا لتقلّص عدد مقدميها من ناحية وعدم قدرتهم على التوجه في ذلك إلى القطاع الخاص.

ت. والضرر الثالث هو ذاك الذي يلحق النظام الضريبي لبلدان الأصل، إذ أن مغادرة أعداد كبيرة من الكفاءات ذوي المناصب العالية أو الممارسين لأنشطة مدرّة لدخل كبير، تتسبّب في نقص الموارد الضريبية للدولة، قد لا يؤثر كثيرا في الموازنة العمومية إن كان ظرفيا، لسنة أو سنتين، ولكن أثره يصبح واضحا في حال تواصل عملية المغادرة تلك لسنوات طويلة وبكثافة تصاعدية. كما أن نفقات التعليم والتدريب لمن سيصبحون كفاءات مهاجرة في بلدان أخرى سوف تكون بطبيعة الحال استثمارا غير مجدي في حال تكون الهجرة نهائية أو أن جسور التواصل المثمر مع بلدان الأصل مقطوعة.

ث. أما الضرر الرابع، فهو المتمثل في تقليص مخزون رأس المال البشري المحلي بدول المنشأ نتيجة هجرة الكفاءات وهو مخزون ضروري للتنمية حاضرا ومستقبلا باعتباره مسؤولا أيضا على تمرير المعرفة والمهارات للأجيال القادمة.

ج. ويكمن الضرر الخامس، وهو ليس الأخير، في إمكانية التقليص في حجم ونوعية الاستثمارات الخارجية في بلدان الأصل وهي عادة بلدان ذات

[٧٩] . الدكتور محمد النعماني: هجرة العقول maebpress.net/articles.Php
[٨٠] . تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في الوطن العربي

دخل ضعيف أو متوسط وفي حاجة ماسة إلى الاستثمارات الخارجية، سواء في المنطقة العربية أو خارجها. ومن شروط النجاح في جلب الاستثمارات الخارجية وحتى الداخلية، توفّر البلد على رأس مال بشري محترم قادر على تلبية حاجيات المشاريع والمنشآت التي يعتزم أصحابها تركيزها عبر استثماراتهم. وبذلك يكون رأس المال البشري عامل جذب لهذه الاستثمارات ذات المردود متعدد الواجهات.

اعتمادا على ما سبق، ذهب بعض المحللين والباحثين، في عقد التسعينات خاصة إلى أن هجرة رأس المال البشري المتطور غير مفيدة لبلدان الأصل ذات الاقتصادات المتوسطة أو الضعيفة.[٨١] وفي مقابل هذا، لم تمنع النظريات والتحاليل ذات العلاقة بالتأثير السلبي لهجرة رأس المال البشري من بروز تحاليل ونظريات أخرى أكثر إيجابية تناولت الموضوع من زوايا مختلفة تماما تبرهن على أن هجرة ذوي الكفاءات العالية يمكن أن تساهم إيجابا، وبدرجة مؤثرة، في تنمية البلد الأصلي سواء من حيث التحويلات المالية والتي عادة ما تكون أعلى من تلك التي يرسلها العمال الآخرون وأعلى من الضرائب التي كانوا سيدفعونها لو لم يهاجروا، ونوايا ومشاريع الاستثمار، وخاصة من زاوية نقل الخبرات وأساليب العمل الناجع، ونقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة والتي يمكن الاستفادة منها في عديد المجالات... ولعلّ من أبرز مكاسب هجرة ذوي الكفاءة العالية، مساهمتهم في تعزيز رأس المال البشري لبلدان الأصل سواء عادوا إليها نهائيا أو لم يعودوا أو اعتمدوا صيغة التناوب في الإقامة بين البلدين، وذلك من خلال مساهمتهم في تطوير التعليم والتدريب ومناهجهما، وفي نقل المعارف والتكنولوجيات.

ولأن استفادت وتستفيد البلدان المتقدمة من هذه الطاقات والكفاءات القادمة إليها جاهزة، أو التي درست في جامعاتها ومعاهدها العليا واستقرت في بلدان الاستقبال إثر تخرجها، فإن إمكانية سحب تلك الاستفادة على دول منشأ المهاجرين الدوليين قائمة وممكنة، بل إن مسارها بدأ يبرز ولو بشيء من البطء، في عدد من الدول النامية ومتوسطة الدخل في العالم وفي المنطقة العربية. ويحصل ذلك من خلال عودة عدد من العقول واليد العاملة الكفأة إلى بلدان الأصل محمّلين بمعرفة عالية في المجال العلمي والتكنولوجي وبراعة في التجديد والابتكار في الخدمات وفي عديد القطاعات. كما يمكن ذلك عن طريق المهاجرين الدوليين الذين لم يقطعوا جسور التواصل مع بلدانهم، وبادروا بالاستثمار فيها ونقل معارف وأدوات التكنولوجيات الحديثة إليها بالرغم من تواصل إقامتهم في بلدان الاستقبال أو اعتماد الإقامة بالتناوب بين بلد المهجر والبلد الأصلي. وهكذا يصبح رأس المال البشري متنقلا، وتتسع رقعة تحرّكه وتأثيره.

إن الهجرة الدولية المنشودة من خلال زاوية البحث هذه ليست فقط ما يسمى بـ«هجرة الأدمغة» وهي هامة جدّا، ولكن أيضا هي «هجرة الروّاد الاقتصاديين» و«هجرة الدارسين» وهم الخبراء والكفاءات المحتملون المنتظرون، و«هجرة قادة إدارة السياسات والحوكمة والتخطيط» وهجرة كل من كان ضمن هذه الدائرة. أما المهاجرون الدوليون الذين لا تتوفّر فيهم الخصائص والمميزات المذكورة، فإن مساهمتهم في تنمية رأس المال البشري الوطني والمحلي تبقى ضعيفة أو ضعيفة جدا.

لقد حان الوقت لإيقاف الجدل حول مدى الاستفادة أو الخسارة من هجرة العقول والكفاءات العربية إلى الغرب، فالموضوع لا يجب أن يُعالج من واجهته الأمامية، ولا يُقاس من خلال أعداد الكفاءات المهاجرة فقط والجزم في اعتبارها خسارة تزيد قيمتها كلما ازداد العدد. فمن خلال منظور واقعي وعملي بحت لا مجال للهروب من واقع الدول العربية المتوسطة والضعيفة الدخل غير القادر على استيعاب كفاءاتها والمحافظة عليهم وحسن توظيفهم والاستفادة من قدراتهم. إن البيئة السياسية والأمنية والفكرية والبحثية والمالية القائمة اليوم في أغلب تلك البلدان لا يمكن ان تكون حاضنة لكل عقولها وأدمغتها وعلمائها وباحثيها، مع استثناءات قليلة في ذلك طبعا. وكنتيجة منطقية لذلك يغادر هؤلاء نحو بيئات مهيّأة لاستقبالهم ولممارستهم لأعمالهم وأنشطتهم. ويقرر العديد من الطلبة العرب، المهاجرين أصلا للدراسة بنيّة العودة إلى بلدانهم، تغيير مسار حياتهم والبقاء في بلدان الاستقبال، ولنا في الأعداد الكبيرة من الكفاءات العربية المقيمة في الغرب وفي النسب العالمية من الشباب العربي الذي له نيّة الهجرة الدولية ويعمل على تجسيمها، خير دليل على ذلك (الشباب يمثل الغالبية العظمى ممن يفكرون في الهجرة من الدول العربية)، إذ أن حوالي ٤٠٪ من سكان تونس والأردن و٣٥ ٪ من سكان المغرب ولبنان يفكرون في الهجرة، وأغلب هؤلاء من الشباب.[٨٢]

إذا، إن الهجرة الدولية ذات الأثر الإيجابي والتغييري على مستوى رأس المال البشري وطاقاته لا يمكن أن تكون إلاّ هجرة الكفاءات والعقول سواء غادروا وهم كذلك، أو غادروا للدراسة والتعلّم فاكتسبوا المعرفة العليا والخبرة والتجربة بعد تخرّجهم وخلال عملهم في بلد المهجر. وهؤلاء، سواء عادوا إلى أوطانهم أو بقوا على اتصال وتفاعل معها مع مواصلة العيش في المهجر، هم الذين يمكن الاستثمار فيهم والاستفادة من القيمة المضافة التي اكتسبوها من أجل المساهمة في تطوير مستويات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي لبلدانهم والرفع بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تعظيم قيمة رأس المال البشري

[81].Bouoiyour, Jamal : Migration, Diaspora and Human development – université de Pau –France 2006

[٨٢] . الباروميتر العربي/ الرأي العام تجاه الهجرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا/ أغسطس ٢٠٢٤/ محمد أبوفلغة.

الوطني. إن هذا المشروع يتطلب مقاربات جديدة في التعامل مع الكفاءات المهاجرة، وأساليب وأدوات تأخذ في الاعتبار التحولات العالمية والاقليمية والوطنية والأحداث والتغيرات المتسارعة في كل المناطق والاتجاهات، وفرص وإكراهات الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية في بلدان الأصل والاستقبال.

إن القناعة بالمكاسب المحتملة لذوي الكفاءات العالية، سواء هاجروا أو لم يهاجروا، لدى أصحاب القرار خاصة، ولدى الأسر أيضا، من شأنها أن تمثل عنصر تحفيز ودفع على الاستثمار في التعليم والتدريب أكثر بما يؤدي إلى تعزيز رأس المال البشري. ذلك أن العائد الصافي للتعليم في المنطقة وفي الاقتصادات الضعيفة على رأس المال البشري محدود بشكل عام، ممّا يضعف الأمل في مخرجات التعليم وقدرته على تنمية قدرات الأفراد وقدرات الدول. ومما يزيد من جدية هذا الاستنتاج وارتباطه بالواقع في تلك الدول ما نلاحظه في الكثير منها، بما في ذلك عدد كبير من الدول العربية، من مؤشرات بطالة عالية جدا بين المتخرجين من الجامعات والتي قد تطول لسنوات عديدة وقد يقبل بعضهم بالعمل في مجالات لا علاقة لها البتة بما اكتسبوه من معرفة وعلم وقدرات ذاتية.

إن الأثر السلبي الأساسي لهجرة الأدمغة على بلدان الأصل والمتمثل في تفريط هذه البلدان في قسم هام وفاعل ومؤثر من رأس ماله البشري، يمكن أن يُعوّض ويُكافأ بالفوائد والمكاسب التي تنجرّ عن تلك الهجرة ضمن مساهمتها في تعزيز رأس المال البشري الوطني، سواء عادوا أو لم يعودوا، بشرط أن توضع لذلك السياسات والحوافز والاستراتيجيات والمنظومات التشريعية والترتيبية والمؤسسية.

إن تكلفة الكفاءات العليا المهاجرة عالية ومؤكدة على البلد الأصلي خاصة إذا كان من البلدان ذات الاقتصاد والدخل الضعيفين، لكن تبقى إمكانية تعويض تلك الكلفة قائمة على المدى المتوسط والطويل سواء من خلال التحويلات المالية التي تستفيد منها الأسر والدول، ولكن أيضا من حيث الاستفادة من قدراتهم وخبراتهم وتجاربهم سواء عادوا إلى أوطانهم أو خيروا الاستقرار في بلد الاستقبال مع الحرص على بقاء جسور التواصل قائمة مع البلد الأصلي، وهذا السيناريو الأخير يفرض حتما عزما رسميا جادّا لاستقطابهم وتحفيزهم وتيسير عودتهم واندماجهم أو تيسير تواصلهم مع بلدان الأصل والتشجيع على ذلك بالقوانين والتسهيلات والحوافز.

أولا، في السعي للهجرة وتأمين متطلباتها (من حيث المعرفة والتعليم والمهارات وإصدار الشهادات)، يتسبب المهاجرون المحتملون في تأثير غير مباشر يؤدي في الواقع إلى تحسين مهارات سوق العمل المحلي. ثم، بالإضافة إلى الفوائد التي تعود على بلد المنشأ، فإن الذراع الإنمائي الثاني للهجرة هو نقل المعرفة التي تتدفق من مجتمعات المقيمين بالخارج والمهاجرين العائدين إلى بلد المنشأ، في شكل أفكار وتكنولوجيا ومعارف. وهذه الاستفادة من تعبئة مجتمعات المهاجرين الموجودين في بلد ما من خلال نقل مهاراتهم ومعارفهم-المادية أو الافتراضية-إلى بلدانهم الأصلية، تساعد في تنمية المجتمع المحلي على جبهات متعددة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمعايير المؤسسية، والأعراف الاجتماعية. والفائدة الأخيرة المعترف بها على نطاق واسع هي تدفق التحويلات النقدية. وقد تأكد أن التحويلات المالية مصدر أساسي للعملة الأجنبية للبلدان النامية، وبالتالي أداة لاستقرار الاقتصاد الكلي. وعلى المستوى الجزئي، تشكل التحويلات مصدرا للدخل لمن يعولهم المهاجرون، مما يزيد من استهلاك الأسرة، ويزيد من الإنفاق على الأمن الغذائي والصحة والتعليم، وفي كثير من الحالات، يخفف من وطأة الصدمات الاقتصادية على الأسرة.

بخلاف الفوائد المذكورة أعلاه، سلطت الأدبيات الضوء أيضا على أن الهجرة وآفاق الهجرة السائدة قد يكون لها بعض الآثار على إعادة الهيكلة القطاعية، حيث تميل قطاعات الاقتصاد إلى الخضوع لإعادة هيكلة تعكس آفاق الهجرة. وهذا، إلى جانب ظاهرة امتداد المهارات بشكل غير مباشر، يضمن الارتقاء بمهارات القطاعات في الطلب الدولي، مما يؤدي بدوره إلى تحسين وضع بلد المنشأ، في هذه الحالة مصر، كبلد مرسلة، مما يؤدي في النهاية إلى تخفيف الضغط وتعزيز سوق العمل.

. البارومیتر العربي/ الرأي العام تجاه الهجرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا/ أغسطس 2024/ محمد أبوفلغة.

بعد تحديد الفوائد التي تعود على بلد المنشأ، لا تصبح هجرة العقول عائقا وتهديدا للتنمية إلا عندما تفوق تكاليفها الفوائد المذكورة من امتداد المهارات ونقل المعرفة والتحويلات المالية. وعبر نظرة أوسع، غالبا ما تترجم هجرة العقول في بلدان المنشأ إلى مكاسب لبلد المقصد. وبذلك يمكن لبلدان المنشأ أن تعمل على إنشاء آليات، مثل أدوات تيسير النقل، لإعادة توزيع المكاسب وإعادة نقلها إلى البلد. وفقا لذلك، تصبح التوجهات/ التحديات الرئيسية للبلدان المرسلة لتعظيم التأثير الصافي للهجرة هي تعظيم فوائد الهجرة، وتقليل تكاليف هجرة العقول، وإنشاء آليات لإعادة نقل المكاسب من بلدان المقصد إلى بلدان المنشأ.

بدءا من تعظيم الفائدة، يجب على بلدان المنشأ، أي مصر في حالة هذه الدراسة المحددة، فعل ذلك من خلال ضمان أن تسمح ديناميات سوق العمل بامتداد المهارات المذكورة أعلاه، على سبيل المثال، ضمان التفاعل والتواصل الكافيين بين عمال القطاع داخل الشركات وبينها. والوسيلة الثانية لتعظيم الفوائد هي تعزيز نقل المعرفة. ولخلق بيئة مواتية لنقل المعرفة، ينبغي لبلدان المنشأ العمل على تعزيز بيئة أعمالها، من أجل إتاحة قناة اتصال فعالة ودعم الأنشطة على المستوى الوطني، وبالتالي تعظيم آثار نقل المعرفة. كذلك، وبما أن انتقال المعرفة يحدث عقب عودة المهاجرين، بشرط إعمال سياسات عودة واتخاذ اجراءات لتيسير نقل المعرفة، ستكون بلدان المنشأ قادرة على تعزيز نقل المعرفة إذا شجعت العودة من الهجرة ودعم المهاجرين العائدين أثناء إعادة اندماجهم في المجتمع. إحدى المبادرات الناجحة لتشجيع العودة هي برنامج الخبراء العائدين في ماليزيا، الذي يقدم للمهاجرين العائدين معدل ضريبة اختيارية ثابت بنسبة ١٥ ٪ على دخل العمل الخاضع للرسوم لمدة خمس سنوات متتالية، وإعفائهم من الضريبة على جميع الأمتعة الشخصية التي يجلبونها غلى ماليزيا، إلى جانب حوافز أخرى. الذراع الثالث والأخير لتعظيم الفوائد هو تحفيز توجيه التحويلات، والذي يمكن أن يحدث من خلال خفض تكاليف التحويلات على سبيل المثال.

وفقا لنتائج تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٢٣، كلما زادت القدرات زادت احتمالية بقاء عدد كاف من العمال ذوي المهارات العالية، حتى لو هاجر آخرون، مما يضمن إبقاء تكلفة هجرة العقول عند حدها الأدنى. بخلاف توسيع القدرة التدريبية، في الحالة المحددة لمصر، فإن التركيز على إرسال العاطلين عن العمل، بدلا من الباحثين عن عمل، حتى لا ينقص مخزون اليد العاملة المتاحة الموجودة، هو وسيلة محتملة ثانية لتقليل التكاليف وزيادة عوائد التعليم والتدريب.

أخيرا، فيما يتعلق بإنشاء آليات لإعادة نقل المكاسب من بلدان المقصد إلى بلدان المنشأ، تحتاج بلدان المنشأ إلى العمل على بناء بيئات (سواء كانت تجارية أو ثقافية أو غيرها) تسمح بالتآزر بين المجتمعات المقيمين بالخارج والمجتمع المحلي. كما تحتاج بلدان المنشأ إلى إنشاء أدوات موثوقة لإرسال التحويلات من أجل تحفيز إرسالها. باختصار، تحتاج بلدان المنشأ إلى تسهيل الآليات التي تسمح بنقل المعرفة وإعادة التحويلات المالية والتي بدورها تعيد نقل المكاسب من بلدان المقصد إلى بلدان المنشأ.

وفي سبيل كل ما سبق، من الضروري ملاحظة أن بلدان المنشأ تجني أكبر قدر من الفائدة عندما تدمج هجرة اليد العاملة في استراتيجيتها الإنمائية، مما يجعلها جزءا لا يتجزأ من التنمية. وبذلك تصبح في وضع أفضل لتبني السياسات والانخراط في تعاون ثنائي مع بلدان المقصد لتعظيم التأثير الصافي للهجرة.

وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج ٢٠٢٣:من «دراسات وتحليلات سوق العمل المصري في نطاق هجرة اليد العاملة إلى ألمانيا»: د.ابراهيم عوص و د.دينا عبد الفتاح

إن العلاقة بين الهجرة الدولية لذوي الكفاءات العليا من جهة والاستثمار في رأس المال البشري وتعزيزه مؤكّدة بالرغم من محدودية الأدبيات حولها وقلة المؤشرات التي تستعمل لقياسها، ولعل ذلك يعود إلى أن الاهتمام الرئيسي والبحثي بهذه العلاقة في كل أبعادها لا يزال حديثا والأمثلة المؤكدة له، على قلّتها، لم تلق بعد الاهتمام الذي يبوّئها مكانة في صدارة أولويات قضايا الهجرة. وقد تم تطبيق خيار العودة المخطط لها والناجحة في عدد من الدول حديثة العهد بالتصنيع مثل سنغافورة وتايوان وهونكونغ وكوريا...وكانت النتائج إيجابية.

في ستينيات القرن العشرين، شهدت كوريا الجنوبية، مثلها مثل العديد من البلدان النامية، هجرة هائلة للأدمغة. فقد فضّل معظم الطلاب الذين خرجوا للحصول على شهادة الدكتوراه (٤ من ٥ منهم في الولايات المتحدة) العمل في بلد الاستقبال.

وأمام هذا الوضع، بادرت حكومة كوريا الجنوبية باتخاذ عدد من المبادرات لوقف هجرة الأدمغة هذه، كان أهمها استحداث منحة الاغتراب، والتي تلزم الطلاب بالعودة إلى البلاد بمجرد الانتهاء من دراستهم، كما أخذت الدولة على عاتقها تكاليف العودة إلى الوطن للراغبين فيها، وتكاليف الإقامة في بلاد المهجر للمهاجرين بنيّة العودة إلى الوطن.

لكن تلك الإجراءات لم تكن كافية وكان أثرها ضعيفا، إذ أن ١٠٪ فقط من الطلاب اختاروا العودة إلى بلدهم. ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، تغيرت الأمور، ودخلت كوريا الجنوبية دائرة الدول المتقدمة وزادت الرغبة في العيش والعمل فيها فعاد إليها ما لا يقل عن ثلثي طلابها الذين درسوا في الخارج وذلك خلال الأربع سنوات التي تلت حصولهم على الدكتوراه. إن إجراءات التشجيع والتحفيز على العودة كان لها أثر نسبي ومحدود، ولكن الدافع الأهم في التغيّر الحاصل يعود إلى النموّ الاقتصادي الكبير للبلاد الذي جعل من الممكن تقليص الفجوة في مستويات المعيشة والتنمية بين كوريا والولايات المتحدة الأمريكية، كما ضاقت الفجوة أيضا بين البلدين على مستوى العلم والمعرفة والتكنولوجيا والتجديد والابتكار. وتمكن العائدون من الاندماج بسهولة في النسيج الصناعي والاقتصادي وفي الأنشطة البحثية المتصلة بمجالات عملهم.

وفي عام ١٩٩٠، ألغت الحكومة الكورية المساعدات المباشرة للتشجيع على العودة بعد أن أصبحت هذه الأخيرة مرغوبا فيها طوعا. وفي عام ١٩٩٤، تم اعتماد برنامج آخر (تجمّع الأدمغة) يتمثّل في أن تدعو المؤسسات العلمية والتكنولوجية الكورية الجنوبية العلماء الكوريين الجنوبيين المقيمين في الخارج لفترة لا تتجاوز السنة عادة للعمل معهم في البلد الأصلي، وشجعت الحكومة هذه المبادرة ودعمت الجمعيات العلمية والبحثية، الأمر الذي زاد من ارتباطهم الدائم ببلدهم وشجعهم على العودة.

مبادرات «لكسب الأدمغة»: حالة كوريا الجنوبية الإطار ٩

ولكن، على الرغم من الفرضيات النظرية للنماذج المعتمدة من المحلّلين والدارسين، فإن متانة الدراسات التجريبية، والتي لا تزال قليلة، المتعلقة بالأثر التحفيزي لهجرة الكفاءات العائدة للبلد الأصلي على راس المال البشري، لا تزال في حاجة إلى مضاعفة الجهد للبحث والتحليل وإلى أن تشمل أعدادا أكبر من الدول مختلفة الملامح والخصوصيات الاقتصادية والسكانية، وهو ما سيسمح بالخروج باستنتاجات ودروس مستفادة أكثر موثوقية وقائمة على الأدلة يمكن الاستفادة منها والاستئناس بها في وضع سياسات التنمية وسياسات تطوير رأس المال البشري في الدول المرسلة للكفاءات واليد العاملة المتخصصة.

هل الدول العربية قادرة حاليا على استرجاع كُفاءاتها ونخبها؟

إن حاجة الدول العربية حاليا ومستقبلا إلى خبرائها وكفاءاتها المهاجرة شمالا وغربا أكيدة، ورجوعهم إلى أوطانهم شيء أكثر من مرغوب فيه، بل هناك من يعتبره واجبا عليهم وعلى المسؤولين في بلدانهم. لكن هل أن ذلك ممكن الآن؟ هل أنجزت الدول العربية ما يحرّك رغبة مؤكدة لديهم بالعودة؟ وهل وفّرت لهم الظروف والبيئة العلمية والاجتماعية والقانونية الدافعة للعودة ومن ثمّ المحفّزة على الاستقرار والاندماج من جديد في بلدانهم وبيئتهم، والمساهمة في وضع قدراتهم وخبراتهم وكفاءاتهم في خدمة بلدانهم وخطط تنميتها؟

إن البيانات الاحصائية المتوفرة، على قلتها، لا تقيم الدليل على ذلك. وبالرغم من التعديلات التي طرأت على سياسات الهجرة والسياسات التنموية في البلدان العربية المصدرة للكفاءات، ومن حركات الإصلاح التي تعرفها المنظومات التعليمية العربية في كل مراحلها، ومن الميزانيات المخصصة للبحث العلمي وللتعليم العالي في أغلب دول المنطقة، فإن الحراك لا يزال محافظا في أغلبه على اتجاهاته أي من الدول العربية ذات الاقتصادات المتوسطة والضعيفة نحو دول المناطق المتقدمة وخاصة نحو أوروبا وشمال أمريكا.

ويشدد بعض الباحثين والمتابعين للشأن التنموي والعلمي أن هجرة العقول والكفاءات العربية للخارج أصبحت «ظاهرة مستفحلة» وأنها في ازدياد مطّرد. وعن ذلك يصرّح الأكاديمي الدكتور عبد السلام علي نوير، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك سعود: « أن المجتمعات العربية أصبحت بيئات طاردة للكفاءات والأدمغة العلمية العربية، وليست جاذبة أو حاضنة» [٨٣].

ولأن كان الدافع الاقتصادي والبحث عن شغل قار ودخل كاف لمستوى عيش كريم هو الذي يحرّك العمال المهاجرين فاقدي أو متوسطي التخصص والكفاءة، فإن لهجرة العقول والكفاءات العربية دوافع أساسية أخرى يتقدمها الوضع السياسي في بلدان الأصل ووضع الحقوق والحريات والوضع الأمني ومنسوب الاستقرار والأمان، والمكانة التي يحظى بها أهل العلم والمفكرون والباحثون والمبتكرون في النسيج المجتمعي لبلدانهم، والبيئة العلمية المحفزة على البحث والابتكار. ولئن تمّ تجاوز كل هذه العناصر، رغم ثقل أثرها في منطقة غير مستقرة ويضعف فيها منسوب الشعور بالأمن الإنساني، فإن تدني وسائل وآليات البحث والابتكار وغياب البنية التحتية الضرورية لذلك وضعف التحفيز والتشجيع أو غيابه تماما وعدم تقدير النخبة حق قدرها ماديا واجتماعيا وأخلاقيا، هي التي تولّد لديهم فكرة الهجرة والإصرار على القيام بها. ولئن لم تقدر الدول وأجهزتها الرسمية على توفير بيئة مشجعة على الاحتفاظ بعلمائها وكفاءاتها وباحثيها، فإن القطاع الخاص في دول المنطقة لا يولي ايضا البحث والتطور التكنولوجي ما يستحقه من رعاية وتكفّل، وميزانيات وأوجه تشجيع وتحفيز، ولم يدرك بعدُ كما يجب أنه هو رابح رئيسي من ذلك إن قام به.

إن الآثار السلبية لهجرة العقول والكفاءات العربية معلومة ولا حاجة للتفصيل فيها سواء تلك المتصلة بهدر الطاقات الإنتاجية والعلمية وضياع الموارد المالية التي أنفقت في التعليم دون الاستفادة من مخرجاته بالشكل والمستوى المنتظرين أو ضعف الإنتاج العلمي والبحثي في علاقة بمختلف قطاعات الاقتصاد والحياة. إلاّ أن هناك أثر سلبي خطير، كثيرا ما يقع الإغفال عنه، وهو أن مثل هذا الوضع من شأنه أن يقلّص، وأحيانا يفقد تماما، الثقة في التعلّم والحرص على مواصلته إلى أبعد أشواطه واختصاصاته. إننا نعايش اليوم، تصريحا لا تلميحا وممارسة لا موقفا، فئات كثيرة من الشباب ومن الأسر فقدت الأمل أو كادت من قدرة التعليم على رفع صاحبه إلى أعلى سلّم التطوّر والمنصب اللائق والمُجزي ومستوى العيش الكريم والمريح. لذلك نجدهم يكتفون بالحدّ الأدنى منه للخروج إلى مجالات حياة أخرى بحثا عما يعتقدون بأنهم لن يجدوه عبر المسار التعليمي. وهذا ما يفسّر النسب الكبيرة من التسرّب من التعليم عبر مراحله المختلفة إلى درجة أنه لا يبلغ مستوى نهاية المرحلة الثانية من التعليم الثانوي سوى نسبة ضعيفة ممن بدأوا دراستهم الابتدائية. وأن المنطقة العربية تقع في آخر ترتيب مناطق العالم (ليس بعدها سوى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء) من حيث نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من مجموع الفئة العمرية المتوافقة مع مستوى التعليم العالي، بنسبة لا تجاوز ٣٤ ٪ [٨٤] ، وأن عدد الأميين الأبجديين فيها من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة بلغ عام ٢٠٢٠ حوالي ٩,٥ مليون شخص وهو عدد في ازدياد [٨٥] ...

وفي هذا الصدد، نورد هذه الفقرة من دراسة حديثة صدرت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤ لمجموعة البنك الدولي بعنوان «مراجعة رأس المال البشري في العراق: خارطة طريق نحو استعادة رأس المال البشري في العراق» تتعرّض فيها الدراسة إلى واحد من أهمّ العوامل المعطلة لمردودية المنظومات التعليمية في أغلب بلدان المنطقة العربية. ولئن كانت الوثيقة خاصة بالعراق، فإن محتوى هذه الفقرة ينطبق تماما على باقي الدول العربية دون تفاوت يُذكر بينها، لذلك سوف نتعمّد تعويض كلمة «العراق» بـ «أغلب الدول العربية»:

[٨٣]- العقول العربية المهاجرة: مكاسب قليلة وخسائر فادحة https://www swissinfo.ch>ara>sci -&-tech
[٨٤]- الاسكوا عن بيانات البنك الدولي واليونسكو
[٨٥] - معهد الألكسو للإحصاء: الأمية في الدول العربية ٢٠٢٣

"تواجه أغلب الدول العربية فجوة في مواءمة التعليم ومتطلبات سوق العمل مما يؤدّي أن يكون الخرجين غير مؤهلين بشكل جيد لتلبية احتياجات سوق العمل. وتظهر حالة انعدام التوافق هذه عندما لا تتوافق المهارات والمعرفة المكتسبة من خلال التعليم مع احتياجات سوق العمل. نتيجة لذلك يكافح العديد من الخرجين للحصول على عمل، وتعاني غالبية بلدان المنطقة من ارتفاع معدلات البطالة والبطالة الناقصة وضعف المشاركة الاقتصادية. وتكمن أهم الأسباب الرئيسية لانعدام التوافق هذا في نظام التعليم الذي لا يزال قديما في أغلب الدول، ويعتمد على منهج أكاديمي تقليدي خضع للتطوير أو التحديث بشكل لا يتوافق بشكل كافي مع متطلبات سوق العمل الحديث. وبالإضافة إلى ذلك يركّز النظام على الجوانب النظرية بدلا من المهارات العملية. وثمة عامل آخر يساهم في حالة انعدام التوافق بشكل كبير يتمثل في نقص الاستثمار في التدريب المهني...مما يحرم العديد من الطلاب من الحصول على المهارات اللازمة لتأمين فرص العمل. وتُعدّ الوتيرة السريعة للتقدم التكنولوجي عاملا آخرا يساهم في انعدام التطابق، فعديد الوظائف تتطلب الآن مهارات تقنية متخصصة لا يتم تدريسها في المناهج الأكاديمية التقليدية. لذلك فإن معالجة حالة انعدام التوافق بين التعليم والتوظيف أمر بالغ الأهمية لخفض معدلات البطالة وتحسين الإنتاجية والإيرادات وخلق النمو الاقتصادي في بلدان المنطقة."

فإذا كان هذا هو الوضع، وهذه مخرجاته، يصبح من الطبيعي أن يبحث الطلاب والدارسون على آفاق أخرى لتطوير قدراتهم ومكتسباتهم العلمية والتقنية، والتي يجدونها في الهجرة إلى دول الشمال والغرب، لتسعى بعد ذلك دول الأصل، أو بعضها، لاستردادهم وتحريك دواليب «هجرة العودة» ونسقها.

إن المهمّة، وإن بدت صعبة، فهي ليست مستحيلة. إننا نعايش اليوم جملة من التوجهات والخيارات والسياسات الوطنية في عدد من دول المنطقة التي تبنّت هذا الخيار، ونما لدى قادتها ومخططيها مستوى القناعة بضرورة تنمية رأس المال البشري بوسائل مختلفة ومسالك تغييرية فاعلة من بينها استرجاع جزء من رصيد كفاءاتها المهاجرة، وراهنت على عودة طوعية لهم والاستفادة من مردودهم ومساهمتهم في النهوض بالوطن الأصل بما توفّر لهم من قدرات ومكتسبات علمية وتكنولوجية وتجربة مهنية وإمكانات مادية، ومن علاقات وتواصل مع جامعات ومراكز بحثية ومؤسسات تكنولوجية وصناعية. وقد اتخذت هذه الدول العديد من القرارات، وتبنت رؤى وتوجهات من أجل تحقيق ذلك. إن لنا اليوم أكثر من دولة عربية إمّا أدرجت عودة المهاجرين كهدف من ضمن أهداف خططها التنموية الوطنية وسياساتها السكانية، أو أنها وفرت تشجيعات ومساعدات لمن أراد العودة، ولنا في جمهورية العراق خير دليل على ذلك، إذ تضمنت «الوثيقة السياسية العراقية ٢٠٢٣» في باب «الهجرة إلى الخارج» أهدافا تتصل بدعم العراقيين في الخارج وحفز العودة الطوعية وتوفير سبل إعادة المهاجرين إلى بلدهم لاسيما أصحاب الكفاءات، وضمان استقرار السكان وتقليل معدلات الهجرة إلى خارج العراق لتحقيق الأمن الإنساني وإشاعة السلام، وتعزيز التفاعل مع الكفاءات ورجال الأعمال في المهجر وتوسيع مشاركتهم في جهود التنمية.

ولتحقيق تلك الأهداف، وضعت جمهورية العراق إجراءات عملية لعودة مهاجريها وخاصة منهم كوادرها وكفاءاتها، واتخذت قرارات تحفيزية على ذلك. كما يعتبر العراق أن "ارتفاع هجرة الكفاءات الوطنية إلى الخارج، وبالأخص هجرة الكفاءات العاملة في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والبحث العلمي" هي من أهم التحديات السكانية الوطنية.[٨٦] كما تركّز "الوثيقة التفصيلية لخطة التنمية الوطنية في العراق ٢٠٢٤ – ٢٠٢٨ " على محور رأس المال البشري. (أنظر الإطار ٥ أعلاه). ويعتمد العراق، وهو من الدول العربية القلائل في ذلك، استراتيجية وطنية لاستقطاب الكفاءات العراقية في الخارج تتضمن أهدافا وإجراءات عملية.

وعلى مستوى آخر يعتمد العراق منظومة من المؤسسات والآليات للاستقبال المهاجرين العائدين وتيسير اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي، لعل من أهمها وزارة الهجرة والمهجرين، ومركز موارد العمل لهجرة العمال وهو مركز متخصص بإجراءات إعادة إدماج العائدين.

ومن الأمثلة الأخرى للدول العربية التي أولت، ولا تزال، اهتماما بقضايا هجرة العودة في علاقة بتطوير رأس المال البشري والتنمية الوطنية بصفة عامة، نذكر جمهورية مصر العربية التي كانت من أوائل الدول في المنطقة التي اهتمت، على مستوى البحوث والدراسات، بموضوع عودة المهاجرين (أنظر الإطارين ٣ و٨ أعلاه وحالة مصر لاحقا). كما تتوفر حاليا بها منظومة مؤسسية لمتابعة قضايا المهاجرين والهجرة في أبعادها المختلفة على رأسها وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج، وقاعدة بيانات حول الهجرة بصفة عامة دون قاعدة بيانات خصوصية عن هجرة العودة.

[٨٦]- وزارة التخطيط العراق: تقرير المراجعة الوطنية السادسة لمؤتمر السكان والتنمية ١٩٩٤

وبالرغم من غياب سياسة وطنية معلنة لهجرة العودة في مصر، وتشريعات خاصة بتشجيعها وتحفيز المعنيين بها، فقد تضمنت "استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠١٦" و"الاستراتيجية الوطنية للهجرة" و"رؤية مصر ٢٠٣٠" مثلا، أهدافا وبرامج وخطط عمل وآليات تضمن المشاركة الفعلية للمصريين بالخارج في دعم خطط التنمية الوطنية. كما أقرت امتيازات وحوافز وتسهيلات للعائدين ولمشاريعهم الاستثمارية، واعتمدت إجراءات عملية لدمج العائدين مثل مبادرة "مصر بداية الطريق" عام ٢٠١٩ ومبادرة "نورت بلدك" عام ٢٠٢٠. لكن يبقى غياب الموقف الواضح والمعلن من هجرة العودة غير موجود. والمرجّح، استنادا إلى كل الأدبيات والعناصر المتوفرة، أن الدولة تعمل على حسن التكفل بالمهاجرين العائدين وتحرص على اندماجهم من جديد، لكن لا أثر لأي تشجيع صريح على عودتهم وخاصة عودة الكفاءات العليا منهم.

وحسب ما يتوفّر من بيانات ومعطيات ووثائق مرجعية، فإن هذا الموقف الأخير هو السائد في أغلب الدول العربية المرسلة للمهاجرين الدوليين اعتبارا لعدم استعدادها حاليا لاسترجاع مهاجريها لعوامل عدّة أهمها الصعوبات الاقتصادية ومحدودية قدراتها التنموية ومحدودية فرص سوق العمل وحاجتها الملحّة، وأحيانا الحياتية، لتحويلاتهم المالية.

خلاصة ما سبق في هذا الباب، أن الوعي والقناعة الرسميين قائمان ومؤكدان بالدور الفاعل الذي يمكن أن تلعبه العقول والكفاءات العربية المهاجرة إن عادت إلى الوطن في مجال الرفع من قيمة وقدرة رأس المال البشري الوطني وتطوير منظومات التعليم والاقتصاد ودفع الحركة البحثية ونقل التكنولوجيا الحديثة، وآليات ومسالك الابتكار والتجديد وتوسع سوق العمل وإثراء الفرص فيه. لكن نادرا ما نقف، ضمن المرجعيات والخيارات الوطنية والاستراتيجيات التنموية والقطاعية، على سياسات ورؤى وتوجّهات للتشجيع على ذلك وتحفيز المعنيين لاتخاذ قرار العودة وتجسيمه إلاّ في حالات قليلة جدا في المنطقة. ويعود ذلك أساسا إلى أن ذاك الوعي وتلك القناعة يصطدمان بالظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية لعدد كبير من بلدان المنطقة التي لا تسمح حاليا بتوفير البيئة الملائمة والوجيهة (Relevant) لعودة الكفاءات وللبحث العلمي المتقدّم والمساير لطبيعته ونسقه في دول الاستقبال. كما لا يتسنى لها ضمان منزلة اجتماعية ومادية للخبرات العائدة. ثمّ إن أغلب تلك البلدان غير مستعدة حاليا للاستغناء عن التحويلات المالية لكفاءاتها المهاجرة والتي تمثل نسبة هامة من ميزانية الدولة ومن العملة الصعبة الواردة على البلد خاصة إذا لم تكن له موارد طبيعية هامة.

ومع ذلك، تبقى إمكانية الاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة قائمة وممكنة من خلال استنباط أساليب وآليات غير نمطية، وحسن حوكمة المجال، والاستئناس بدول نجحت في ذلك وحققت عائدات هائلة منه، وحوّلت الخسارة كسبًا، وعوّضت هجرة الأدمغة بمكاسب الأدمغة المهاجرة.

مؤشرات وبيانات حول رأس المال البشري وهجرة العودة

في بعض الدول العربية المختارة

حالة مصر – حالة العراق – حالة المغرب

مصادر هذا الفصل:

* www.sis.gov.eg/Story/268043/

- UNDESA- UN.org/development/desa/content international migration stock
- The human capital index 2020 World bank group
- World bank.org/en/publication/human- capital
- ESCWA-quality of education measurement and application for Arab states
- UNFPA World population dashboard 2022
- WHO/data.who.indicators
- WORLD ECONOMIC FORUM

- البيانات الرسمية الواردة من الجهات الحكومية المعنية في البلدان الثلاثة
- قاعدة بيانات البنك الدولي data.albankaldawli.org/indicators
- تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٤ – الخروج من المأزق
- الآسكوا: الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة٢٠٢٤ / تنمية المهارات وتحفيز الابتكار
- معهد اليونسكو للإحصاء
- مجموعة البنك الدولي ٢,٧/wdi.worldbank.org/table
- مجموعة البنك الدولي: مراجعة رأس المال البشري في العراق- خارطة طريق نحو استعادة رأس المال البشري في العراق – أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤
- الدراسات والبحوث الوطنية الواردة ذكرها في نصوص الحالات الثلاث.

جمهورية
مصر العربية

الجدول ١٣ مؤشرات مختارة حول رأس المال البشري والهجرة في مصر

المؤشر	القيمة	المؤشر	القيمة
مؤشر رأس المال البشري	٠,٤٩	نسبة وفيات من دون ٥ سنوات لكل ألف ولادة ضمن الخمس الأفقر من السكان	٤٢
-الترتيب العالمي حسب دليل التنمية البشرية ٢٠٢٢ (من ١٩٣ دولة)	١٠٥	الإنفاق الحكومي العام على الصحة كنسبة من الإنفاق الحكومي ٪	٦,٨
-الترتيب العالمي حسب مؤشر المعرفة العالمي ٢٠٢٢ (٢٠٢٣)	٩٠ *		
معدل الدخل الفردي السنوي ٢٠٢٣ بالدولار	٣٤٥٧	العمر المتوقع عند الولادة (إجمالي) ٢٠٢١	٧٠
مستوى الفقر حسب عتبة الفقر الوطني	٣٢,٥ (٢٠٢٢)	عدد سنوات التعليم المعدلة حسب سنوات الدراسة	٦,٥
عدد المهاجرين الدوليين في مصر ٢٠٢٣	٥٤٣٩٣٧	درجة الاختبار المتسق لجودة التعليم (من ٣٠٠ إلى ٦٥٠ درجة)	٣٥٦
-عدد المهاجرين الدوليين في مصر	٩٠١٢٥٨٢	الترتيب العالمي حسب مؤشر التعليم ٢٠١٩	١١٨
-النسبة من مجموع السكان ٪	٨,٧		
تقديرات عدد اللاجئين وطالبي اللجوء ٢٠٢٠	٣٢٤٧٣٦	الترتيب العالمي حسب مؤشر جودة التعليم ٢٠٢٤	٨٧
صافي الهجرة (تقديرات ٢٠٢٣)	٣٠٠٠٠ سلبي	الترتيب العالمي حسب مؤشر الابتكار ٢٠٢٣	٨٦
إمكانية البقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة ٪	٩٨	نسبة النفقات العمومية المخصصة للتعليم من الناتج المحلي الخام ٪ ٢٠٢١	٣,٩ (٢٠١٥)
نسبة وفيات من دون ٥ سنوات لكل ألف ولادة ضمن الخمس الأغنى من السكان	١٩	عدد الباحثين لكل مليون ساكن	٨٥٤,٣ (٢٠٢١)

تعتبر مصر من الدول العربية الأوائل، إن لم تكن الأولى، زمنيا التي يتوفّر أرشيفها وأدبياتها على مادة مرجعية تؤشر إلى اهتمام بحثي بموضوع عودة المهاجرين، وإن كان ذلك من منظور مختلف عن منظور هذه الدراسة. وتوجد في مصر حاليا منظومة مؤسسية لمتابعة قضايا المهاجرين والهجرة في أبعادها المختلفة على رأسها وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج. وما تخصيص وزارة لقطاع الهجرة والمهاجرين إلا دليل على الأهمية التي توليها السلطات لهذا القطاع وقضاياه والمتصلين به. وتتعامل الوزارة في ممارستها لمهامها مع عدد من الجهات والهياكل الحكومية وغير الحكومية مثل صندوق حماية وتأمين المصريين بالخارج ووزارة التضامن الاجتماعي ووزارتي الداخلية والخارجية والمؤسسات الأكاديمية والهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية. كما تتوفر في مصر قاعدة بيانات حول الهجرة والمهاجرين تشرف عليها وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج، إلا أن قاعدة البيانات تلك غير متاحة للجميع.

أما عن أهم دول ومناطق استقبال المصريين المهاجرين فهي دول الخليج العربي الست ثم أوروبا ثم أمريكا الشمالية.

ويغلب على هجرة المصريين نمط الهجرة الطوعية. أما عن الصيغ المعتمدة في الهجرة فهي أولا صيغة الهجرة غير النظامية، تليها الهجرة لمهمات عمل محدودة في الزمن. وتتمثل أسباب الهجرة بالترتيب حسب عدد المهاجرين، في: البحث عن فرص عمل أفضل، صعوبة الوضع الاقتصادي في الوطن وارتفاع نسب البطالة، التعلّم في مؤسسات جامعية مرموقة، التجمع العائلي، الهروب من ظروف عائلية قاسية أو عنف.

هجرة العودة:

تعرف مصر حركية هجرة عودة منذ ثمانينات القرن الماضي حسب ما يتوفر من بيانات غير رسمية. وتواصلت تلك الحركة بأنساق مختلفة حسب الأوضاع الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والسياسية في بلدان المقصد وفي البلد الأصلي (خاصة وأن أغلب المهاجرين المصريين كانوا يتواجدون في دول الخليج العربي والعراق وليبيا والأردن). ويقدر عدد المهاجرين العائدين منذ عام 2010 حتى عام 2024 بحوالي 3 ملايين مهاجر عائد. وتعتبر ليبيا من أهم بلدان العودة بحسب العدد خاصة بعد عام 2011 حيث عاد معظم العاملين المصريين هناك وكان عددهم يقدر بمليوني عامل ومرافق. كما تمّت العودة من بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن. وتمثلت أهم دوافع العودة في الأوضاع السياسية والأمنية في بلد المقصد، خاصة ليبيا والسودان اللتين شهدتا اضطرابات وصراعات واختلالا للأمن، وكذلك في انتهاء مدّة التعاقد كما هو الحال للعائدين من دول الخليج.

ولأن كانت لمصر سياسة واتجاهات رسمية للهجرة والمهاجرين واعتمدت استراتيجيات وطنية في المجال استندت إلى دستور 2014، واستراتيجية التنمية المستدامة عام 2016، ورؤية مصر 2030، وتضمنت عديد الأهداف والبرامج وخطط العمل من ضمنها برامج وآليات تضمن المشاركة الفعلية للمصريين بالخارج في دعم خطط التنمية القومية، فإنه لا توجد في مصر سياسة وطنية معلنة للهجرة العائدة/ العكسية. كما لا توجد أية تشريعات خاصة بها.

وهنا لابد من الإشارة إلى عدم التوافق بين المصادر في هذا الشأن، ذلك أن مجال هجرة العودة لها أثر ضمن « الاستراتيجية الوطنية للهجرة»، لكن لا توجد قاعدة بيانات خصوصية للمهاجرين المصريين العائدين. أما عن التشريعات الخاصة بالهجرة العائدة، فتتمثل في النصوص القانونية والترتيبية حول الامتيازات والحوافز والتسهيلات التي تمنح لهذه الفئة عند العودة والاستثمار مثل التسهيلات الإدارية والإعفاءات الضريبية على الرسوم الجمركية وما إليها. وقد اعتمدت مصر اجراءات عملية لدمج العائدين اجتماعيا واقتصاديا منها إطلاق مبادرة «مصر بداية الطريق» عام ٢٠١٩ «، ومبادرة نورت بلدك» عام ٢٠٢٠ حول توفير وتحسين فرص العمل للعائدين. لكن مع كل هذا فإنه لا يوجد موقف واضح ومعلن من هجرة العودة، أي ما إذا كنت الدولة تشجع هذا التوجه أو لا تشجعه، أم أنها لا تحبّذه في المرحلة الحالية؟ كما لا توجد مؤسسات وآليات استقبال وتواصل خاصة بالعائدين نظرا لخصوصية قضاياهم وانتظاراتهم، ولكنهم يدخلون ضمن أصحاب المصلحة الذين تتولى شؤونهم مؤسسات وهياكل الهجرة مثلهم مثل غيرهم من المهاجرين. ولعل هذا ما يفسّر ندرة البيانات، وأحيانا غيابها، حول المشاريع وأفكار المشاريع التي يتبناها المهاجرون العائدون، فضلا عن أن أغلب العائدين تكون لهم مشروعات شخصية صغيرة لا يقع توثيقها في سجل أو قواعد بيانات خاصة بالعودة.

وحول مدى مساهمة الهجرة العكسية المصرية في تطوير رأس المال البشري في البلد الأصلي فإن البيانات الدقيقة والموضوعية غير متاحة، والدراسات التحليلية لذلك شبه غائبة، لكن من المرجّح أن يكون ذلك حاصلا عن طريق المهاجرين العائدين من ذوي الكفاءات والأدمغة والباحثين والخبراء الاقتصاديين والتنمويين وذوي المهارات التقنية والتكنولوجية العالية. أما عن القسم الأكبر من المهاجرين المصريين العائدين، فإنهم يعودون عادة من

بلـدان المنطقـة العربيـة المسـتقبلة بعـد انتهـاء فترة عملهـم في منظومـات تنمويـة وفكريـة واقتصاديـة شـبيهة لحـدّ مـا بالمنظومـة المصريـة، كما أن أغلبهـم مـن ذوي القـدرات التعليميـة والكفـاءات التقنيـة المتواضعـة، وبذلـك لا يمكنهـم نقـل معـارف ولا تكنولوجيـات ولا مهـارات عاليـة إلاّ بنسـب ضعيفـة ومسـاهمات فرديـة لا أثـر تغـييري كـبير لهـا.

النشاط البحثي حول هجرة العودة:

عرفت مصر حركة بحثية، وإن كانت محدودة، حول هجرة العودة منذ تسعينات القرن الماضي نستعرض بعضها فيما يلي:

- **٢٠٢٤:** بحـث « رحلـة العـودة : دراسـة حالـة حـول الدوافـع وعمليـات اتخـاذ القـرار وردود الفعـل العاطفيـة بـين المهاجريـن المصريـين في الأردن». تأليـف أ. د. أيمـن هلسـة، هـلا أبـو طالـب، روان الربيحـات، بتمويـل مـن MIDEQ الهجـرة والتنميـة وعـدم المسـاواة إصـدار UK Research and innovation و GCRF و مركـز المعلومـات والبحـوث (www.mideq.org).

هـي دراسـة تكشـف «الديناميكيـات المعقـدة لهجـرة العـودة» وتسـتعرض تجـارب المهاجريـن المصريين الذيـن عاشـوا سـابقا في الأردن. ومما يـفضي إلى عودتهـم أن الأردن لا يتبنـى إدمـاج هـؤلاء بفعاليـة ولا يمنحهـم فرصـة الحصـول على الجنسـية الأردنيـة. تناولـت الدراسـة مـن خلال المقـابلات المعمّقـة دوافـع العـودة إلى الوطـن وعمليـات اتخـاذ القـرار وردود الفعـل العاطفيـة عنـد العـودة إلى الوطـن، «وتهـدف إلى تشـكيل منظـور حـول تـأثير مسـاهمة المهاجريـن الذيـن قضـوا فترات طويلـة في تطوّرهـم الشـخصي وتنميـة بلدهـم الأصلي.

وحـول دوافـع العـودة احتـل عامـل لمّ شـمل الأسرة المركـز الأول والدافـع السـائد للعـودة، يليـه التقـدم في العمـر والمخـاوف الصحيـة والأعـراف الاجتماعيـة التـي يـرى في بعضهـا المهاجـرون العائـدون تقليـلا مـن شـأنهم أحيانـا خاصـة إن كانـوا ممـن تقـدّم بهـم العمـر. ثـم يـأتي دافـع عـدم الرضـا عـن العمـل والطلـب المحـدود في سـوق العمـل والمشـاكل المتكـررة مـع أصحـاب العمـل، ثـم ارتفـاع تكاليـف المعيشـة. ويـرى بعـض العائديـن أن قـرار العـودة مرتبـط بتوفـر فـرص الاسـتثمار في بلدهـم في مشـاريع تجاريـة أو غيرهـا. ومـن دوافـع العـودة أيضـا الدوافـع العاطفيـة وخاصـة الحـنين إلى الوطـن والشـعور بالانـتماء، وكذلـك التـأثير المجتمعـي المتمثـل أساسـا في التأثـر بقـرارات العـودة للعائديـن الآخريـن.

وتعـرض البحـث أيضـا إلى ردود الفعـل العاطفيـة بعـد العـودة وإلى الاعتبـارات المسـتقبلية المتمثلـة أساسـا في احـتمال بعـض العائديـن إلى الهجـرة مـرة أخرى إلى بلـد الاسـتقبال لكـن بشروط وفي ظـروف أفضـل تتصـل بالفـرص وظـروف العمـل والإدمـاج.

- **٢٠٢٣:** «دراسـات وتحليـلات سـوق العمـل المـصري في نطـاق هجـرة اليـد العاملـة إلى ألمانيـا»: د. ابراهيـم عـوض- د. دينـا عبـد الفتـاح، مـن إصـدار وزارة الدولـة للهجـرة وشـؤون المصريـين بالخـارج، بتمويـل مـن الاتحـاد الأوروبي والفدراليـة الألمانيـة للتعـاون الاقتصـادي.

الدراسـة تتنـزل ضمـن برنامـج « تـام THAMM»: « مـن أجـل مقاربـة شـاملة لحوكمـة هجـرة اليـد العاملـة وتنقـل العمالـة»، وهـو برنامـج يعمـل على اعـداد وتأسـيس ودعـم تنقـل اليـد العاملـة بين مصر وألمانيـا. ولئن كانـت الدراسـة والبرنامـج ذاتـه لا يعالجـان مسـألة هجـرة العـودة بصفـة رئيسـية وصريحـة فـإن بعـض المحـاور تتقاطـع مـع هـذا المجـال، مثـل محـور «التبـادل الإقليمـي حـول خبرات التعلـم والتواصـل» الـذي يركـز على إنشـاء أشـكال تبـادل وطنيـة وإقليميـة بين أصحـاب المصلحـة المعنـيين مـن أجـل تعزيـز التبـادل بين المؤسسـات وتبـادل الـخبرات والممارسـات الجيـدة والـخبرات بشـأن تنقـل اليـد العاملـة والهجـرة النظاميـة.

وتتعـرّض الدراسـة إلى المكسـب الـثلاثي للهجـرة الدوليـة، أي مكاسـب المهاجريـن، ومكاسـب بلـد المقصـد، ومكاسـب البلـد الأصلي المتمثلـة في نقـل المعرفـة، وتلقـي الدعـم مـن المقيـمين بالخـارج والتحـويلات الماليـة. وتتعـرّض الدراسـة، باقتضـاب شـديد، إلى «مزايـا هجـرة العقـول مقابـل الهجـرة مـن أجـل التنميـة» دون كـثير مـن التحليـل أو وقـوف عنـد هجـرة العـودة.

وخلصـت الدراسـة إلى جملـة مـن التوصيـات بعضهـا حـول برنامـج «تـام» وبعضهـا ذو صبغـة عامـة مـن ضمنهـا تقليـل تكاليـف هجـرة العقـول وإنشـاء آليـات لإعـادة نقـل المكاسـب مـن بلـدان المقصـد إلى بلـدان الأصـل، وامتـداد المهـارات وتعزيـز نقـل المعرفـة ولبيئـة أعمالهـا خاصـة إذا تـم التشـجيع على العـودة مـن المهجـر.

- **٢٠١٧**: أنجزت المنظمة الدولية للهجرة عبر مكتبها في مصر برنامجا لمساعدة المهاجرين الذين في مصر ويرغبون في العودة الطوعية إلى أوطانهم، ووثقت نتائج ذلك البرنامج في «ورقة سياسات» (IOM Egypt Edition Factsheet-February ٢٠١٨)

ويرمي برنامج المنظمة إلى مساعدة المصريين في أوروبا على العودة وإعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا في مصر، وكذلك المساعدة على العودة الطوعية للمهاجرين الدوليين الموجودين في مصر نحو بلدانهم. من نتائجه أن أكثر من ١٧٠٠ مصريا انتفعوا بمساعدات للعودة الطوعية والاندماج من جديد. وكانت أكثر الدول المضيفة للعائدين المصريين هي اليونان، وإيطاليا وبلجيكا. وقد بلغت قيمة المساعدات المقدمة للمهاجرين العائدين عام ٢٠١٧، ١,٢ مليون جنيه مصري. ومثل الذكور ٩٧٪ من العائدين الذين وقع إدماجهم من جديد. وتمثلت مجالات المساعدة في المشاريع الصغرى (٤٧٪) والخدمات الصحية (٢٪) والدراسة والمسكن (٢٪) والمساعدات النقدية (١٢٪) ومساعدات أخرى مختلفة (٦٪).

أما عن المهاجرين الدوليين العالقين في مصر، فقد تلقى منهم ٦٦١٩ مهاجرا مساعدة من المنظمة الدولية للهجرة، أغلبهم من السودان (٢٢٨٩) وإريتريا (١١٠٦) وسوريا (١٠٧٢) وجنوب السودان (٨٧٦) ومن بلدان إفريقية أخرى. وتمثلت المساعدات في تدريب مهني، توفير فرص عمل، مساعدات مباشرة لبعث مشاريع صغرى أو مساعدة على الانتفاع بخدمات التعليم والصحة وغيرها.

- **٢٠١٧**: ورقة بحثية بعنوان « الهجرة العائدة ونجاح ريادة الأعمال: تحليل تجريبي/ حالة مصر» المؤلفون: بن ساسي سامي، جبور ليزا ((http://hdi.hanel.net/١٠٤/٩/٩٠٧٥٩٠/١٦ . تستكشف الورقة البحثية تأثير الهجرة العكسية على أداء الأسرة المعيشة المصرية. وحسب مجموعة متزايدة من الأدلة فإن المهاجرين العائدين من المرجح أن يصبحوا روّاد أعمال.

وتشير نتائج البحث إلى أن هناك محددين اثنين لإيرادات الشركات لصالح المهاجرين العائدين: **١- رأس المال التأسيسي. ٢ - الخبرة المتراكمة في الخارج.** وتشير النتائج إلى أن السياسات الاقتصادية الموجهة لجذب المهاجرين العائدين ينبغي أن تنظر في توسيع مخططات الدعم التي كانت تقتصر في السابق على المهاجرين الأكثر تعليما أو على بعض قطاعات النشاط حيث أن الأثر الإيجابي للهجرة العائدة على عائدات ريادة الأعمال واسع الانتشار.

ويعتمد قرار العودة من عدمه على تراكم رأس المال الكافي و/أو المعرفة الكافية من الخارج، وهما العنصران اللذان يمكنان من الانخراط في نشاط يقدّر إيجابيا في الوطن الأصل. ويحاول البحث تحليل ما إذا كان رأس المال البشري ورأس المال المادي الذين راكمهما المهاجرون العائدون، مؤثرين بوضوح على الأداء بعد العودة.

وتشير الدراسة إلى مشكل وصعوبة قياس النجاح بعد العودة بسبب نقص البيانات وقلة الدراسات المعمقة والتي تغطي فترة زمنية طويلة نسبيا وعينة كبيرة ممثلة، فضلا عن أن نشاط كثير من العائدين يتم ضمن القطاع غير النظامي الذي تصعب متابعته.

من نتائج الدراسة:

- أرباح الشركات المكونة بعد العودة: الزيادة فيها تخضع لعدد سنوات الخبرة في نفس قطاع الأنشطة في مصر أو في الخارج،
- تراكم الخبرة في الخارج له تأثير على صافي الإيرادات المتوقعة.
- عديد المؤشرات تدل على أن هجرة العودة ناجحة.
- الشركات المهاجرة العائدة في الحالة المصرية أكثر نجاحا (الخبرة المكتسبة وأهمية رأس المال الابتدائي أكبر)

توصية: ينبغي على الحكومات زيادة نطاق وحجم البرامج التي تدعم إنشاء الشركات من قبل المهاجرين العائدين. وجذب المزيد من المهاجرين إلى وطنهم بمهارات ورؤوس أموال.

- ٢٠١٤: دراسة حول تقييم البرنامج الإقليمي للمساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج للمهاجرين العالقين في مصر وليبيا -IOM Italy- EU – The graduate Istitute Genova

للبرنامج 0 أهداف هي:

١. تعزيز المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للاستجابة السريعة لبرنامج المساعدة على العودة الطوعية.
٢. تعزيز التعاون بين المناطق والأقاليم الدولية في المجال
٣. بناء قدرات الحكومات والمجتمع المدني على مساعدة العائدين على إعادة الإدماج
٤. إعادة التوطين في مصر وليبيا لمهاجرين تقطعت بهم السبل
٥. مساعدة ٨٤١ بصدد الترحيل من ليبيا

التقرير هو نتيجة لتقييم خارجي لبرنامج المنظمة الدولية للهجرة الإقليمي «المساعدة الطوعية في العودة وإعادة الإدماج للمهاجرين العالقين في مصر وليبيا» بإدارة مكتب المنظمة الدولية للهجرة في مصر. هدفه العام: دعم الجهود الوطنية والمجتمع المدني لوقف الهجرة غير النظامية ومساعدة المهاجرين المعرضين للخطر من خلال برنامج شامل للمساعدة الطوعية في العودة وإعادة الإدماج خارج مصر وليبيا.

- بدأ البرنامج في فبراير ٢٠١١ في فترة عدم الاستقرار والثورات في بلدان الأصل وبلدان العبور واستمر إلى كانون الأول ٢٠١٣.
- ركّز التقييم على ثلاثة معايير رئيسية للنجاح هي: الصلة (Pertinance) الفعالية والاستدامة
- المشروع حقق بعض أهدافه وفشل في تحقيق البعض الآخر لارتباطه بأكثر من بلد بعضهم غير منخرط في فلسفة المشروع وغاياته.
- ١٩٨٦: دراسة عن المجلس القومي للسكان لنادر فرجاني « النتائج التفصيلية لمسح الهجرة من مصر حول ظاهرة العودة في هجرة المصريين للعمل في الخارج». هي دراسة خاصة بالعودة من البلدان العربية النفطية.
- أبرزت الدراسة أن هناك ٧ عوامل تحدد قيمة العائدين كقوة إبداع في مجتمع المنشأ وهي : ١- عدد العائدين، ٢- المدى الزمني للهجرة قبل العودة، ٣-النسق الزمني للعودة (على فترات طويلة أم موجات مكثفة)، ٤- المكانة الاجتماعية للعائدين، - طبيعة الفروق بين مجتمع المنشأ ومجتمع الاستقبال، ٦- مدى ملاءمة المهارات والقدرات المكتسبة لمجتمع الأصل، ٧- درجة تنظيم العودة.

- وتعرضت الدراسة إلى خصائص العائدين الديمغرافية (أغلبهم شباب) والذاتية (٥٦,٤ ٪ منهم أميون) والاجتماعية، والمهنية (أغلبهم في أدنى السلم المهني). وتبيّن الدراسة أن ٦٧,٩ ٪ من العائدين يعملون لدى الغير بعد عودتهم إلى الوطن وأن نسبة البطالة بينهم تبلغ ١٧,٢ ٪.
- وتوقعت الدراسة عودة ٥٢٤,٨ ألف مهاجر مصري بين ١٩٨٥ و ١٩٨٩ وهي توقعات لا تستند إلى أدلّة دقيقة.

الخلاصة

- تعتبر مصر من دول المنشأ للمهاجرين الدوليين في المنطقة العربية التي يتوفر بها رصيد، ولو غير كبير، من البيانات والمؤشرات الكمية والنوعية حول هجرة العودة وعودة المهاجرين
- تغطي هذه البيانات، دون استرسال، فترة تقارب ٤٠ سنة (من ١٩٨٥ إلى ٢٠٢٤).

جمهورية العراق

الجدول ١٤ مؤشرات مختارة حول رأس المال البشري والهجرة في العراق

المؤشر	القيمة	المؤشر	القيمة
مؤشر رأس المال البشري (حسب تقديرات البنك الدولي)	٠,٤١	نسبة وفيات من دون ٥ سنوات لكل ألف ولادة ضمن الخمس الأفقر من السكان	٣٢
الترتيب العالمي حسب دليل التنمية البشرية ٢٠٢٢ (من ١٩٣ دولة)	١٢٨	الإنفاق الحكومي العام على الصحة كنسبة من الإنفاق الحكومي ٪ ٢٠٢١	١١,٣
معدل الدخل الفردي السنوي ٢٠٢٣ بالدولار	٥٦٠٠	العمر المتوقع عند الولادة (إجمالي) ٢٠٢٢	٧٥,٣
مستوى الفقر حسب عتبة الفقر الوطني	١٧,٦ (٢٠٢٣-٢٠٢٤)	عدد سنوات التعليم المعدلة حسب سنوات الدراسة	٤
عدد المهاجرين الدوليين في العراق	٣٦٥٧٦٦	درجة الاختبار المتسق لجودة التعليم (من ٣٠٠ إلى ٦٥٠ درجة)	٣٦٣
نسبة المهاجرين الدوليين في العراق من مجموع السكان ٪	٠,٩	الترتيب العالمي حسب مؤشر التعليم ٢٠١٩	١٣٥
تقديرات عدد اللاجئين وطالبي اللجوء ٢٠٢٠	٢٨٦٩٣٠	الترتيب العالمي حسب مؤشر جودة التعليم ٢٠١٩	١٤٠
صافي الهجرة (تقديرات ٢٠٢٣)	٣٠٠٠٠ سلبي	الترتيب العالمي حسب مؤشر الابتكار ٢٠٢٢	١٣١
إمكانية البقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة ٪	٩٧	نسبة النفقات العمومية المخصصة للتعليم من الناتج المحلي الخام ٪ (باستثناء كردستان)	٢١,٥ (٢٠٢١)
نسبة وفيات من دون ٥ سنوات لكل ألف ولادة ضمن الخمس الأغنى من السكان	١٦	عدد الباحثين لكل مليون ساكن	١٦٩,٩ (٢٠٢١)

تـولي السياسـات التنمويـة والسـكانية في العـراق أهميّـة بـارزة لمسـألة الهجـرة بـكل أبعادهـا وقضاياهـا، والواضـح أن مسـتوى الوعـي مرتفـع لـدى واضعـي السياسـات والمخطـطين في البلـد بالعلاقـة التفاعليـة بين الهجـرة الدوليـة والتنميـة البشريـة والاقتصاديـة الوطنيـة. ومـن الشـواهد على ذلـك أن صـاغ العـراق واعتمـد استراتيجيـة حـول "الهجـرة الوطنيـة في ٢٠٢٠"، كما خصـص المحـور الثامـن مـن "الوثيقـة الوطنيـة للسياسـة السـكانية ٢٠٢٣" لموضـوع الهجـرة والـذي جـاء فيـه أن "العـراق شـهد على مـدى العقـود الماضيـة حـراكا سـكانيا مـهما اتسـم في العديـد مـن الـفترات بارتفـاع وتائـره وتوسـع تداعياتـه". كما كان العـراق مـن بين الـدول التـي صوتـت لصالـح قـرار الأمـم المتحـدة رقـم (١٩٥/٧٣/A/RES) باعـتماد الاتفـاق العالمـي مـن أجـل الهجـرة الآمنـة والمنظمـة والنظاميـة، وهـو أول بلـد في منطقـة الشرق الأوسـط وشمال إفريقيـا يقـدّم تقريـرا وطنيـا طوعيـا حـول التقـدم الـذي أحـرزه في اتجـاه تحقيـق أهـداف الاتفـاق.

وعـن أسـباب الهجـرة وأنواعهـا أشـارت الوثيقـة إلى أن ذلـك متصـل بالـفترات السياسـية والأمنيـة للـبلاد وبعوامـل بيئيـة واقتصاديـة وتـردّي الأوضـاع المعيشـية لسـكان بعـض المناطـق.

وتقـرّ الوثيقـة بأنـه لا توجـد مصـادر دقيقـة حـول الهجـرة الدوليـة للعراقـيين والمتوفـر منهـا يقدّرهـا ب ٣,٧ مليـون عـام ٢٠٢١. كما أشـارت إلى أن عـودة المهاجريـن إلى الوطـن لا تـزال ضعيفـة دون أن تقـدم تقديـرا إحصائيـا لذلـك.

ومـن أبـرز التحديـات التـي تطرحهـا هجـرة العراقـيين إلى الخـارج، تبرز « هجـرة الكفـاءات» وخاصـة العامـلين منهـم في قطاعـات ذات قيمـة مضافـة لـرأس المال الـبشري وهـي الصحـة والتعليـم والبحـث العلمـي.

ومما يميّـز رؤيـة العـراق واتجاهاتـه الاستراتيجيـة حـول الهجـرة الدوليـة للعراقـيين أنـه مـن بين الـدول القلائـل جـدا في المنطقـة، إن لم يكـن الوحيـد، الـذي يتصـدّر تحفيـز الدولـة للعـودة الطوعيـة لمهاجريـه الدولـيين وخاصـة منهـم ذوي الكفـاءات.

لقد تضمنت الوثيقة السياسية السكانية العراقية ٢٠٢٣، في باب «الهجرة إلى الخارج» ثلاثة أهداف رئيسية لموضوع الهجرة هي:

١. دعم العراقيين في الخارج وحفز العودة الطوعية وتوفير سبل إعادتهم إلى بلدهم لاسيما أصحاب الكفاءات.
٢. ضمان استقرار السكان وتقليل معدلات الهجرة إلى خارج العراق لتحقيق الأمن الإنساني وإشاعة السلام.
٣. تعزيز التفاعل مع الكفاءات ورجال الأعمال في المهجر وتوسيع مشاركتهم في جهود التنمية [٨٧].

وتتـبيّن مـن محتـوى ومرامـي هـذه الأهـداف الثلاثـة، الخيـارات الاستراتيجيـة للدولـة في مجـال الهجـرة الخارجيـة والمركّـزة على تحفيـز هجـرة العـودة وخاصـة عـودة الكفـاءات والعقـول والباحـثين وذوي المـؤهلات العليـا وضمان اسـتقرارهم في الـبلاد.

كما يتميـز العـراق، مقارنـة بالـدول العربيـة المصـدّرة للمهاجريـن، بالعـزم والالتـزام بالعمـل على تقليـل معـدلات الهجـرة إلى الخـارج في حين تـرى بلـدان أخـرى أن الوقـت لم يحـن بعـد لذلـك، وأنهـا غير مسـتعدة الآن لاسـتقبال مهاجريهـا في ظـروف اقتصاديـة صعبـة وعـدم قـدرة الاقتصـاد على اسـتيعابهم.

على مسـتوى آخـر، خُصّـص الهـدف الثالـث لشـكل آخـر مـن أشـكال حسـن حوكمـة واسـتثمار الكفـاءات العراقيـة في الخـارج في حـال اختيارهـا عـدم العـودة، وذلـك مـن خلال تعزيـز التواصـل والتفاعـل معهـم وتـأمين الفـرص لتوسـيع مشـاركتهم في جهـود التنميـة الوطنيـة.

وحتى تحقق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة، وضعت الدولة ٧ اجراءات عملية، أربعة منها خاصة بهجرة العودة وهي:

١. تذليل معوقات عودة المهاجرين وبذل الجهود لإعداد خارطة طريق للعودة الطوعية للمهاجرين تضمن اندماجهم في المجتمع.
٢. اعـداد برنامـج وطنـي متكامـل يهـدف إلى تعزيـز أواصر العلاقـات مـع الجاليـات العراقيـة بالمهجـر والتركيـز عـلى تفعيـل مشـاركة الكفـاءات المهاجـرة في التنميـة.
٣. توفـير وتفعيـل الأطـر والحوافـز القانونيـة والإداريـة والمؤسسـية والماليـة لحوكمـة عـودة المهاجريـن وتعزيـز العائـد الاقتصـادي مـن خـلال التحويـلات المالية.
٤. دعـم القنصليـات ببلـدان المهجـر بمـا يمكنهـا مـن تحسـين الخدمـات المقدمـة للجاليـات واللاجئـين العراقيـين وتيسـير إعـادة إدمـاج العائديـن منهـم إلى العـراق إضافـة إلى توفـير فـرص اللقـاء والتشـاور مـع الكفـاءات ورجـال الأعـمال [٨٨].

[٨٧] - المجلس الأعلى للسكان- العراق- الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية ٢٠٢٣
[٨٨] - المصدر السابق

مـن خلال هـذه الاجـراءات وتفاصيلهـا يتـجلّى مسـتوى القناعـة الرسـمية بأهميـة عـودة اللاجـئين وخاصـة ذوي الكفـاءة والقـدرة التغييريـة منهـم، والعـزم الوطنـي على أن يكـون ذلـك مـن أولويـات السياسـة الوطنيـة للهجـرة الدوليـة وبرامجهـا، والعمـل على تيـسير تلـك العـودة وإدمـاج العائديـن بـأدوات ومؤسسـات وقـرارات تحفيزيـة وتيسيريـة. ولم يكـن ذلـك ليقـع التصريـح بـه والالتـزام بـه بـكل ذلـك الوضـوح والتفصيـل لـولا القناعـة بأثـر عـودة المهاجريـن الأكفـاء على تحـسين رأس المال الـبشري والمشـاركة الفاعلـة في التنميـة الوطنيـة.

ويعـتبر العـراق أن مـن أهـم التحديـات السـكانية الوطنيـة، « ارتفـاع هجـرة الكفـاءات الوطنيـة إلى الخـارج وبالأخـص هجـرة الكفـاءات العاملـة في القطاعـات الحيويـة كالصحـة والتعليـم والبحـث العلمـي مما كان لـه تداعيـات سـلبية عـدّة على أداء هـذه القطاعـات»، كما ورد في تقريـر المراجعـة الوطنيـة السادسـة لمؤتمـر السـكان والتنميـة ١٩٩٤ (عشر سـنوات بعـد إعلان القاهـرة ٢٠١٣) والصـادر عـن إدارة التنميـة البشريـة بـوزارة التخطيـط ٢٠٢٣.

ومـن جانـب آخـر، وحسـب «الوثيقـة التفصيليـة لخطـة التنميـة الوطنيـة ٢٠٢٤-٢٠٢٨» الصـادرة عـن وزارة التخطيـط في أيار/مـاي ٢٠٢٤، أصبـح العـراق مقصـدا للهجـرة الدوليـة فـضلا عـن طلبـات اللجـوء اعتبـارا للظـروف الاقتصاديـة والأمنيـة الصعبـة التـي يعرفهـا عـدد مـن دول المنطقـة.

وتُصنـف هـذه الهجـرة ضمـن خانـة اللجـوء إذ بلـغ عـدد اللاجـئين الإجمالي عـام ٢٠٢٠، ٢٧٣٥٧٥ لاجئـا كما ارتفـع عـدد طلبـات اللجـوء لنفـس العـام ١٢٨٨٣ طلبـا [٨٩].

وتُركـز الوثيقـة المشـار إليهـا آنفـا، في فصلهـا السـادس حـول «التنميـة البشريـة والاجتماعيـة» على محـور رأس المال الـبشري وبالتحديـد في قطاعـي الصحـة والتربيـة والتعليـم، والتعليـم العـالي، وذلـك مـن أجـل «الاسـتجابة لبنـاء الإنسـان العراقـي وجعـل ذلـك في قلـب اهتمامـات راسـمي السياسـات وصنّـاع القـرار إيمانـا بالقـدرة الخلاقـة للمجتمـع في بنـاء رأس المال الـبشري. وتتقاطـع هـذه الرؤيـة وهـذا العـزم مـع التوجهـات الاستراتيجيـة حـول الهجـرة وعـودة المهاجريـن التـي تـم التعـرّض إليهـا سـابقا.

وخلال شـهر أكتوبر/تشريـن الأول ٢٠٢٤ نظّمـت وزارة التخطيـط في العـراق بالشراكـة مـع البنـك الـدولي، مؤتمـرا وطنيـا تحـت عنـوان «رأس المال الـبشري: مـورد العـراق الأغلى ومفتـاح التغيـير والنمـو»، كما أطلقـت الـوزارة منصـة إلكترونيـة توفـر إحصائيـات وبيانـات متصلـة بمكونـات رأس المال الـبشري لكامـل مراحـل دورة الحيـاة.

الدراسات والأبحاث حول رأس المال البشري وهجرة العودة

لا يمثـل العـراق اسـتثناء عندمـا نتحـدث عـن قلـة المصـادر الموثوقـة والحديثـة التـي تناولـت قضيـة رأس المال الـبشري في علاقـة بالمتـغيرات المؤثـرة فيـه وخاصـة متـغير «عـودة المهاجريـن الدوليـين الأكفـاء». وسـوف نعتمـد أساسـا في هـذه الفقـرة على بحـث صـدر في مجلـة كليـة الرافديـن الجامعـة للعلـوم عـام ٢٠٢٤- العـدد ٦٠، تحـت عنـوان: «أثـر المتـغيرات الديمغرافيـة في العـراق على مـؤشرات رأس المال الـبشري للـفترة ٢٠١٢-٢٠٢١". تمثـل هـدف البحـث في دراسـة تطـوّر المتـغيرات الديمغرافيـة ودراسـة تطـور مـؤشر رأس المال الـبشري في العـراق خلال الـفترة ٢٠١٢-٢٠٢١ وتوظيـف ذلـك في عمليـة التنميـة. تضمّـن البحـث قـسما نظريـا حـول مفهـوم رأس المال الـبشري وأهميـة إدارتـه ومكوناتـه أو عنـاصره، وحـول مـؤشر رأس المال الـبشري.

أمـا القسـم أو المبحـث الثـاني، فهـو نظـري أيضـا وتطـرق إلى مفهـوم ديمغرافيـا السـكان وطـرق احتسـاب المتـغيرات السـكانية ومـؤشر التنميـة البشريـة. كما تطـرّق إلى موقـع العـراق في مـؤشر التنميـة البشريـة، والـذي كان في مسـتوى التنميـة البشريـة المتوسـطة عـام ٢٠٢٠ وحصـل على مراتـب متأخـرة في المنطقـة العربيـة (المرتبـة ١٥) وعالميـا (المرتبـة ١٢٣).

«وتـؤشر بيانـات العـراق مـن عـام ١٩٨٠ إلى عـام ٢٠٢٢، بـأن متوسـط قيمـة العـراق في مـؤشر التنميـة البشريـة خلال تلـك الـفترة هـو ٠,٦٢ بحـدّ أدنى ٠,٥ في عـام ١٩٨٠ وحـدّ أقصى ٠,٦٨٩ في عـام ٢٠١٨.

وفي عام ٢٠٢٢ بلغت قيمة المؤشر ٠,٦٨٦ جعلته في المرتبة ١٢١ عالميا من ضمن ١٩١ دولة، باعتبار أن المتوسط العالمي لنفس العام كان ٠,٧٣٢ [٩٠]

[٨٩] - وزارة التخطيط العراق: الوثيقة التفصيلية لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨

[٩٠] - ديان حميد: أثر المتغيرات الديمغرافية في العراق على رأس المال البشري للفترة ٢٠١٢-٢٠٢١

وخلص البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

- أن المتغيرات الديمغرافية ترتبط بمؤشرات رأس المال البشري بنسبة ٩٩,٨ ٪
- أن متغير دليل التنمية البشرية ومتغير نسبة الخريجين من التعليم الجامعي، ومتغير نسب الالتحاق بالتعليم الجامعي كان لها أثر إيجابي، وفي حين أن متغير معدل البطالة له أثر سلبي.

كما خلص إلى عدد من التوصيات، من أهمها:

- أن الزيادة في النمو السكاني يجب ان يتوافق مع تحسين قطاعي التعليم والصحة وتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ليتم الاستفادة من مخزون رأس المال البشري بالشكل الأمثل.
- ضرورة وضع اجراءات فاعلة للحدّ من الهجرة والنزوح الذي يؤثر مستقبلا على مخزون رأس المال البشري وكفاءته بما ينعكس على الاقتصاد العراقي.
- أهمية تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للشباب والنساء والمهاجرين.

وحتى يقع الاسترشاد بأكثر ما يمكن من الجهات المعنية بقضايا الهجرة والمهاجرين، وتكتسي البيانات والمعطيات الكمية والنوعية المرغوب في الوصول إليها، الصبغة الرسمية والشاملة، تم في إطار هذه الدراسة التواصل مع وزارات الهجرة ووزارة التخطيط ووزارة العمل في العراق من أجل الحصول على أكبر قدر من البيانات حول هجرة عودة العراقيين في حجمها وخصوصياتها. ويلخص الجدول التالي مساهمات الوزارات المذكورة حول الموضوع من خلال جملة من العناصر والمكونات المساعدة على استكمال الصورة وتعزيز المعرفة.

الجدول ١٥ بيانات حول الهجرة العكسية من القطاعات المسؤولة عن هجرة العودة والقطاعات المتصلة بها

البيانات المطلوبة	الأجوبة		
	وزارة الهجرة	وزارة التخطيط	وزارة العمل
الرصيد العددي التقديري للمهاجرين العائدين منذ عام ٢٠١٠	حوالي ٨٨ ألف	لا تتوفر بيانات	عام ٢٠٢٢: التقديرات ٥٢٠
أهم بلدان الاستقبال العائدين منها	السويد-ألمانيا-إيران-تركيا-سوريا	أوروبا-أمريكا-الأردن-سوريا-لبنان-السودان	ألمانيا-لتوانيا- السويد
أهم أسباب العودة	•أمنية •اقتصادية •رفض طلبات اللجوء	•الابعاد القسري •العودة الطوعية للحصول على عمل •العودة لغرض الاستثمار •لغرض تعليم الأبناء •للبحث عن السلام والأمن	•رفض تجديد الإقامة •ارتكاب ممنوع يعاقب عليه بالعودة القسرة •أسباب اجتماعية (منع التجميع الأسري) •حاجز اتقان اللغة يحول دون الاندماج •أسباب دينية وثقافية (العنصرية/ تعارض الثقافات •اسباب اقتصادية: ارتفاع الضرائب- قلة فرص العمل

هل هناك سياسة أو استراتيجية للهجرة العكسية؟	نعم	لا	لا
هل هناك إجراءات تشريعية وترتيبية للتشجيع على الهجرة العكسية وتحفيز القائمين بها؟	؟	نعم	لا
هل ترون ضرورة لأن تكون هناك سياسة أو استراتيجية وطنية للهجرة العكسية	نعم	نعم	نعم
هل للدولة موقف واضح ومعلن من الهجرة العكسية؟	تشجيع	تشجيع	غياب أي توجه حول ذلك
ما هذا التشجيع وماهي سماته وعناصره؟	• دعم برامج الاندماج • توفير فرص العمل	• اقتراح مسودة قانون عودة الكفاءات العراقية من الخارج • وضع تسهيلات لعودة الكفاءات وتقديم امتيازات لهم • إعداد إطار استراتيجي لعودة الكفاءات	-
هل هناك جهات ومؤسسات استقبل وتكفل ومساعدة للمهاجرين العائدي؟	نعم	نعم	نعم
ماهي المؤسسات أو الجهات؟	• وزارة الهجرة والمهجرين • وزارة الخارجية • وزارة الداخلية	• وزارة الهجرة والمهجرين	• مركز موارد العمل لهجرة العمال وهو مركز متخصص بإجراءات إعادة إدماج العائدين
هل هناك تشجيعات وحوافز للمهاجرين العائدين للبلد للاستقرار واندماجهم من جديد في مجتمعاتهم؟	نعم	نعم	نعم
هل هناك مشاريع وأفكار مشاريع لإنجازها من طرف المهاجرين العائدين؟	لا	نعم	نعم
هل هناك صعوبات في التعامل مع المهاجرين العائدين؟	نعم	نعم	لا
ما هي أنواعها وأسبابها؟	• قلة التشريعات القانونية • قلة الدعم المادي	• الوثائق الثبوتية • توفير فرص العمل • الاندماج المجتمعي والتعايش السلمي • العودة إلى الوظيفة العامة • معادلة الشهادات والقبول في المؤسسات التعليمية	-

هـل تسـاهم الهجـرة العكسـية في تطويـر رأس المال الـبشري في بلـد الأصـل؟ (تعزيـز القـدرات المعرفيـة والذاتيـة والإبداعيـة لفئـات مـن السـكان وتطويـر مسـاهمتهم في التنميـة الشـاملة للـبلاد وطنيـا ومحليـا).	نعم	نعم	نعم
كيـف يمكـن أن تسـاهم في ذلـك؟ (أمثلـة)	عـودة بعـض الكفـاءات إلى العـراق والاسـتفادة مـن خبراتهـم واختصاصاتهـم في مجـالات معينـة	• نقل المهارات والمعارف • تقديـم الـخبرات والاستشـارات في مجـال التكنولوجيـا • الاسـتثمار بمشـاريع توفـر فـرص عمـل للشـباب العاطـلين عـن العمـل	• معظـم العائديـن انخرطـوا في سـوق العمـل في بلـدان المهجـر في مجـالات مختلفـة (الطاقـة النظيفـة، التسـويق الالـكتروني مـثلا) حيـث يمكـن الاسـتفادة مـن هـذه الـخبرات في سـوق العمـل الوطنيـة
ماهـي المقترحـات لتعزيـز الهجـرة العكسـية للمسـاهمة في جهـود التنمية وتطويـر رأس المال الـبشري؟	دعـم دول المهجـر لبرامـج الاندمـاج والاسـتقرار	• اعـداد استراتيجيـة وطنيـة لإعـادة العراقـيين مـن الخـارج • إنشـاء مراكـز لتبـادل التجـارب والمعـارف للعائديـن • الاسـتفادة مـن خبرات العائديـن خاصـة مـن حملـة الشـهادات وأصحـاب الأعمال في تقديـم الاستشـارات بمجـالات متعـددة • إحـداث شـبكة العراقـيين العائديـن مـن المهجـر للتواصـل وعـرض الاستشـارات	• الترويـج الإعلامـي في بلـدان المهجـر للخدمـات المقدمـة مـن قبـل مـزودي الخدمـة في العـراق ليكـون المهاجـر على علـم بهـا • حجـز درجـات وظيفيـة بحصص معينـة للعائديـن لتشـجيعهم على العودة • تسـهيل عـودة الموظـفين الذيـن هاجـروا • التشـجيع على الهجـرة الدائريـة والتـي تعنـي امكانيـة تنقـل العائـد صاحـب العمـل بين بلـده الأصلي وبلـد الاسـتقبال لغـرض العمـل والاسـتثمار • تقديـم تسـهيلات جمركيـة للعائديـن

ومن أهم استخلاصات أجوبة الوزارات ومواقفها ومقترحاتها نذكر:

- أن عـدد المهاجريـن الدوليين العراقـيين العائديـن منـذ عـام ٢٠١٠ غير معـروف، ولم تقـدم سـوى وزارة الهجـرة عـددا تقريبيـا يقـدّر بـ ٨٨ ألـف عائـد دون توضيـح المسـتندات المعتمـدة في ذلـك التقريـر. وهـذا يُحيـل إلى مشـكلة البيانـات عامـة في المنطقـة العربيـة وفي أغلـب المجـالات وبالأخـص في موضـوع هجـرة العـودة الـذي هـو مـن المجـالات الحديثـة البروز والاهـتمام بهـا.

- وطبيعـي في غيـاب بيانـات دقيقـة عـن العـدد، أن تكـون قائمـة البلـدان العائديـن منهـا مختلفـة مـن مصـدر إلى آخـر، إلاّ أن المرجّـح أن تكـون أساسـا بلـدان أوروبـا الغربيـة وعـدد مـن البلـدان العربيـة.

- وتتكامل أسباب العودة المقدمة من مختلف خبراء ومسؤولي الوزارات المذكورة، ومن أبرزها الأسباب الأمنية والاقتصادية، وتقلص فرص العمل في بلاد المهجر، والإبعاد القسري ورفض طلب تجديد الإقامة وصعوبة الاندماج، والعنصرية، والرغبة في الاستثمار في بلد الأصل، والعودة لغرض تعليم الأبناء في بلد الأصل،...

- ويتفق أغلب المجيبين على غياب أي سياسة أو استراتيجية وطنية للهجرة العكسية بالرغم من أن وزارة الهجرة تشير إلى عكس ذلك وقد يستند ذلك إلى أن قضية عودة المهاجرين الدوليين تم التطرق إليها في أكثر من وثيقة وخطة وطنية سواء حول السكان أو الهجرة أو التنمية، وبذلك فهي جزء ومكوّن من السياسية الوطنية للهجرة والتنمية.

- وتختلف الآراء والمواقف من وجود أو عدم وجود اجراءات تشريعية وترتيبية للتشجيع على الهجرة العكسية وتحفيز المهاجرين عليها. ولعل ذلك يعود إلى اختلاف قراءات النصوص الرسمية أو إلى عدم وضوحها في هذا المجال.

- وعلى العكس من ذلك، هناك اتفاق كامل على ضرورة أن تكون للدولة سياسة أو استراتيجية وطنية لهجرة العودة.

- وعلى عكس وزارة العمل التي تقرّ بغياب أي توجه رسمي وموقف واضح ومعلن من الهجرة العكسية، جاءت أجوبة وزارتي الهجرة والتخطيط بتأكيد وجود ذلك وأن الدولة تشجع على الهجرة العكسية من خلال دعم برامج الاندماج وتوفير فرص العمل للعائدين ووضع تسهيلات لعودة الكفاءات وتقديم امتيازات لفائدتهم وإعداد إطار استراتيجي لعودتهم واقتراح مسودة قانون عودة الكفاءات العراقية من الخارج.

- ومن العلامات الإيجابية في العراق أن هناك جهات أو مؤسسات استقبال وتكفّل ومساعدة المهاجرين العائدين، وهي أساسا وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة الخارجية ووزارة الداخلية ومركز موارد العمل لهجرة العمال وهو مركز متخصص بإجراءات إعادة إدماج العائدين (تابع لوزارة العمل).

- وهناك اتفاق على وجود تشجيعات وحوافز للمهاجرين العائدين كما أن هناك مشاريع أو أفكار مشاريع لإنجازها من طرف المهاجرين العائدين (باستثناء وزارة العمل التي لا تقرّ بذلك)

- وتتفق كل الجهات المعنية على أن الهجرة العكسية تساهم في رأس المال البشري في بلد الأصل عبر تعزيز القدرات المعرفية والذاتية والإبداعية للسكان وتطوير مساهمتهم في التنمية الشاملة وطنيا ومحليا وذلك عبر الاستفادة من خبراتهم التي اكتسبوها في المهجر، ونقل مهاراتهم ومعارفهم في المجالات التكنولوجية والرقمية، وعبر الاستثمار في بلد الأصل بما يوفر فرص عمل إضافية...

- وحتى تعظم مساهمة الهجرة العكسية في جهود التنمية وفي تطوير رأس المال البشري، تقدّمت الجهات الرسمية المعنية بجملة من المقترحات من أهمّها:

- دعم دول المهجر لبرامج الاندماج والاستقرار
- اعداد استراتيجية وطنية لإعادة العراقيين من الخارج
- إنشاء مراكز لتبادل التجارب والمعارف للعائدين
- الاستفادة من خبرات العائدين خاصة من حملة الشهادات وأصحاب الأعمال في تقديم الاستشارات بمجالات متعددة
- إحداث شبكة العراقيين العائدين من المهجر للتواصل وعرض الاستشارات
- الترويج الإعلامي في بلدان المهجر للخدمات المقدمة من قبل مزودي الخدمة في العراق ليكون المهاجر على علم بها
- حجز درجات وظيفية بحصص معينة للعائدين لتشجيعهم على العودة
- تسهيل عودة الموظفين الذين هاجروا
- التشجيع على الهجرة الدائرية والتي تعني امكانية تنقل العائد صاحب العمل بين بلده الأصلي وبلد الاستقبال لغرض العمل والاستثمار
- تقديم تسهيلات جمركية للعائدين.

مخرجات ملخصة للقاء الحوار المركّز مع عينة من المهاجرين العراقيين العائدين:

تكونت العينة من 9 مهاجرين عائدين تتراوح أعمارهم عند الهجرة بين 22 و 47 سنة باستثناء واحد كان يبلغ من العمر 65 سنة، 3 منهم كانوا عزابا و6 كانوا متزوجين ولهم أبناء. ويتصف أفراد العينة بالمستوى التعليمي العالي إذ تضمّ اثنين بمستوى دكتورا وثلاثة بمستوى ماجستير واثنين برتبة بكالوريوس وواحد دبلوم عالي وواحد مستوى إعدادي. وباستثناء شخص واحد كان عاطلا عن العمل قبل الهجرة فإن باقي أفراد العينة كانوا يشتغلون في مناصب عالية ومواقع متوسطة. ويتفق حوالي 78 % من أفراد العينة على أن الدافع الرئيسي للهجرة كان الوضع الأمني بالبلاد. كما كانت النية متجهة نجو هجرة وقتية ثم عودة بالنسبة للثلثين وهجرة نهائية بالنسبة للثلث.

وتراوحت مدة الهجرة بين 5 و 26 سنة وتجاوز 10 سنوات بالنسبة لسبعة منهم. وباستثناء شخصين فقط هاجرا إلى بلدين من المنطقة (سوريا وإيران) فإن باقي أفراد العينة كانوا مهاجرين في بلدان أوروبية وأمريكا والهند. وقد حصل 3 مهاجرين على التقاعد في بلد المهجر اعتبارا لطول فترة الهجرة في حين كان واحد منهم فقط عاطلا عن العمل قبل العودة.

وأجمع ثلثا العينة على أن ظروف عيشهم في بلاد المهجر كانت متوسطة في حين صرّح الثلث الآخر أنها كانت صعبة.

واختلفت فترات العودة بالنسبة لأفراد العينة إذ امتدت من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٨، وأغلبهم عاد خلال العشرية الأولى من هذا القرن. وكانت أعمارهم عند العودة ما بين ٣٣ و٥٨ سنة باستثناء واحد كان أكبر سنا. وعادوا كلهم وهم متزوجون ولهم أبناء باستثناء واحد فقط.

وكانت عودة جميعهم طوعية، واتخذ قرار العودة بالنسبة للأغلبية من الزوج أو الزوجة (٦ حالات) وبموافقة الأبناء (حالة واحدة). وباستثناء حالتين عاد فيهما المهاجر بمفرده، فإن بقية المهاجرين عادوا صحبة العائلة وهو ما يؤشر إلى أن قرار العودة بالنسبة للمهاجر يجب أن يكون عائليا حفاظا على تماسك الأسرة ووحدة خياراتها.

ويرى ٤ من أفراد العينة أن ظروف العودة كانت مناسبة ومريحة في حين يرى ٥ آخرون أنها لم تكن كذلك.

والسمة البارزة في العينة المستجوبة أن أغلبهم تحصلوا على عمل يتوافق في أغلب الحالات مع مؤهلاتهم (التدريس في الجامعة، الوظيفة الحكومية أو الخاصة).

ويصرّح ثلثا العينة أنهم وجدوا جهة أو مؤسسة اهتمت بهم وبحسن استقبالهم، في حين يرى الثلث الآخر عكس ذلك.

وتتمثل هذه الجهات في وزارة الهجرة والمهجرين/ قسم الكفاءات العائدة ومؤسسة الشهداء (واحد فقط). وقد قدمت لهم هذه المؤسسات تسهيلات وإعانات وتعويضات لذوي الشهداء ومنح عودة وإعفاءات جمركية وإعادة المنازل المغتصبة وتيسير تعليم الأبناء ومنح التأييدات...

ويرى أغلب المتحاورين أنه توجد حوافز وتشجيعات على العودة (٧ من ٩) كما يقرّ هؤلاء بوجود تجاوب واحتضان من المؤسسات المعنية باستقبالهم ومرافقتهم ويصرح ثلثا أفراد العينة أنه كانت لهم عند العودة أفكار ومخططات مشاريع اقتصادية واجتماعية وتعليمية يريدون إنجازها في بلدهم إلاّ أن تجسيمها لم يحصل إلاّ في حالة واحدة (مشروع تنموي). كما يصرّح أغلبهم بأنهم لم يجدوا تشجيعات لإنجاز مشاريعهم، وقد يعود ذلك إلى افتقار العائدين إلى التمويلات الضرورية لتحويل أفكارهم إلى مشاريع في الواقع.

وباستثناء فرد واحد من العينة، يرى بقية الأفراد أن الاندماج من جديد في المجتمع العراقي كان سهلا، لكن مع ذلك عبّروا عن جملة من الصعوبات والعراقيل التي واجهتهم وهي أساسا ضعف الدعم الحكومي وتقلص فرص العمل والوظائف المناسبة للمؤهلات الشخصية والفساد الإداري والمالي والروتين الإداري.

وباستثناء اثنين من أفراد العينة، يرى الباقون أن للهجرة العكسية آثار ونتائج إيجابية من أبرزها: الاستقرار والأمان والعيش بحرية وخدمة بلد الأصل عوضا عن خدمة بلد المهجر والشعور بالنعمة والكرامة. كما أن للعودة جوانبها السلبية والمتمثلة أساسا في تقليص مصادر الدخل والرواتب الضعيفة في بلد الأصل والتفريط في فرص أكبر لتطوير الذات والدرجات العليا من التعلم للمهاجر وعائلته.

خلاصة استنتاجات اللقاء الحواري المركّز مع المهاجرين العائدين أنهم يؤكدون ما توصلت إليه الدراسات والبيانات حول دواعي الهجرة من العراق خلال العقود الثلاثة الأخيرة ودواعي العودة بالنسبة للبعض. كما أن هناك إجماع على أن المنظومة الرسمية في العراق مهتمة بمسألة عودة المهاجرين وخاصة ذوي الكفاءة منهم، وقد أعدّت لهم أجهزة مؤسسية وإطارا قانونيا وإداريا للتحفيز والاستقبال والمرافقة وتيسير الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. ولكن بالرغم من كل هذا، فإن أثر هجرة العودة، من خلال العينة المدروسة، لم يكن بالأهمية المنتظرة أمام ضعف، أو حتى، غياب الأثر التغييري للعودة. على مستوى آخر برزت اشكالية قياس ذلك الأثر في غياب قاعدة بيانات مفصلة ومرصد دائم التحديث لكل ما يتصل بهجرة العودة ومساهمتها في عملية التنمية وفي تعزيز قدرات رأس المال البشري.

المملكة المغربية

الجدول ١٦ مؤشرات مختارة حول رأس المال البشري والهجرة

المؤشر	القيمة	المؤشر	القيمة
مؤشر رأس المال البشري	٠,٥٠	نسبة وفيات من دون ٥ سنوات لكل ألف ولادة ضمن الخمس الأفقر من السكان	-
الترتيب العالمي حسب دليل التنمية البشرية ٢٠٢٢ (من ١٩٣ دولة)	١٢٠	الإنفاق الحكومي العام على الصحة كنسبة من الإنفاق الحكومي ٪ ٢٠٢١	٨,٢
معدل الدخل الفردي السنوي ٢٠٢٣ بالدولار	٣٧٠٠	العمر المتوقع عند الولادة (إجمالي) ٢٠٢١	٧٢,٦
مستوى الفقر حسب عتبة الفقر الوطني	٤,٨ (٢٠١٣)	عدد سنوات التعليم المعدلة حسب سنوات الدراسة	٦,٣
عدد المهاجرين الدوليين في المغرب	١٠٢٣٥٨	درجة الاختبار المتسق لجودة التعليم (من ٣٠٠ إلى ٦٥٠ درجة)	٣٨٠
نسبة المهاجرين الدوليين في المغرب من مجموع السكان	٪٠,٣	الترتيب العالمي حسب مؤشر التعليم ٢٠١٩	١٢٨
تقديرات عدد اللاجئين وطالبي اللجوء ٢٠٢٠	٩٧٥٦	الترتيب العالمي حسب مؤشر جودة التعليم ٢٠١٩	١٤٠
صافي الهجرة (تقديرات)	-	الترتيب العالمي حسب مؤشر الابتكار ٢٠٢٢	٧٠
إمكانية البقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة ٪	٩٨	نسبة النفقات العمومية المخصصة للتعليم من الناتج المحلي الخام ٪	٥,٦
نسبة وفيات من دون ٥ سنوات لكل ألف ولادة ضمن الخمس الأغنى من السكان	-	عدد الباحثين لكل مليون ساكن	١٠٧٣,٥ (٢٠١٦)

من ملامح هجرة العودة إلى المغرب من خلال بعض الدراسات:

تتوفّر بالمغرب مجموعة من الدراسات تناول بعضها بصفة كلية أو جزئية موضوع هجرة العودة وركّزت أساسا على عنصر استثمار المهاجرين دون أن يكون ذلك حتما مرتبطا بالعودة، واستعرض البعض الآخر الملامح الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين العائدين وأوضاعهم وآفاقهم بعد العودة، **نذكر منها بعض ما صدر خلال العشرية الأولى من هذا القرن:**

- دراسة للمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي في المغرب بعنوان: "المغاربة المقيمون بالخارج، دراسة اجتماعية واقتصادية" عام ٢٠٠٠.
- بحث لديوان الإحصاء للاتحاد الأوروبيEUROSTET "السكان والظروف الاجتماعية: عوامل الدفع والجذب لتدفق الهجرة الدولية" / تقرير وطني – المغرب ٢٠٠٠
- دراسة حول "المهاجر المغربي، عنصر تنمية في منطقته الأصلية" الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة ٢٠٠٣
- دراسة مؤسسة الحسن الثاني: "استثمارات المغاربة المقيمين في المهجر " ٢٠٠٤.
- دراسة حول "خروج وعودة المهاجرين الدوليين في المغرب: الأثر على التنمية المحلية ٢٠٠٨.
- دراسة ميدانية حول المهاجرين العائدين في المغرب من خلال مسح أنجز في منطقة "طانجة- تطوان": محمد خشاني ٢٠١٦، استندت كثيرا إلى الدراسات السابقة وركّزت على الخصائص الديمغرافية والمهنية والاجتماعية للعائدين ونمط عيشهم بعد العودة واستثماراتهم.
- في إطار مشروع هجرة العودة في المغرب العربي MIREM الممولّ من الاتحاد الأوروبي والمعهد الجامعي الأوروبي صدرت عام ٢٠٠٦ دراسة بعنوان " إحصائيات المهاجرين العائدين إلى المغرب" لمحمد حشاني/ الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة. وبالرغم من أن هذه الدراسة تغطي فترة سابقة، إلاّ أن نتائجها وبياناتها توفّر عديد المعطيات حول توجهات هجرة العودة في المغرب والتي تأخذ عادة، كما في كل البلدان، فترة ليست بالقصيرة حتى تتغير ، إلا في حالات الكوارث والصدمات الكبرى غير المتوقعة.

تشير الدراسة إلى أن هجرة المغاربة كانت أصلا هجرة عمل، وكان المهاجرون في البداية ذكورا في الغالبية العظمى منهم وغير متعلمين ولا يملكون مهارات مهنية محددة. وكانت هجرة بنيّة العودة بعد انتهاء فترة العمل بالخارج. لذلك كانت أغلب استثمارات المهاجرين الأوائل في العقارات. ويعتبر، آنذاك، بناء مسكن أو عقار عنوانا لنجاح اجتماعي للمهاجرين ورمزا لتواصل عاطفي مع البلد. لكن، ومع بداية سبعينات القرن الماضي، ومع اعتماد اجراءات "التجميع العائلي"، تغيرت المعطيات وتحولت النية نحو الإقامة الدائمة والنهائية في بلدان الاستقبال وخاصة فرنسا وألمانيا وهولاندا وبلجيكا، وتحولت الهجرة بذلك من مشروع اقتصادي إلى "مشروع حياة"، وهو ما أفرز، مع الزمن، الأجيال الثانية والثالثة من أبناء المهاجرين. ومع ارتفاع رصيد المهاجرين في دول الاستقبال بأوروبا الغربية، وتقلّص إحداثات فرص العمل نتيجة الأزمات الاقتصادية والبيئية والصحية، ولصعود أحزاب وقوى سياسية ذات توجهات مناهضة للهجرة ولاندماج المهاجرين، تبنت العديد من تلك الدول سياسات وإجراءات لمساعدة المهاجرين على العودة إلى بلدانهم حسب مقاييس تخدم مصالحها من خلال توجه انتقائي يسمح لها بالاحتفاظ بالكفاءات المهاجرة للعمل والإقامة وحتى بالتجنّس. لكن هذه الاجراءات لم تقنع الكثيرين بالعودة خاصة أولئك الذين قضوا مدة طويلة في المهجر ولهم أبناء وأحفاد وُلدوا في بلد الاستقبال ويحملون عادة جنسيته، تربوا ونشأوا فيه ولا يعرفون الكثير عن بلدهم الأصلي ولا يمكنهم الاندماج فيه. وفي هذه الحالة يصعب أن يعود المهاجر الأب/ او الأم إلى بلد الأصل تاركا أسرته في المهجر. وهذا ما تؤكده النتائج الضعيفة لبرنامج "المساعدة على العودة" أو برنامج REMPLOD الذي تشرف عليه الحكومة الهولندية والخاص بريف المغرب، كما تؤكده المنظمة الدولية للهجرة ضمن بيانات برنامجها للمساعدة على العودة الطوعية والاندماج (AVRR) التي تشير إلى ضعف عدد المهاجرين المغاربة العائدين ما بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠ كما يبين ذلك الشكل الموالي.

وتبقى عودة الكفاءات والعقول خارج هذا المنطق، فلا دول الاستقبال مستغنية عنهم اعتبارا لافتقارها إلى العديد من الكفاءات في قطاعات خدمات كثيرة، ولا دول الأصل وفرت لهم الظروف والحوافز والتشجيعات والأطر للعودة بالرغم من حاجتها إليهم وكذلك من أجل المساهمة في عملية التنمية الشاملة في بلدانهم.

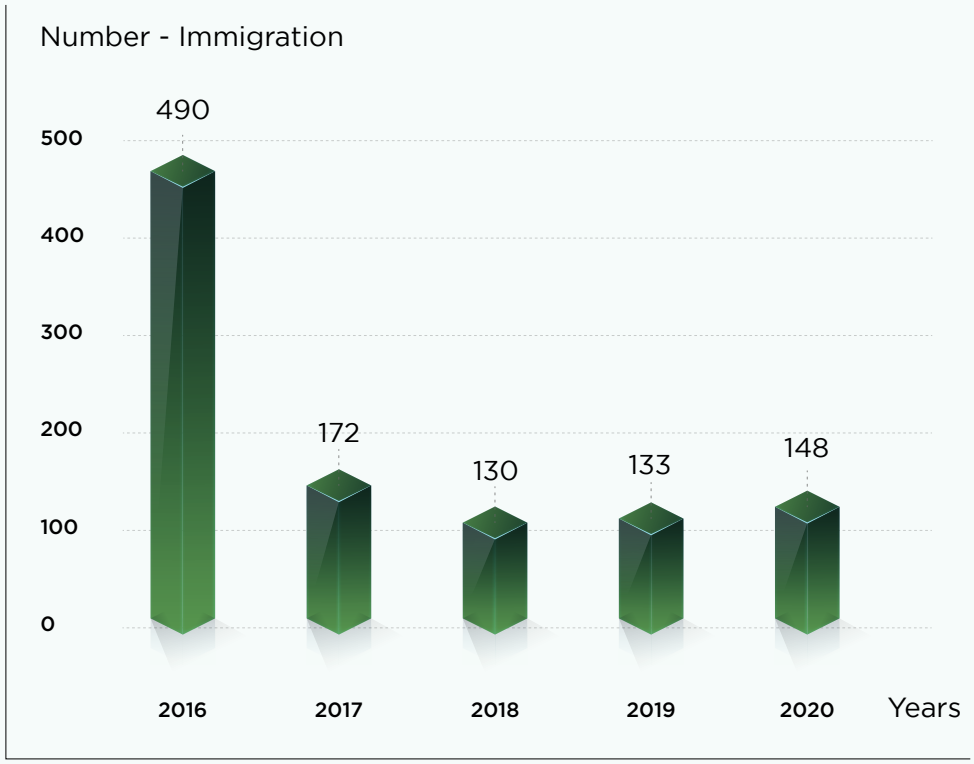

الشكل ١٠ عدد المغاربة المهاجرين العائدين إلى البلد ٢٠١٦ - ٢٠٢٠

المصدر: https//www.ilo.org>media | OIM. Qu' est-ce que le programme d'Aide au Retour Volontaire et à la Réintégration

وحتى يستفيد المغرب من كفاءاته وعقوله المهاجرة اعتمد توجها يقضي ببلوغ ذلك دون هجرة عودة مادية، أي ببقاء المهاجر في بلد الاستقبال مع تعزيز التواصل مع بلد الأصل ومع المؤسسات التعليمية والبحثية والاقتصادية فيه والمساهمة في نقل المعارف والخبرات التكنولوجية والرقمية والإدارية من خلال آليات وأدوات تعاون وتنسيق واستثمار. وفي هذا الاتجاه أطلق برنامج" نقل المعرفة عبر المهاجرين TOKTEN" ومن بعده مبادرة "المعرفة والتنمية".

ويرى محمد خشاني في دراسته المشار إليها أن البيانات حول هجرة العودة لم تأخذ حظها من طرف الباحثين في المغرب، وأن أغلب الدراسات والبحوث المنجزة خلال العشرية الأولى من القرن الحالي ركزت بالأساس على استثمارات المغاربة المهاجرين في بلدهم دون أن يكون لذلك علاقة بالعودة [٩١].

اعتمدت الدراسة في جمع بياناتها على عدة مصادر مختلفة فترة الإنجاز، وعلى تعدادات السكان، وهو ما لم يسمح بتقديرات متقاربة لعدد المغاربة المهاجرين العائدين في غياب قاعدة بيانات ومرصد دقيق لذلك.

واستنادا إلى دراسة صادرة عام ٢٠١٥ حول "مساهمة المهاجرين العائدين في تنمية بلدانهم الأصلية: دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي: الجزائر، تونس والمغرب" لنسرين أمنية بن حديد ونصر الدين حمود، قُدّر عدد المهاجرين العائدين إلى المغرب فيما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٤ بحوالي ١٧٠ ألف

[٩١] - محمد خشاني: احصائيات المهاجرين العائدين إلى المغرب

من مجموع حوالي مليوني مهاجر خلال تلك الفترة، أي بنسبة ٨,٥ ٪ وهو ما يشير إلى تطوّر في العدد مقارنة بالتقديرات الصادرة عن تعداد ١٩٨٢، ثم تضاعف العدد حسب تعداد ١٩٩٤ ليبلغ ١١٧١٣٢ عائدا، ٣٨ ٪ عادوا من فرنسا و٢٢,٤ ٪ عادوا من الجزائر. وحسب تعداد ٢٠٠٤ فإن المعدل السنوي لعدد المهاجرين العائدين قُدّر بـ ٣٣١٠٠ عائد أي أقل من ١ ٪ من مجموع المهاجرين الدوليين المغاربة [٩٢].

وتشير دراسة مشروع هجرة العودة في المغرب العربي MIREM أن أغلب الاستثمارات المادية للمهاجرين العائدين هي استثمارات صغيرة ومتوسطة، وأن اثنين من كل ٥ مهاجرين عائدين لدول المغرب العربي يتجهون نحو العمل المستقل الخاص، لكن تبقى العراقيل الإدارية أكبر عنصر يعطل استثماراتهم ومشاريعهم.

ومن خلال نتائج هذه الدراسة نلحظ أن ٥٨ ٪ من العينة المعتمدة للدول المغاربية الثلاث (٩٩٢ مهاجرا) ليست لهم مشاريع مادية عند العودة مقابل ٤٢ ٪ لهم مشاريع من هذا القبيل، كما أن ٥٩ ٪ من عينة متكونة من ٩٥٤ مهاجرا لا يمتلكون رأس مال بشري متطور مقابل ٤١ ٪ لهم ذلك في مجالات مختلفة.

وحول المسار المهني للمهاجر العائد، فإن القليل منهم من حافظ على مهنته ما قبل الهجرة سواء في بلاد المهجر أو عند عودته، مع ملاحظة التحوّل من وضع الأجير عند الغير قبل العودة إلى العمل الحرّ لحسابه الخاص بعد العودة. فنجد أن ١٥,٨ ٪ من المهاجرين العائدين إلى المغرب قد أنشأوا مشاريعهم الخاصة بعد العودة (مقابل ٢٨,٢ ٪ في تونس و ١١ ٪ في الجزائر). وقد استثمر المهاجرون العائدون إلى المغرب أساسا في التجارة وقطاع إصلاح السيارات بنسبة ٤٨,٥ ٪، مع ضعف استثمار في القطاع الصناعي والفلاحي الذي يُترك نسبيا بعد العودة، إذ أن ٢٦,٨ ٪ من المهاجرين العائدين إلى المغرب كانوا مزارعين عند الهجرة ولكن ١٣,٤ ٪ فقط حافظوا على قطاع نشاطهم الزراعي بعد العودة. وهنا يتجلّى أثر حياة المهاجر وطبيعتها المهنية في بلاد المهجر على حياته ونشاطه بعد الهجرة. وحسب بعض التحاليل فإن المهاجر المغربي الذي اشتغل حرًا لحسابه الخاص في المهجر له ٥ أضعاف من الحظ ليبعث مشروعه الخاص في بلد الأصل بعد العودة. وطبيعي أن تكون فترة الهجرة محددة لقيمة رأس المال المادي ورأس المال البشري الذي يعود به المهاجر إلى بلده.

الجدول ١٧ **تطور الوضع المهني للمهاجرين العائدين إلى المغرب خلال المراحل الثلاث للهجرة (٪ من عينة بـ٩٤٣)**

المهنة	قبل الهجرة	عند العودة	بعد العودة	المهنة	قبل الهجرة	عند العودة	بعد العودة
أجير فترة غير محددة	٩,٥	٢٧,٠	١٩,٣	مساعد عائلي	٥,٦	١,٩	٠,٦
أجير فترة محددة	٦,٩	١١,٢	٢,٢	نشيط عاطل عن العمل	٩,٨	٤,٠	١٤,٩
أجير ظرفي	٢,٦	٢,٢	٠,٠	طالب	٢٩,٥	٤,٧	٠,٦
عامل موسمي	٩,٨	١٤,٩	٨,٥	امرأة في المنزل	١,٠	١,٢	٣,٢
مشغل صاحب مؤسسة	٠,٧	٣,١	١٥,٨	متقاعد له جراية	٠,٣	٠,٩	٥,٧
مستقل دائم	٩,٨	٦,٥	١٣,٩	غيرها	٩,٢	١٢,١	١١,٧
متنقل غير دائم	٥,٢	١٠,٢	٣,٥				

[92] -Nessrine Amina Benhaddad et Nacer-Eddine Hammoui ; Contribution des migrants de retour au développement de leurs pays d'origine- Etude comparative entre les pays du Maghreb : Algérie, Tunisie et Ma https :doi.org/10.4000/insaniyat.15268

ومن ملامح هجرة العودة في المغرب أن نسبة العاطلين عن العمل ارتفعت لدى المهاجرين بين تاريخ انطلاقهم نحو المهجر وتاريخ عودتهم من حوالي ٩,٨ ٪ عند الهجرة إلى حوالي ١٥ ٪ بعد العودة. وقد يفسر ذلك اتجاه العائدين إلى الأشغال الحرة أمام تقلص فرص العمل في المؤسسات الحكومية أو الخاصة [٩٣]. وفيما يخص عودة المتقاعدين من المهاجرين إلى المغرب فإنها تبدو ضعيفة وتُقدر بـ٥,٧ ٪ من العائدين، وهي أقل بكثير من مثيلتها في الجزائر (٣١,١٪) وفي تونس (١٦,٩٪) وبذلك يكون أثر عودة المهاجرين المتقاعدين إلى المغرب ضعيفا وغير ذي أثر كبير اقتصاديا.

وطبيعي أن يكون أثر هجرة العودة أكثر مردودا ونفعا عندما تكون تلك الهجرة طوعية وبالتالي مدروسة ومهيأ لها منها عندما تكون قسرية أو ناتجة عن ظروف صعبة وقاهرة. وهو ما تترجمه بيانات الجدول التالي:

الجدول ١٨ **المهاجرون العائدون إلى المغرب والحاملون لمشاريع أو لرأس مال بشري (النسبة ٪)**

نوعية الهجرة	حاملون لمشاريع	حاملون لرأس مال بشري متطوّر
هجرة طوعية مهيأة	٧٩,٨	٨٩,٦
هجرة قسرية أو لظروف قاسية وملزمة	٢٠,٢	١٠,٤

المصدر السابق من خلال قاعدة بيانات MIREM

ويفصّل الجدول التالي الصعوبات التي اعترضت العائدين في بلدهم الأصلي (المغرب) حسب نوعية العودة٪ :

الجدول ١٩ **الصعوبات التي واجهها المهاجرون المغاربة العائدون إلى بلد الأصل**

الصعوبات التي واجهها المهاجر العائد في بلد الأصل (المغرب)	طبيعة العودة		
	طوعية	قسرية	المجموع
الحصول على سكن 'ارتفاع تكاليف الإيجار)	١٥,٦	١٨,٩	١٦,١
صعوبة الاندماج من جديد	٣١,٣	٤٠,٥	٣٢,٦
ضعف فرص الشغل	٦,٨	٢٨,٤	٩,٩
أجور ضعيفة غير كافية	٧,٣	٣٥,١	١١,٣
نظام صحي سيء	٤٦,٧	٤٠,٥	٤٥,٨
الروتين والمضايقات الإدارية	٥٠,٣	٣٦,٥	٤٨,٣
أخرى	١٧,٢	١٣,٥	١٦,٧

Mohamed Khachani – LES MIGRANTS DE RETOUR AU MAROC https://iussp.org/sites/default/files/event_call_for_papers/LES%20MIGRANTS%20DE%20RETOUR%20AU%20MAROC%20VD.pdf

[٩٣] -المصدر السابق

ومـن الـسّمات الجديـرة بالاهـتمام سـواء مـن الباحـثين أو مـن أصحـاب القـرار، ارتفـاع نسـب العائديـن الذيـن لهـم أو ليسـت لهـم نوايـا الهجـرة مـن جديـد مـن بين العائديـن الحامـلين لمشـاريع، إذ يصرّح ١٥ ٪ منهـم في المغـرب عـن العـزم الأكيـد على الهجـرة مـن جديـد و ١٩٪ منهـم عـن أن ذلـك ممكـن، و١٧ ٪ منهـم عـن أن ذلـك ليـس واردا الآن و ٢٠ ٪ عـن أن ذلـك لـن يحصـل أبـدا، في حين أن ٢٣ ٪ لا موقـف لهـم.

أمـا عـن العائديـن حـاملي رأس مـال بشري متطـور فـإن حـوالي ٨ ٪ منهـم يصرحـون عـن العـزم الأكيـد على الهجـرة مـن جديـد، و ١٨ ٪ عـن أن ذلـك ممكـن، و٢٥٪ عـن أن ذلـك ليـس واردا الآن، و٢١ ٪ أن ذلـك لـن يحصـل أبـدا، و٢٠ ٪ لا موقـف لهـم. [٩٤]

يتضـح مما سـبق أن المملكـة المغربيـة تُعـدّ مـن البلـدان العربيـة القلائـل التـي اهتـمّ باحثوهـا ومختصوهـا بظاهـرة عـودة مهاجريهـا الدولـيين. وبالرغـم مـن ذلـك تبقـى مشـكلة البيانـات والمعطيـات الإحصائيـة الكميـة والكيفيـة حـول الموضـوع قائمـة، والمـؤشرات الدقيقـة والحديثـة قليلـة وغير منتظمـة الصـدور في وضـع إقليمـي وعالمـي سريـع التحـوّل وبالـغ التقلّـب، وهـو مـا يفـرض رصـدا ومتابعـة مسـتمرين. وبصفـة عامـة لا تختلـف الخصائـص الديمغرافيـة والاجتماعيـة والاقتصاديـة والمهنيـة للمهاجريـن العائديـن إلى المغـرب كـثيرا عـن غيرهـم مـن العائديـن إلى بلـدان الأصـل الأخـرى في المنطقـة اعتبـارا إلى التشـابه بينهـا، باسـتثناء الـدول التـي تمـر بأزمـات وحـروب، في مسـارات الهجـرة ودوافعهـا وفي خصوصيـات وأهـداف مختلـف تيـارات الهجـرة، ودوافـع العـودة وظروفهـا وانتظـارات العائديـن وواقعهـم بعـد العـودة بإيجابياتـه وسـلبياته.

ولعـل الحلقـة المفقـودة، سـواء في المغـرب أو في غيره مـن بلـدان الأصـل في المنطقـة، تبقـى تلـك المتصلـة بعـودة الكفـاءات والعقـول المهاجـرة، وأثرهـا في إحـداث التغـييري المؤمّـل على مسـتوى رأس المال الـبشري والتنميـة الاقتصاديـة والعلميـة والتكنولوجيـة في البلـد الأصلي. كما أن موقـف المغـرب الرسـمي، كما هـو الشـأن في أغلـب الـدول العربيـة، مـن عـودة مهاجريـه وكفاءاتـه يبقـى غير واضـح باسـتثناء مـا تضمنتـه الوثائـق والاستراتيجيـات الوطنيـة التنمويـة مـن اهـتمام بالمهاجريـن الدوليـين ورعايـة مصالحهـم والدفـاع عـن حقوقهـم وتحفيزهـم على الاسـتثمار في بلادهـم. في حين أن الموقـف الرسـمي المشـار إليـه يتضمّـن، في حـال أن يكـون إيجابيـا، اتجاهـات استراتيجيـة واضحـة وسياسـة متكاملـة الأركان ومخططـات مرحليـة بأهـداف ومـؤشرات، ومنظومـة رصـد ومتابعـة ومؤسسـات خصوصيـة وميزانيـة تغطـي أنشـطة ومبـادرات التحفيـز والتشـجيع على العـودة، واسـتعدادا للتكفـل بالعائديـن ومنظوريهـم على جميـع المسـتويات. كل ذلـك مسـنود بمنظومـة تشريعيـة ملائمـة وميـسّرة للعـودة.

[94]- Nessrine Amina Benhaddad et Nacer-Eddine Hammoui ; Contribution des migrants de retour au développement de leurs pays d'origine- Etude comparative entre les pays du Maghreb : Algérie, Tunisie et Ma | https :doi.org/10.4000/insaniyat.15268

الطريق
إلى الأمام

الطريق إلى الأمام | ماذا لو أردنا تطوير أثر هجرة العودة على رأس المال البشري؟

سلّط القسم السابق من الدراسة الضوء على موضوع أثر هجرة العودة على تنمية رأس المال البشري للدول العربية والدول النامية في ثلاثة أبعاد:

البعد الأول: ضعف أثر عودة المهاجرين الدوليين العرب إلى بلدانهم على رأس المال البشري وعلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المحلي.

البعد الثاني: التلازم بين أثر هجرة العودة على رأس المال البشري الوطني وخصوصيات العائدين، إذ لا أثر فاعلا وتغييريا ممكنا سوى من العائدين من ذوي الكفاءات العليا والعقول المهاجرة وروّاد الأعمال والخبراء والمتمكنين من معرفة وقدرة تكنولوجية حديثة وأساليب عمل وتجديد مسايرة للعصر ومتطلباته واحتياجاته.

البعد الثالث: عدم توفر البيئة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والمادية والسياسية والأمنية أحيانا، الضرورية لاستقرار الكفاءات والعقول العائدة ولممارسة الخبراء والباحثين وروّاد الأعمال أشغالهم ومشاريعهم في غالبية الدول العربية، حتى وإن رغبت هذه الأخيرة في ذلك.

إلا أن القسم السابق اختُتم بنبرة تفاؤل وتوجّه إيجابي مفاده أن امكانية الاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة تبقى قائمة وممكنة، ولو على مراحل، حتى وإن بدت المهمة صعبة، لكنها غير مستحيلة.

ويعود السؤال: كيف نحوّل الأدمغة المهاجرة إلى مكاسب؟ وكيف نضمن، لمن أراد منهم، عودة مفيدة لهم ولبلدانهم ولرأس المال البشري في أوطانهم؟ وما هي دوافع الأمل لتطوير رأس المال البشري العربي عبر عودة الكفاءات والعقول المهاجرة؟

استنادا إلى مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات رأس المال البشري للدول العربية، وإلى البيانات الكمية والنوعية المتوفرة حول موضوع هجرة العودة في المنطقة، واستئناسا بنتائج ما يتوفّر من مسوح ودراسات ميدانية ومقابلات مع مهاجرين عائدين، على قلتها ومحدودية مخرجاتها، نقترح ورقة طريق أو "سيناريو" يمكن أن يكون أداة يسترشد بها صانعو القرار والمخططون التنمويون في حال وجود قناعة وعزم على الاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة من أجل تحسين رأس المال البشري الوطني، وتحفيزهم على العودة الاختيارية وتعزيز مشاركتهم في التنمية البشرية والاقتصادية لبلدان الأصل.

تتضمن هذه الورقة ٧ مجالات، لكل مجال عدد من الاجراءات المقترحة وهي غير نهائية ويمكن إثراؤها بأخرى حسب البلد وحسب الأوضاع والخصوصيات.

١. على مستوى حوكمة سياسة الهجرة الدولية

- إطلاق حوار وطني بمشاركة كل القوى الوطنية لوضع التصورات والاختيارات والرؤى المتصلة بهجرة العودة، مع الاسترشاد بالتجارب الناجحة في دول أخرى.
- إصدار واعتماد وثيقة توجيهية تحظى بموافقة جماعية حول هجرة العودة تتضمن تقييما لهجرة الكفاءات في علاقتها بالوطن: الآثار الإيجابية للعودة، التحديات القائمة، الإجراءات التي يتوجب اتخاذها الخ...
- إطلاق سياسة وطنية /أو استراتيجية وطنية لدفع هجرة العودة وتعزيز أثرها على الاقتصاد وعلى رأس المال البشري وطنيا ومحليا.
- إثراء وتنفيذ المنظومة التشريعية والترتيبية الإدارية بما يحفّز على عودة الكفاءات وحسن الاستعداد لاحتوائهم والتكفل بهم وتهيئة أفضل الظروف لاندماجهم واستقرارهم، وتنفيذ برنامج مناصرة من أجل ذلك.
- إعادة صياغة تصوّر مشروع رأس المال البشري وتهيئته للمراحل القادمة، ووضع خطة متكاملة لتطويره حتى يكون قادرا على الصمود وشاملا للجميع، يكون التعليم والصحة وهجرة العودة ضمن عناصره ومحركاته، وذلك بمشاركة واسعة ومتنوعة للطاقات والخبراء والمجتمع المدني والإعلام، والاستفادة من التجارب والنماذج الناجحة عالميا.
- اعتماد استراتيجية عمليّة تغييرية ذات أهداف ومؤشرات قياس دقيقة للتقليص من فجوة النوع الاجتماعي حتى يتراجع أثرها السلبي على رأس المال البشري الوطني، وبالتالي على التنمية البشرية والاقتصادية، على أن تتضمن أيضا إجراءات واضحة وعملية للحدّ من عدم المساواة

بين المناطق في رأس المال البشري داخل البلد الواحد.

- إبراز دور القطاع الخاص وديناميكيته وأثره كمحرك للتحول الاقتصادي والرقمي، وحاضنة للكفاءات والخبرات الوطنية العائدة من المهجر وتلك المستقرة بالبلد.

٢.على مستوى التنظيم المؤسسي

- إحداث هيكل/ آلية/ مؤسسة لاستقبال الكفاءات العائدة وتوجيههم وإعلامهم والاستماع إليهم ومساعدتهم على الاندماج وتيسير ظروف إقامتهم ودراسة أبنائهم على أن تكون قدرة هذا الهيكل على التواصل والتحاور عن بعد عالية ومستمرة.
- تخصيص ميزانية سنوية مستقلة وقارة تستعمل في الأنشطة البحثية والإعلامية والاجتماعية والتحفيزية من أجل عودة فاعلة للعقول المهاجرة.
- إحداث "شباك موحّد" للخدمات التي يحتاجها المهاجر العائد (المقصود بالشباك الموحّد: فضاء خدمات مندمجة يتواجد به موظفون ممثلون عن كل الوزارات والهياكل التي قد يحتاج إليها المهاجر العائد للاستعلام وقضاء شؤونه كلها دون التنقل بين الإدارات والوزارات).
-

٣.على مستوى الدراسات والبحوث:

- الحث على إثراء ودفع الحركة البحثية حول "هجرة العودة: المكاسب والتحديات" في الجامعات ومراكز البحوث وضمن مشاريع التعاون الدولي والتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المختصة.
- إقرار تنظيم مؤتمر وطني سنوي حول هجرة العودة وآثارها بمشاركة واسعة، بما فيها ممثلين عن دول ذات تجارب ناجحة في المجال وأصحاب الحقوق وأصحاب الريادة في الاقتصاد الوطني والإعلام والمجتمع المدني. (اختيار موضوع رئيسي لكل دورة للمؤتمر).
- إنشاء مرصد لهجرة الكفاءات وهجرة العودة يتولى متابعة ورصد وتوثيق كل التغيرات والمؤشرات الكمية والنوعية حول هجرة العقول وعودة المهاجرين الدوليين.
- إنشاء قاعدة بيانات منفصلة ومحيّنة (يقع تحديثها باستمرار) ضمن المرصد تكون متاحة للجميع وتفاعلية وتتضمن كل مخرجات الدراسات والبحوث والمؤتمرات واللقاءات ذات العلاقة بعودة الكفاءات المهاجرة والنصوص القانونية ومبادرات التحفيز والتشريع والتجارب العالمية حول الموضوع.
- إحداث نافذة قارة حول عودة الكفاءات المهاجرة في الإصدارات الدورية للمؤسسة الوطنية المكلفة بالإحصاء.
- إدراج محور عودة المهاجرين ضمن عمليات الإحصاء الدورية التي يقوم بها البلد.
- إنجاز مسح بالعينة كل ٥ سنوات في البلدان المستقبلة التي تتواجد بها بكثافة الكفاءات الوطنية المهاجرة من أجل جمع بيانات أكثر دقة وموثوقية وتحديد مواقفهم وتطلعاتهم ومشاريعهم وانتظاراتهم قبل العودة وبعدها...

٤.على مستوى الإعلام والتواصل

• إطلاق حملة إعلامية عبر وسائل الإعلام الوطنية ووسائل التواصل الاجتماعي وعبر السفارات والقنصليات الوطنية في بلدان الإقامة من أجل إعلام وإقناع المهاجرين بسياسة الدولة وتوجهاتها وآلياتها حول العودة.

• الدفع والتشجيع على تكوين "رابطات أو جمعيات الكفاءات الوطنية المهاجرة" في دول المهجر حسب الاختصاص المعني، أو بضمّ مختلف الاختصاصات. من أدوارها تجميع الكفاءات الوطنية في بلدان الاستقبال، نشر المعلومات وما يستجدّ في البلد الأصلي حول هجرة العودة ومحفزاتها واستعداد دولة الأصل لاستقبال كفاءاتها وتهيئة الظروف الملائمة لعملهم، إعداد واقتراح مشاريع تنموية ولنقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة للبلد

الأصلي، التواصل مع الجهات الرسمية سواء بهدف العودة أو بهدف المشاركة في التنمية الوطنية، احتضان الطلبة الجدد الوافدين على بلدان الاستقبال علميا، التقدم بمقترحات لدول الأصل حول سياسة الهجرة وهجرة العقول وسبل الانتفاع منهم...

5.على مستوى التحفيز وتهيئة البيئة الملائمة

- تتولى الحكومة اتخاذ حزمة من القرارات المحفّزة ذات الأثر والمدلول للتشجيع على العودة الطوعية للكفاءات المهاجرة: امتيازات جمركية، امتيازات جبائية، ضمانات حول تيسير الاندماج وحول تعليم الأبناء ومعاملة الكفاءات العائدة بما يليق بمقامهم كنخب وطنية...
- إعداد البيئة التكنولوجية والعلمية والبحثية والصناعية الملائمة لحسن عمل ومساهمة الكفاءات العائدة.
- تطوير البنية التحتية الوطنية لتكنولوجيات الاتصال والأنترنت والتطور الرقمي وغيرها.

6.على مستوى المتابعة والتقييم

- وضع برنامج سنوي مفصّل، وخارطة طريق لمتابعة وتقييم قطاع عودة الكفاءات المهاجرة يتضمّن "إطارا منطقيا" مكتملا بأهداف دقيقة، ومؤشرات قياس وجيهة، وموازنة وتحديد مسؤوليات كل الأطراف المتدخلة، وجدول زمني للتنفيذ، ومخرجات عملية وقابلة للقياس...
- يقع عرض المراجعة السنوية على أشغال المؤتمر الوطني السنوي للتقييم والتعديل وإصدار التوصيات والمقترحات الملائمة.
- اعتماد "المساءلة المسؤولة" في كل المستويات من أجل بناء الثقة بين أصحاب الحقوق وأصحاب الواجبات، ودفع الاستثمارات، والتوافق على "عقد اجتماعي" يكون ضمانا وعنصر قوة ودفع لرأس المال البشري.

7.على مستويات أخرى:

- جعل قضية تطوير رأس المال البشري ومساهمة الكفاءات المهاجرة العائدة فيه ضمن برامج ومشاريع التعاون الثنائي والدولي، وضمن الشراكة مع هيئات الأمم المتحدة المتخصصة.
- بالنسبة للدول التي لا تزال تحت وطأة الصراعات والاحتلال واختلال الأمن: عدم الاستسلام، على قدر الإمكان، للأوضاع وأثرها في تدهور مستويات وقدرات رأس المال البشري، والبحث عن مسالك وآليات وحلول غير نمطية "خارج الصندوق" تُمكّن على الأقل من إيقاف النزيف.

الملاحـــق

الملحق ١ | الإشكالية ومنهجيّة البحث

الإشكالية: حل المشكلة يكمن في فهمها أوّلا

هي "الإطار النظري والتجريبي الذي يقع ضمنه موضوع الدراسة"

ويجب أن يترجم نصّ الإشكالية عمّا نبحث عنه في علاقة بما نعرفه وما لا نعرفه حول القضية موضوع الدراسة.

وتتيح الإشكالية أيضًا تبرير أهمية الدراسة وملاءمتها وجدواها بالإضافة إلى تحديد نطاق وتأثير (عملي أو نظري) الإجراءات التي ستقترحها الدراسة ونتائجها.

إشكالية الدراسة:

بالرغم من أن الهجرة العكسية في المنطقة العربية بدأت بأنساق مختلفة وأحجام متفاوتة من بلد إلى آخر، فإن المعرفة بحجمها وخصائصها ودوافعها وآثارها على مختلف المتغيرات السكانية، لا تزال ضبابية والبيانات حولها شحيحة وغير مؤكّدة، والمؤسسات المعنية بها نادرة. وترنو هذه الدراسة إلى الإجابة، ولو جزئيا، عن هذه التساؤلات.

ملاحظة: من الممكن أن يقع تعديل صياغة الإشكالية على ضوء نتائج البحث المكتبي الببليوغرافي.

منهجيّة التنفيذ:

ملاحظة أولية:

اعتبارا لطبيعة موضوع الدراسة، سوف نعتمد مزيجا من منهجيات البحوث المتكاملة وغير المتعارضة، مثل:

- **البحث الوثائقي** المتمثّل في جمع المعلومات حول موضوع الدراسة من مصادر موثوقة، تزود بالمعلومات الأساسية للتقدم في البحث.

- **البحث الكمي** الذي يسمح بتحليل السلوكيات أو الآراء أو حتى التوقعات من حيث الكمّ، هدفه غالبًا استخلاص استنتاجات قابلة للقياس إحصائيًا، مدرجة في جداول إحصائية أو رسوم بيانية بقدر توفّر البيانات.

- **البحث النوعي** الذي يسمح بتحليل وفهم الظواهر أو سلوك الأفراد أو المجموعات أو الحقائق أو الموضوعات أو المواقف، بغاية الحصول على بيانات أساسية تركز على التفسيرات والتجارب ومعانيها.

- **البحث المقطعي** Cross-sectional research والمتمثل في تحليل مقطعي عبر عينة ممثلة للأشخاص أو الفئات المعنية سواء كانوا من ذوي الحقوق أو من أصحاب الواجبات.

- **البحث الوصفي** الدقيق للظاهرة المدروسة. ويتطلب هذا جمع عدد كبير من البيانات الإحصائية والنوعية عن الظاهرة أو الموضوع.

المنهجيّة وخطواتها:

اعتبارا لشحّ البيانات وقلة الدراسات والبحوث حول الهجرة العكسية في المنطقة العربية، وقلّة المؤسسات والآليات التي تتولى متابعتها وتقييمها،

فسوف نعتمد أكثر من مسلك للحصول على المعطيات الكمية والنوعية التي توفّر دراستها وتحليلها مادة تفضي إلى تحقيق النتائج المنتظرة من الدراسة بمستويات مرضيّة.

كما سوف لن نعتمد حيّزا زمنيا محدّدا حتى تتسّع قاعدة العينة التي سوف يقع التعامل معها، وهو أيضا ما يسمح بالمقارنة عبر الزمن.

وستكون مراحل ومحطات التدرّج في التنفيذ، بعد تحديد إشكالية الدراسة، على النحو التالي:

١. تحديد أهمّ **الفرضيات والأهداف**

٢. تُعرض إشكالية الدراسة والفرضيات والأهداف ومنهجية التنفيذ ومراحلها على كل المتدخلين وخاصة نقاط الاتصال لمناقشتها وتعديلها إن لزم الأمر من أأغلب حصول فهم جماعي موحّد واعتمادها: **لقاء عرض وحوار عبر "زوم" مع نقاط الاتصال والجهات المتدخلة**.

٣. **جمع البيانات** والمواقف والآراء الشخصية والرسمية في كل البلدان المعنية، وذلك بالطرق والأساليب التالية:

- **البحث الببليوغرافي**: البحوث المنجزة في الموضوع، التقارير الرسمية، وتلك الصادرة عن المنظمات والجهات الإقليمية والوطنية والعالمية، المقالات واللقاءات الحوارية الصحفية ذات الصلة بالموضوع...
- **بيانات مؤسسات الإحصاء وغيرها** الوطنية وتلك الصادرة عن المنظمات والجهات الوطنية والإقليمية والدولية: اتصالات مباشرة وعبر مواقعها الرسمية ومنصاتها.
- تنظيم **لقاءات حوار ضمن مجموعات تركيز بؤرية** للنقاش وتبادل الآراء والمواقف والتحاليل بين المشاركين (على الأقل لقاء في كل بلد): من الأفضل أن يكون هذا اللقاء خاص بمجموعة من المهاجرين العائدين، أي الفئة الرئيسية في الدراسة حتى وإن كان العدد صغيرا، ثم لقاء آخر مع الأطراف المعنية الأخرى، لكن إن لم يتيسّر ذلك، تكون اللقاءات مشتركة بين المهاجرين العائدين والمسؤولين عن القطاعات المعنية (الهجرة، الشؤون الاجتماعية، الاقتصاد والاستثمار، السكان، الأسرة الخ...) وممثلين عن المجتمع المدني العاملين على قضايا الهجرة والسكان والتنمية، والإعلام ومن يمكن أن يساهم ويفيد.
- تنظيم **لقاءات فردية للحوار** مع عدد من العائدين، وبعض المسؤولين للتعمّق أكثر في العناصر والمتغيرات الشخصية والاجتماعية والمادية والسكانية ذات الأثر على قرار العودة أو تلك المتأثرة بالعودة، ولتوثيق بعض الحالات وقصص النجاح أو قصص الفشل.

ملاحظة:

أ. تعتمد كل هذه اللقاءات استبيانات وأدلّة توجيهيّة يتمّ إعدادها مسبقا لتيسير عمل ضبّاط الاتصال وتوحيد المنهج.

ب. إذا أمكن تسجيل اللقاءات الفردية، يكون ذلك مفيدا.

٤. **تحليل البيانات والمعطيات** الكمية والنوعية المُتحصّل عليها ومحتوى مجموعات التركيز البؤرية واللقاءات الفردية.

- يشمل التحليل البيانات الإحصائية والخطاب الصادر عن مختلف الأطراف التي وقع الاتصال بها، ومعاني الكلمات والعبارات والسرديات والتجارب الواردة على لسان المعنيين ورؤاهم ودوافعهم وانتظاراتهم، مع ربط ذلك بالواقع السكاني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي والتحولات التي يعرفها العالم والدول المعنية.
- كما يشمل التحليل التحديات والفرص المتصلة بالعودة للبلد الأمّ، وتأثير كل ذلك على الواقع السكاني في كل تمثّلاته ومكوناته.
- يُعتمد في هذه الدراسة منهج التحليل المقارن اعتبارا أن دول الأصل مختلفة ونفس الشيء بالنسبة لدول المهجر.

٥. **صياغة تقرير الدراسة** في صيغته الأولية ليُعرض على الجهات المعنية للنظر ومقترحات التعديل الممكنة ثم الاعتماد.

الملحق ٢ | استبيان جمع البيانات

البلد: .....

ملاحظة:

- السيدات والسادة نقاط الاتصال مدعوون، مشكورين، للاستئناس بمحتوى هذا الاستبيان في عملية جمع البيانات الإحصائية من هياكل الإحصاء والجهات المعنية بقضايا الهجرة وغيرها.

- التعريف المعتمد للهجرة العكسي ة في هذه الدراسة:

«هجرة العودة أو الهجرة العكسية هي تلك التي تعيد الشخص إلى بلده الأصلي، أو بلد جنسيته، أو إلى البلد الذي كان يقيم فيه عادة، بعد إقامة لمدة طويلة نسبيا في بلد آخر. وقد تكون هجرة العودة طوعية أو قسرية أو عفوية (دون تخطيط مسبق). ويمكن أن تكون مستمرة ونهائية أو متناوبة. نعتمد في هذه الدراسة الفترة الزمنية للعودة من عام ٢٠١٠ إلى الآن، وشرط الإقامة في المهجر من ٣ أشهر فأكثر.»

البيانات الديمغرافية: (حسب آخر التقديرات وتاريخها)		المصدر
١. عدد السكان		
٢. متوسط معدل تغيّر السكان السنوي		
٣. نسبة الشباب من مجموع السكان (١٥-٣٥)		
٤. متوسط العمر المتوقع عند الولادة:		
المجموع:		
ذكور:		
إناث :		
الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية		
٥. نسبة الفقر (حسب خط الفقر الوطني)		
٦. نسبة السكان دون خط الفقر المدقع		
٧. معدّل بطالة الشباب		
النسبة العامة:		
ذكور:		
إناث :		
٨. معدّل الدخل الفردي السنوي		
٩. معدّل المشاركة في القوى العاملة		
ذكور:		

إناث :		
١٠. نسبة السكان الذين ينتفعون بالتغطية الاجتماعية (تأمين صحي، مساعدات اجتماعية، الخ...)		
١١. نسبة كبار السن الذين يتمتعون بجرايات / معاشات التقاعد		
التعليم		
١٢.النسبة العامة للأمية:		
الذكور:		
الإناث:		
١٣. نسبة الالتحاق (التمدرس) بالابتدائي:		
ذكور:		
إناث:		
١٤. نسبة الالتحاق (التمدرس) بالإعدادي		
ذكور:		
إناث:		
١٥. نسبة الالتحاق (التمدرس) بالثانوي		
ذكور:		
إناث:		
١٦. نسبة الالتحاق (التمدرس) بالتعليم العالي		
ذكور:		
إناث:		
الهجرة		
١٧. هل للدولة سياسة أو استراتيجية أو برنامج وطني خاص بالهجرة والمهاجرين ؟: عنوانها وتاريخ اعتمادها	نعم ◯	لا ◯
١٨. هل خُصّص لتلك السياسة أو الاستراتيجية تمويل؟	نعم ◯	لا ◯
١٩. هل توجد جهة أو آلية رسمية مسؤولة عن شؤون المهاجرين: تسميتها و أي جهة تتبع (وزارة أو غيرها) ؟	نعم ◯	الإجابة "نعم" واصل/ي الإجابة عن الأسئلة التالية:
	لا ◯	
٢٠.ما هي الجهات والهياكل الحكومية وغير الحكومية ومن القطاع الخاص التي تتعامل معها وتنسّق معها هذه الجهة أو الآلية؟		

٢١. هل تتابع هذه الجهة أو الآلية قضايا المهاجرين العائدين؟	نعم ◯ لا ◯	
٢٢. هل توجد قاعدة بيانات حول الهجرة والمهاجرين؟	نعم ◯ الإجابة "نعم" واصل/ي الإجابة عن الأسئلة التالية: لا ◯	
٢٣. ما هي الجهة المسؤولة عن إدارة قاعدة البيانات تلك وإدارتها؟		
٢٤. هل أن قاعدة البيانات تلك متاحة للجميع؟ أذكر الرابط إن وجد	نعم ◯ الاسم والرابط: لا ◯	
٢٥. العدد الإجمالي للمهاجرين		
٢٦. نسبة المهاجرين من عدد السكان		
المجموع:		
ذكور:		
إناث :		
٢٧. الدول الخمس المستقبلة لأكبر عدد من المهاجرين: حسب الترتيب	١...../ ٢...../ ٣...../ ٤..... / ٥.....	
٢٨. أنواع الهجرة: ضع رقما من ١ إلى ٣ أمام كل نوع حسب الأهمية العددية	طوعية ◯ قسرية ◯ غيرها ◯	
٢٩. الصيغ المعتمدة في الهجرة (ضع رقما من ١ إلى ٤ حسب أهميتها عدديا: ١ للصيغة الأكثر اعتمادا)	نظامية ◯ غير نظامية ◯ مهمات عمل محدودة في الزمن ◯ غيرها ◯	
٣٠. أهم أسباب الهجرة بالترتيب حسب عدد المهاجرين	١.	
	٢.	
	٣.	
	٤.	
	٥.	
	...	

الهجرة العكسية		
٣١. هل يعرف البلد هجرة عكسية لمهاجريه؟	نعم ◯ الإجابة "نعم" واصل/ي الإجابة عن الأسئلةالتالية:	
	لا ◯	
٣٢. منذ متى؟ (السنة)		
٣٣. العدد التقديري للمهاجرين العائدين إلى البلد منذ عام ٢٠١٠	العدد الإجمالي:	
	ذكور (العدد أو النسبة):	
	إناث (العدد أو النسبة):	
٣٤. الفئات العمرية العائدة الأكثر عددا (ذكر الأعداد أو النسب إن كانت متوفرة)	١٥ -٣٤ :	
	٣٥-٥٩ :	
	٦٠ سنة + :	
٣٥. معدل سنوات الهجرة قبل العودة		
٣٦. أهم بلدان الاستقبال التي يعود منها المهاجرون (بالترتيب حسب عدد العائدين)		
٣٧. هل للدولة سياسة أو استراتيجية أو برنامج وطني خاص بالمهاجرين العائدين؟: عنوانها وتاريخ اعتمادها وهل خُصّص لها تمويل؟	نعم ◯ لا ◯	
٣٨. هل توجد قاعدة بيانات حول المهاجرين العائدين؟	نعم ◯ الإجابة "نعم" واصل/ي الإجابة عن الأسئلة التالية:	
	لا ◯	
٣٩. ما هي الجهة المسؤولة عن إدارة قاعدة البيانات تلك وإدارتها؟		
٤٠. هل أن قاعدة البيانات تلك متاحة للجميع؟ أذكر الرابط إن وجد	نعم ◯ الاسم والرابط:	
	لا ◯	
٤١. هل اتخذت الحكومة إجراءات تشريعية أو ترتيبية أو تشجيعية أو تحفيزية لفائدة المهاجرين العائدين	نعم ◯ الإجابة "نعم" واصل/ي الإجابة عن السؤال التالي:	
	لا ◯	
٤٢. ما هي أهم تلك الإجراءات وتواريخ اعتمادها؟		
٤٣. هل اعتمدت الحكومة إجراءات لدمج العائدين اجتماعيا واقتصاديا؟	نعم ◯ الإجابة "نعم" واصل/ي الإجابة عن السؤال التالي:	
	لا ◯	

٤٤. ما هي أهم تلك الإجراءات وتواريخ اعتمادها؟			
٤٥. هل أجرت الحكومة أو أي جهة بحثية مسوحات أو دراسات حول الهجرة العكسية؟ أذكر/ي اسمها والسنة والجهة التي أشرفت عليها	نعم ◯	لا ◯	
٤٦. هل البيانات والنتائج الصادرة عنها متاحة للجميع؟ أذكر/ي الروابط إن وجدت	نعم ◯	الاسم والرابط:	
	لا ◯		

ملاحظة:

- يمكن إضافة صفحات أخرى في حال عدم كفاية الجدول للإجابات، كما يمكن إضافة أي بيانات إحصائية أو كيفية أو معلومات ترونها مفيدة للدراسة، كما يمكن إرسال الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا الهجرة عامة في البلد وقضايا الهجرة العكسية خاصة.

الملحـــق ٣ | دليل تيسير المجموعات البؤرية واللقاءات الحوارية

البلد: .....

i. معلومات نظرية حول تيسير المجموعات البؤرية Focus group

لماذا نستخدم مجموعة التركيز وخصوصياتها:

١. للحصول على المعلومات المتعلقة بالآراء والمواقف والخبرات والتجارب وقصص النجاح أو الإخفاق

٢. للحصول توقعات المشاركين واقتراحاتهم فيما يتعلق بموضوع معيّن

٣. لتقييم مشروع أو برنامج

- تجمع عددا قليلا من ٦ إلى ١٢ شخصا عادة للاجتماع للنقاش والتحاور حول موضوع محدّد لمدة لا تتجاوز الساعة والنصف في المعدّل، من أغلب اختبار الأفكار، عصف ذهني، مشاركة الآخرين قصصهم وتجاربهم ومقترحاتهم.
- إنها أداة بحث نوعية، تسمح للعديد من الأشخاص بالاستكشاف والتفاعل في مسألة ما.
- تساعد على الفهم العميق لوجهات نظر وآراء مجموعة صغيرة مستهدفة.
- تتيح هذه المنهجية الاستكشافية فهم التصورات والمشاعر والاتجاهات والدوافع، والتي لا تستطيع المنهجيات الأخرى فهمها بعمق.

الإعداد المسبق:

أ. حدّد المنشّط موضوعات النقاش الرئيسيّة والأسئلة الرئيسيّة للمناقشة مع المشاركين.

ب. من المهم أن نتذكر أنه بإمكان المشاركين وضع أسئلة أخرى للنقاش لكن في صلب المسألة المعروضة للنقاش.

ت. إعداد الأسئلة الرئيسيّة المساعدة على بلوغ الغايات المنتظرة من النقاش. لا ينبغي أن تكون قائمة الأسئلة طويلة جدا. انها ليست استبيان ولكن مساعدة / دليل لحوار جماعي.

من مزايا مجموعة التركيز

- يمكن أن تكون المناقشة الجماعية لموضوع معيّن أكثر أريحيّة من حالة المقابلة الفردية.
- يمكن أن تؤدي حالة المشاركة إلى أفكار وآراء ووجهات النظر لا يتوقعها أو ينتظرها المنشط.
- مع تبادل الأفكار والقصص والحكايات، والتجارب ضمن المجموعة، يمكن أن يتذكّر المشاركون أشياء مثيرة للاهتمام نسُوها.
- تسمح بمواجهة وجهات النظر، يمكن أن تبرز الآراء بقوة أكبر لم يكن المشارك ليبرزها في حوار فردي.

دور المنشّط أو الميسّر ومراحل الأغلبسة:

١. اجعل المشاركين يشعرون بالارتياح واعتمد لغة وهيئة تشجّع على المشاركة.

٢. اشرح لهم بإيجاز سبب الاجتماع وإطاره: الدراسة وأهدافها وأهميتها.

٣. توضيح الغاية من اللقاء والمتمثلة في الاستماع إلى أصحاب الحقوق (المهاجرون العائدون) و / أو أصحاب الواجبات (المسؤولون عن قطاع الهجرة والتنمية البشرية والمستدامة وتنمية رأس المال البشري...)

٤. شرح كيفية عمل مجموعة المناقشة وقواعدها الأساسية وهي: الحرية في التعبير ضمن موضوع اللقاء، كل ما يُقال مهمّ ومحترم وجدير بالتعبير عنه.

٥. قبل البدء، اسأل المشاركين إذا كانت لديهم أي أسئلة أو مخاوف، وأجب عنها.

٦. اطلب موافقتهم على التسجيل الصوتي أو المرئي (التسجيل محبّذ لأنه يساعد على تنظيم المعطيات والأفكار الواردة في النقاش)، واحترام موقفهم في حالة الرفض.

٧. اشرح أهمية مشاركتهم، والطبيعة البناءة للمناقشة. الإحاطة بأن البيانات التي سيتم جمعها سوف تستخدم بسرية تامة؛ لا توجد معلومات ترشيحية، "أي أن اسم الشخص لن يرتبط بأي تعليقات".

٨. التذكير بالتعليمات: الهدف ليس الحكم على آراء أحدهم أو الآخر، بل جمع أكبر قدر ممكن من الأفكار ووجهات النظر والتجارب

٩. جميع الآراء مثيرة للاهتمام.

١٠. العمل على تعزيز مستوى المعرفة التي اكتسبتها المجموعة مع تقدّم الحوار من خلال تعميق نقاط وأفكار معيّنة وطرح أفكار جديدة للنقاش.

١١. إثارة النقاش البنّاء دون منع التعبير التلقائي عن الآراء

١٢. إعادة تركيز النقاش حول النقطة المطروحة إن حاد النقاش عنها.

١٣. الترجيب بالتعليقات والأفكار المطروحة دون الحكم على أهميتها.

١٤. البقاء على الحياد طوال المناقشات والامتناع عن الموافقة على تعليقات المشاركين أو رفضها لفظيًا أو غير لفظيًا.

١٥. من حين لآخر، تلخيص موجز جدا للمناقشات مع إبراز النقاط الهامة.

١٦. تيسير الاجتماع (إجمالي المدة الزمنية المخصصة: حوالي ساعة ونصف).

١٧. في نهاية مجموعة المناقشة، قم بالتلخيص والتذكير بأن التعليقات سيتم استخدامها بسرية تامة.

١٨. شكر المشاركين.

ملاحظة: التقديم الأولي للمنشط لا يجب أن يتجاوز ٥ أو ٧ دقائق.

كيفية تنظيم المعلومات التي تم جمعها:

- استخدم شبكة واحدة لكل منتدى مناقشة.
- قم بتصنيف المعلومات الموجودة في شبكة التحليل وفقًا للمواضيع التي يتم تناولها.
- حدد الأفكار الرئيسية المطروحة لكل موضوع: نقاط الإجماع، والآراء المتباينة أو الخلافات، والمخاوف التي أثارها بعض المشاركين، والمشكلات المثارة، والحلول المقترحة، وما إلى ذلك.

دور الملاحظ:

- يصطحب المنشط أو الميسّر مرافقا أو ملاحظا لا يتدخّل البتّة في النقاش بأي صيغة كانت، ويتولّى أساسا:
- تسجيل الحوارات والمداخلات كتابيا حتى وإن كنت مسأغلبة بالصوت والصورة
- تدوين تعليقات المشاركين وتصنيف المعلومات بصفة أوليّة.

العناصر والقضايا التي نريد التركيز عليها في المجموعات البؤرية الخاصة بالدراسة:

أ. مع المهاجرين العائدين:

١. التركيز على العلاقة بين «هجرة العودة وتنمية رأس المال البشري»

٢. ملامح المهاجر العائد (يشمل كل المشاركين في اللقاء): الاسم الأول، السن عند الهجرة، الحالة المدنية عند الهجرة (أعزب، متزوج دون أبناء، متزوج مع أبناء، غيره)، المستوى التعليمي، فترة الهجرة، بلد الاستقبال، ...

٣. ظروف الخروج من البلد

٤. العمل في البلد الأصلي عند الخروج

٥. الدافع الأساسي للهجرة

٦. نوايا الهجرة: هل كانت النية متجهة نحو هجرة نهائية أم هجرة وقتية ثم عودة؟

٧. العمل وظروف العيش خلال فترة الهجرة في بلد الاستقبال

٨. متى كانت العودة؟

٩. السن عند العودة، الحالة المدنية عند العودة (أعزب، متزوج دون أبناء، متزوج مع أبناء، غيره)

١٠. ظروف العودة؟

١١. السبب / الدافع الرئيسي للعودة وهل كانت عودة طوعية / قسرية / غيرها

١٢. قرار العودة: من اتخذه، المهاجر، القرين، الأب، الأم، الأبناء، المشغّل في الخارج، المشغّل في البلد الأصلي، السلطة في بلد المهجر، غيرها...؟

١٣. هل عدت بمفردك أم صحبة العائلة؟

١٤. نوايا العودة: هل كانت النية متجهة نحو عودة نهائية أم عودة وقتية أم عودة وهجرة بالتناوب؟

١٥. هل كانت ظروف العودة مناسبة ومريحة؟

١٦. ما هو العمل بعد العودة؟

١٧. هل وجدت جهات ومؤسسات استقبال وتكفّل ومساعدة للمهاجرين العائدين؟ ما هي؟

١٨. ١٨. هل استفدت من تلك المؤسسات والجهات والبرامج؟ كيف؟

١٩. هل شعرت بوجود تشجيعات وحوافز للمهاجرين العائدين للبلد؟

٢٠. هل وجدت تجاوبا وقبولا واحتضانا من الإدارات والمؤسسات المعنية بقضايا المهاجرين العائدين؟

٢١. عند العودة، هل كانت لك مشاريع أو أفكار مشاريع لإنجازها في بلد الأصل؟ استثمار، بعث مشروع...؟

٢٢. ماهي تلك المشاريع؟

٢٣. هل حققتها أو هل أنت بصدد تحقيقها؟

٢٤. هل وجدت مساعدات وتشجيعات لتحقيقها؟

٢٥. من أي طرف؟

٢٦. ما هي طبيعة تلك التشجيعات والحوافز؟

٢٧. هل اندمجت من جديد في المجتمع الأصلي بسهولة؟

٢٨. هل وجدت مساعدات للاندماج من جديد؟ ما هي ومن أي جهة؟

٢٩. ما هي الصعوبات التي وجدتها بعد العودة؟

٣٠. حسب رأيك، هل للهجرة العكسية آثار إيجابية أو سلبية؟

٣١. ماهي تلك الإيجابيات أو السلبيات؟

٣٢. كيف يمكن أن تساهم الهجرة العكسية في تطوير «رأس المال البشري» في بلد الأصل؟ (تعزيز القدرات المعرفية والذاتية والإبداعية لفئات من السكان وتطوير مساهمتهم في التنمية الشاملة للبلاد وطنيا ومحلّيا)؟

٣٣. هل تنوي الهجرة من جديد؟ بصفة دائمة أو مؤقّتة أو بالتناوب بين بلد الأصل وبلد الاستقبال؟

٣٤. تشجيع المشاركين على سرد قصص نجاحهم أو إخفاقهم في علاقة بالهجرة العكسية

٣٥. . ما هي المقترحات لتعزيز دور الهجرة العكسية في المساهمة في جهود التنمية وفي تطوير رأس المال البشري؟

٤. مع المسؤولين عن قطاع الهجرة والقطاعات المتصلة بها:

٣٦. ما هو الرصيد العددي التقديري للمهاجرين العائدين منذ ٢٠١٠؟

٣٧. أهم البلدان العائدين منها؟

٣٨. أهم أسباب العودة؟

٣٩. هل هناك سياسة أو استراتيجية وطنية للهجرة المعاكسة؟

٤٠. هل هناك إجراءات تشريعية وترتيبية للتشجيع على الهجرة العكسية وتحفيز القائمين بها؟

٤١. هل ترون ضرورة لأن تكون هناك سياسة أو استراتيجية وطنية للهجرة العكسية؟

٤٢. هل للدولة موقف واضح ومعلن من الهجرة العكسية؟ تشجّع، لا تشجّع، غياب أي توجّه حول ذلك.؟

٤٣. ما هي؟ ما هي أهم سماتها وعناصرها؟

٤٤. هل هناك جهات ومؤسسات استقبال وتكفّل ومساعدة للمهاجرين العائدين؟ ما هي؟

٤٥. هل هناك تشجيعات وحوافز للمهاجرين العائدين للبلد لاستقرارهم واندماجهم من جديد في مجتمعاتهم؟

٤٦. هل هناك مشاريع أو أفكار مشاريع لإنجازها من طرف المهاجرين العائدين في بلد الأصل؟ استثمار، بعث مشروع...

٤٧. هل هناك صعوبات في التعامل مع المهاجرين العائدين؟ نوعها وأسبابها؟

٤٨. هل تساهم الهجرة العكسية في تطوير «رأس المال البشري» في بلد الأصل؟ (تعزيز القدرات المعرفية والذاتية والإبداعية لفئات من السكان وتطوير مساهمتهم في التنمية الشاملة للبلاد وطنيا ومحلّيا) كيف، أمثلة؟

٤٩. ما هي المقترحات لتعزيز دور الهجرة العكسية في المساهمة في جهود التنمية وفي تطوير رأس المال البشري؟

الملحـق ٤ | نماذج من البحوث والدراسات حول هجرة العودة في بعض الدول العربية

- **٢٠٠٣**: دراسة حول "المهاجر المغربي، عنصر تنمية في منطقته الأصلية" الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة .
- **٢٠٠٤**: دراسة مؤسسة الحسن الثاني: "استثمارات المغاربة المقيمين في المهجر ".
- دراسة بعنوان "هجرة العودة في المغرب العربي" المنجزة ضمن مشروع MIREM "العمل الجماعي من أجل المساعدة على إعادة إدماج العائدين من الهجرة في بلدانهم الأصلية" الذي انطلق عام ٢٠٠٥ بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي والمعهد الجامعي الأوروبي.
- **٢٠٠٦**: إحصائيات حول المهاجرين العائدين إلى المغرب: محمد خشاني
- **٢٠٠٦**: ورقة بحثية بعنوان:" هجرة العقول-للدكتور محمد النعماني
- **٢٠٠٧**: بحث حول "هجرة العودة في تونس": دراسة الإطار التشريعي والاقتصادي والاجتماعي ومسار إدماج المهاجرين العائدين"، وأُنجزت ضمن مشروع MERIM لدعم إدماج المهاجرين العائدين إلى بلدانهم بتمويل من المعهد الجامعي الأوروبي والاتحاد الأوروبي: عبد الرزاق بالحاج زكري
- **٢٠٠٨**: دراسة حول "خروج وعودة المهاجرين الدوليين في المغرب: الأثر على التنمية المحلية
- **٢٠١٢** بحث ضمن برنامج : Cross-Regional Informtion-CRIS

System on the Reintegration of migrants in their countries of Origin

ويتمثل في إجراء حوارات مباشرة مع ١٠٩٥ مهاجرا عائدا إلى أرمينيا ومالي وتونس. وقد مكّن هذا المشروع من توفير بيانات جدّ هامة حول دوافع هجرة العودة ومحدّدات إعادة الإدماج من حيث ريادة الأعمال والشغل ودورة الهجرة والاستعداد للعودة، وقابلية نقل الكفاءات والمهارات وغيرها" [٩٥].

- **٢٠١٤**: دراسة حول تقييم البرنامج الإقليمي للمساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج للمهاجرين العالقين في مصر وليبيا -IOM- Italy EU – The graduate Istitute Genova
- دراسة "المساهمة التنموية للمهاجرين العائدين إلى بلدانهم الأصلية (الجزائر، تونس، المغرب): دراسة مقارنة لنسرين أمينة بن حداد وناصر الدين حمّود ٢٠١٥. ومن ضمن المحاور الرئيسية للدراسة تحليل العلاقة بين ملامح وخصوصيات المهاجرين العائدين إلى البلدان الثلاثة المعنية ومساهمتهم في التنمية الوطنية والمحلية.
- **٢٠١٥**: دراسة حول "مساهمة المهاجرين العائدين في تنمية بلدانهم الأصلية: دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي: الجزائر، تونس والمغرب"- نسرين أمنية بن حداد ونصر الدين حمود.
- **٢٠١٦**: دراسة ميدانية حول المهاجرين العائدين في المغرب من خلال مسح أنجز في منطقة "طانجة- تطوان": محمد خشاني ، استندت كثيرا إلى الدراسات السابقة وركّزت على الخصائص الديمغرافية والمهنية والاجتماعية للعائدين ونمط عيشهم بعد العودة واستثماراتهم.
- **٢٠١٧**: ورقة بحثية بعنوان " الهجرة العائدة ونجاح ريادة الأعمال: تحليل تجريبي/ حالة مصر" المؤلفون: بن ساسي سامي، جبور ليزا
- **٢٠٢٠**: الهجرة العائدة والاندماج الاجتماعي والاقتصادي في دول المغرب العربي Return Migration And Social And Economic Integration In The Arab Maghreb Countries د: لبيب لويز

[95] : Abdelwahab ben Hfaith et Riadh SAFI 2022 : Enquête nationale sur la migration internationale ; profils et trajectoire des migrants tunisiens de retour

- **٢٠٢٢**: "المسح الوطني حول الهجرة الدولية في تونس / ملامح واتجاهات المهاجرين العائدين" الذي أنجز بتمويل من الاتحاد الأوروبي وصدر تقريره عن المعهد الوطني للإحصاء بتونس والمرصد الوطني للهجرة، والذي يهدف إلى المساهمة في إثراء الأدبيات والمعارف حول هجرة العودة.

- **٢٠٢٣**: "عكس مسار هجرة الأدمغة العربية يمكن أن يحفز التنمية في المنطقة" - سارة الملا

- **٢٠٢٤**: بحث أعدته الأستاذة " ديان حميد مجيد هاشم، / وزارة التخطيط- العراق، صدر في مأغلبة كلية الرافدين الجامعة للعلوم - العدد ٦٠، تحت عنوان: "أثر المتغيرات الديمغرافية في العراق على مؤشرات رأس المال البشري للفترة ٢٠١٢-٢٠٢١"

- **٢٠٢٤**: بحث " رحلة العودة : دراسة حالة حول الدوافع وعمليات اتخاذ القرار وردود الفعل العاطفية بين المهاجرين المصريين في الأردن". تأليف أ. د. أيمن هلسة، هلا أبو طالب، روان الربيحات

المصادر

١. المنظمة الدولية للهجرة: تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٩

٢. المنظمة الدولية للهجرة: تقرير الهجرة الدولية في العالم ٢٠٢٠

٣. المنظمة الدولية للهجرة: تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠٢١

٤. المنظمة الدولية للهجرة: تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠٢٤

٥. المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا: تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥ – الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة

٦. المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا ومنظمة العمل الدولية: بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية

٧. المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا ومنظمة العمل الدولية: معالجة قضايا الهجرة في المنطقة العربية ٢٠٢٣

٨. المنظمة الدولية للهجرة: العودة للوطن: رحلة أمل وكرامة: mena.iom.int/arab/stories

٩. الأمم المتحدة/ المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة ٢٠٢٢ نيويورك

١٠. مجموعة البنك الدولي data.albankaldawli.org

١١. مجموعة البنك الدولي: مشروع رأس المال البشري http://worldbook.org/humancapital

١٢. مجموعة البنك الدولي-تقرير التنمية في العالم ٢٠١٩: الطبيعة المتغيرة للعمل

١٣. مجموعة البنك الدولي: ٢,٧/wdi.worldbank.org/table

١٤. مجموعة البنك الدولي ١.wdi.worldbank.org/table/Wv

١٥. مجموعة البنك الدولي ١,٢/table +١,١/wdi.worldbank.org/table

١٦. مجموعة البنك الدولي – الفقر albankaldawli.org/ar/topic/poverty

١٧. مجموعة البنك الدولي Albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/middle east-and-north-africa

١٨. قاعدة بيانات البنك الدوليdata.albankaldawli.org/indicators

١٩. مجموعة البنك الدولي: مراجعة رأس المال البشري في العراق- خارطة طريق نحو استعادة رأس المال البشري في العراق – أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤

٢٠. بيانات البنك الدولي حول مؤشر رأس المال البشري worldbank.org/en/publication/human-capital

٢١. تقرير البنك الدولي لسنة ٢٠٢٢ حول خطة رأس المال البشري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

٢٢. الاسكوا: استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات وباء كورونا INF٣/٢٠٢٠/E/Escwa

٢٣. الاسكوا: فيروس كورونا: التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية

٢٤. الإسكوا: الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٤ -تنمية المهارات وتحفيز الابتكار ودور القطاع الخاص في المنطقة العربية

٢٥. الاسكوا: حقائق وآفاق في المنطقة العربية / مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٩-٢٠٢٠

٢٦. الإسكوا-التقرير العربي للتنمية المستدامة ٢٠٢٠

٢٧. الآسكوا: الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة٢٠٢٤ / تنمية المهارات وتحفيز الابتكار

٢٨. الآسكوا ومنظمات أخرى: الهجرة وتغيّر المناخ في المنطقة العربية ٢٠٢٣

٢٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربيّ آسيا) الإسكوا (: العدالة والمساواة بين الجنسين ٢٠١٩

٣٠. الألكسو: متابعة إنجاز أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في مجال البحث العلمي والتطوير وتكنولوجيا المعلومات.

٣١. مرصد «الألكسو»، متابعة إنجاز أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في مجال البحث العلمي والتطوير وتكنولوجيا المعلومات.

٣٢. معهد الألكسو للإحصاء: الأمية في الدول العربية ٢٠٢٣

٣٣. بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

٣٤. الجمعية العامة للأمم المتحدة: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

٣٥. اليونسيف/الاسكوا/جامعة الدول العربية: التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد.

٣٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٣ وتقرير٢٠٢٤ الخروج من المأزق

٣٧. منظمة الصحة العالمية data.who.int/ar/indicators

٣٨. تقرير المنظمة العالمية للصحة حول الصحة في خدمة التنمية المستدامة ٢٠١٥

٣٩. صندوق الأمم المتحدة للسكان – الهجرة -https://arabstates.unfpa.org/ar/topics

٤٠. محمد باقر النجار: العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي/ مجلة «عمران» للعلوم الاجتماعية والإنسانية – المجلد الأول .omran dohainstitute.org.ar

٤١. الباروميتر العربي/ الرأي العام تجاه الهجرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا/ أغسطس ٢٠٢٤/ محمد أبوفلغة.

٤٢. الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين: لماذا تزايدت مؤشرات الهجرة العكسية في العالم؟ ٢٠٢٢

٤٣. العقول العربية المهاجرة: مكاسب قليلة وخسائر فادحة https://www swissinfo.ch>ara>sci -&-tech

٤٤. تقرير قمة الحكومات العالمية لعام ٢٠٢٢ الذي اصدرته كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية (World Government Summit ٢٠٢٢) حول مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية،

٤٥. البيانات الرسمية الواردة من الجهات الحكومية المشاركة في الدراسة

٤٦. بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

٤٧. المجلس الأعلى للسكان-العراق-الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية ٢٠٢٣

٤٨. وزارة التخطيط العراق: خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨

٤٩. وزارة التخطيط العراق: تقرير المراجعة الوطنية السادسة لمؤتمر السكان والتنمية ١٩٩٤-

٥٠. وزارة التخطيط العراق-الجهاز المركزي للإحصاء/ المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٢٢-٢٠٢٣

٥١. هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية في العراق: الإسقاطات السكانية لعام ٢٠٢٣

٥٢. اللجنة العليا لإعداد خطة استراتيجية للحد من الهجرة غير الشرعية: «واقع الهجرة غير الشرعية في العراق وتداعياتها» ٢٠٢٣

٥٣. ديان حميد مجيد هاشم: أثر المتغيرات الديمغرافية في العراق على رأس المال البشري للفترة ٢٠١٢-٢٠٢١ https://www.jrucs.iq

٥٤. محمد خشاني: إحصائيات المهاجرين العائدين إلى المغرب

٥٥. https://ftdes.net/ar/observatoir المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٥٦. UN.DESA.٢٠٢٠: Migration data portal (migrationdataportal.org/international data)

٥٧. I.O.M : World migration report ٢٠٢٤ - www.iom.int

٥٨. I.O.M : Migration ٤ development.org.fr

٥٩. I.O.M : Qu’ est-ce que le programme d’Aide au Retour Volontaire et à la Réintégration

٦٠. W.B. : Data.albankaldawli.org/indacators

٦١. UNDESA-un.org / development/desa/content International migration stock

٦٢. World bank group : The human capital index ٢٠٢٠

٦٣. https//www.ilo.org>media

٦٤. ESCWA : Quality of education: measurement and application for Arab states

٦٥. ESCWA – Annual SDG Review ٢٠٢٤: Skills development, innovation and the private sector in the Arab region

٦٦. E/ESCWA/CL٣.٤/Policy brief/٢٠٢٠/SEP

٦٧. ESCWA : Population and development report : Bulding Forward Better For Older Persons in the Arab region ٢٠٢٢

٦٨. ESCWA-realities and prospects in the Arab region/ survey of economic and social developments ٢٠١٩-٢٠٢٠

٦٩. UNFPA : world population Dashboard ٢٠٢٢

٧٠. WHO : Progress on the health related SDG in the Eastern Mediterranean Region ٢٠٢٣

٧١. ٦e/World bank-Human capital Project/A Project for the world - https://thedocs.worldbank.org/en/doc

٧٢. Nations Unis/ Commission économique pour l'Afrique « La problématique de la migration dans les politiques et stratégiques de « développement en Afrique du nord

٧٣. Bruno Laffort : Migration de retour, l'exemple des péruviens en Espagne : CIEMI٢٠١٩

74. Abdelwahab ben Hfaith et Riadh SAFI 2022 : Enquête nationale sur la migration internationale ; profils et trajectoire des migrants tunisiens de retour

75. Bauoiyour Jamal : Migration, diaspora and humain development-CATTuniversté de Pau France

76. UNDESA-UN.org/development/desa/content international migration stock

77. Nessrine Amina Benhaddad et Nacer-Eddine Hammoui : Contribution des migrants de retour au développement de leurs pays d'origine- Etude comparative entre les pays du Maghreb : Algérie, Tunisie et Maroc - https :doi.org/10.4000/insaniyat.15268

78. Mohamed Khachani – LES MIGRANTS DE RETOUR AU MAROC https://iussp.org/sites/default/files/event_call_for_papers/LES%20MIGRANTS%20DE%20RETOUR%20AU%20MAROC%20VD.pdf...